الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعريريج-

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم : العلوم الاقتصادية

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا وعربيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين:

- اراتني نبيل
-بلاليط لخضر

إشراف الدكتور:

حمزة عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
شماني وفاء	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
نمديل وحيد	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
حمزة عبد الرزاق	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022-2023م/1443-1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الهدى

محمد إبن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

إلى والدي العزيزين، "أمي وأبي" برًّا بهما ومحبة لهما سائلا الله العلي القدير

أن يطيل في عمرهما في طاعته؛

إلى كل الأهل والأقارب؛

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة؛

إلى المعلّمين والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم؛

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة؛

أو التفاتة عطرة؛

أو دعوة في ظهر غيب؛

إلى طلبة العلم والمعرفة في كل مكان؛

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

اراتني نبيل

إهداء

اللّهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

وصلّى الله وسلم على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. وبعد:

أهدي هذا العمل:

إلى من ربتني، أنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

"أمي الحبيبة"

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح والنجاح

وأوصلني إلى ما أنا عليه اليوم

"أبي الغالي"

إلى إخوتي وكل زملائي

إلى أساتذتي الأفاضل بجامعة محمد البشير الإبراهيمي

دون استثناء.

إلى كل من سار على درب العلم ونهج طريق العمل

للوصول إلى أرفع الدرجات.

بلاليط لخضر

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللّه على نبيّه الكريم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين وبعد:

وبكل خشوع وإجلال ننحني أمام ربّ العرش ونحمده حمدًا كثيرًا كما يحبّ ربنا ويرضى على معنا وتوفيقه لنا. كما نشكر الذّي أوصانا ربّ العالمين بهما خيرًا، والدينا الأعزّاء على دعمهما المتواصل لنا.

نتوجه بوفير من التقدير والاحترام، وبجزيل الشكر والامتنان إلى كل المساهمين بعلمهم وعطائهم ومؤازرتهم لجهدنا في انجاز هذا العمل، إلى كل من تفضل بفضل الله وقدم لنا يد العون نذكرهم فنشكرهم، فإن لم نذكرهم فعند الله جزاؤهم.

ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتورحمزة عبد الرزاق على قبوله الإشراف

على هذا العمل، وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات.

كما نتقدم بعرفاننا وامتناننا إلى جميع أساتذتنا الكرام

ونتقدم بالشكر أيضا لجامعتنا الموقرة التي احتضنتنا بين أروقتها.

الملـــــخص

ملخص

هدفت هذه الدراســـة الى معرفة مدى تأثير الحرب الروســـية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصـفي وذلك باسـتخدام أدوات التحليل، لكونها صـراعًا بين قوتين زراعيتين رئيسيتين، فإن الحرب الروسية - الأوكرانية لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية مختلفة يتم الشـعور بها الآن على المسـتوى الدولي وقد تتفاقم ، لا سـيما بالنسـبة للأمن الغذائي العالمي وإذا تفاقمت الحرب ، فسـتتفاقم أزمة الغذاء ، مما يشـكل تحديًا للعديد من البلدان ، لا سـيما تلك التي تعتمد على الواردات الغذائية ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و في الوقت نفسه ، جاءت الحرب في وقت سيء لأسواق الغذاء العالمية لأن أسعار المواد الغذائية كانت مرتفعة بالفعل بسبب الاضطرابات في سلسلة التوريد الناجمة عن وباءCOVID-19 ، والطلب العالمي القوي، وضعف المحاصيل في بعض البلدان وإن فهم كيف يمكن أن تؤثر الاضطرابات المرتبطة بالنزاعات في الأسواق العالمية للأغذية والأسمدة على الأسعار والتوافر أمربالغ الأهمية لفهم التأثير العام على الأمن الغذائي العالمي والعربي ، حيث توصلت الدراسة الى أن الحرب أدت إلى عواقب متتالية مباشـــرة وغير مباشـــرة على الأمن الغذائي العالمي والعربي حيث تتضـــمن الآثار المباشـــرة زيادة في أســـعار الحبوب وتعطل ســـلاســـل التوريد وتدمير البنية التحتية الزراعية أما الآثار غير المباشـــرة، فتشـــمل زيادة أعداد النازحين واللاجئين وتفاقم الفقر والاضـــطرابات الأمنية وللتغلب على هذه التحديات، تقترح الدراسة عدة إجراءات، بما في ذلك تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتعزيز التجارة الزراعية العادلة، وتعزيز التوعية والتثقيف الغذائي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:حرب ؛ الصراع . أوكرانيا ؛ روسيا ؛ أمن غذائي ؛ الإمدادات الغذائية.

Abstract:

This study aimed to find out the extent of the impact of the Russian-Ukrainian war on global and Arab food security, and for this purpose, the descriptive approach was relied on using analytical tools, being a conflict between two major agricultural forces, the Russian war - Ukraine has various negative socio-economic impacts that are now being felt internationally and may worsen , especially for global food security and if the war worsens, the food crisis will worsen, posing a challenge for many countries, especially those that depend on food imports, especially in the MENA region. at the same time, the war came at a bad time for global food markets because food prices were already high due to disruptions in the supply chain caused by the COVID-19 pandemic, strong global demand, poor harvests in some countries and understanding how conflict-related disruptions could affect markets The study found that the war led

to consecutive direct and indirect consequences on global and Arab food security, where the direct effects include an increase in grain prices, disruption of supply chains and destruction of agricultural infrastructure, while the indirect effects include an increase in the number of displaced people and refugees, worsening poverty and security unrest. To overcome these challenges, the study proposes several measures, including promoting investment in sustainable agriculture, improving agricultural infrastructure, promoting fair agricultural trade, enhancing Raising awareness and nutrition education, and promoting regional and international cooperation.

Keywords: War; conflict. Ukraine; Russia; food security; food supply.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	IX
المقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي	2
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	2
المطلب الاول :تعريف الأمن الغذائي	2-5
المطلب الثاني : أهمية الأمن الغذائي	5-6
المطلب الثالث :النتائج المترتبة عن تحقيق الامن الغذائي	6-7
المطلب االرابع : مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي	7-11
المبحث الثاني: معوقات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	11
المطلب الاول : معوقات الأمن الغذائي	11
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	12-13
المبحث الثالث: تهديدات الأمن الغذائي العالمي	14
المطلب الاول : التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالم	14
المطلب الثاني : التهديدات البشرية للأمن الغذائي العالمي	15
المطلب الثالث: التهديدات السياسية للأمن الغذائي العالمي	16-17
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: أثر الحروب والصراعات الاقليمية على الامن الغذائي	19

تمهيد	20
المبحث الأول: مفهوم الحرب والصراعات الإقليمية	20
المطلب الاول : تعريف الحرب	20-22
المطلب الثاني: الأسباب الشائعة لحدوث هذه الصراعات والتداعيات السلبية المصاحبة	22
المطلب الثالث: علاقة الحروب بالأمن	23-26
المبحث الثاني: تأثير الحروب والصراعات الإقليمية على الأمن الغذائي	26
المطلب الاول : أثر الحروب والصراعات الإقليمية على البنية التحتية الزراعية	26-29
المطلب الثاني: معالجة أزمات الغذاء والصراعات العنيفة	29-32
المبحث الثالث : مواجهة النزاعات والأزمات طويلة الأمد في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	32
المطلب الأول: أثر النزاعات على الأمن الغذائي والتغذوي	32-36
المطلب الثاني: إطار لبناء قدرة الأمن الغذائي والتغذوي على الصمود في مواجهة الأزمات والنزاعات طويلة الأمد.	36
خلاصة الفصل الثاني	38
الفصل الثالث : تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي العربي	39
تمهيد	40
المبحث الاول : أثر الحرب الروسية الاكرانية على الامن الغذائي العالمي	40
المطلب الاول : أهمية أوكرانيا وروسيا لأسواق الزراعة والمدخلات العالمية	40-43
المطلب الثاني : التأثير على الإنتاج والصادرات الأوكرانية من السلع الزراعية	43
المطلب الثالث : التأثير على التجارة الزراعية الروسية	44
المطلب الرابع :التأثير على الأمن الغذائي الروسي الاوكراني	45-48
المبحث الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي.	48
المطلب الأول تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للنفط	49-51
المطلب الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للغاز الطبيعي	51-53

المطلب الثالث: توقعات الاتجاهات في أسعار النفط العالمية والغاز الطبيعي	53-55
المبحث الثالث : تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العربي	55
المطلب الاول: تقييم الضعف الأساسي للبلدان العربية والاعتماد على الغذاء	56-60
المطلب الثاني: البلدان المعرضة للخطر إلى حد ما السياق السياسي والاقتصادي والاستجابات التي تقودها الدولة.	61-67
المطلب الثالث: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على سلاسل إمداد الغذاء (العالميةالجزائر نموذجا)	67-73
خلاصة الفصل الثالث	74
خاتمة	76-78
قائمة المراجع	80-85

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
1	حصص روسيا وأوكرانيا من الإنتاج العالمي وصادرات محاصيل مختارة (2016 / 17-2020 / 2021 متوسط)	42
2	إنتاج أوكرانيا وصادراتها من الحبوب الرئيسية	44
3	فجوة أسعار الصادرات بين القمح الروسي والمراجع الدولية	45
4	الاعتماد على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا (متوسط 2018-2020)	46
5	تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في منظمة الأغذية والزراعة.	47
6	التغير النسبي في أسعار القمح العالمية	48
7	المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخا م (دولار/ برميل) والتغير الشهري)	49
8	المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام برنت) دولار / برميل (والتغير الشهري	50
9	تطور سعر النفط الخام برنت (دولار / برميل)خلال الفترة (مايو2021-مايو2022)	51
10	المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي (دولار / مليون وحدة حرارية) ومؤشر الغاز الطبيعي (2010 = 100)	52
11	تطور سعر الغاز الطبيعي(دولار / مليون وحدة حرارية) خلال الفترة(مايو2021-مايو2022)	53
12	التوقعا ت المستقبلية في أسعار النفط خام برنت (دولار/برميل)	54
13	التوقعا ت المستقبلية في أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية)	55
14	واردات تونس ومصر من القمح والذرة من روسيا وأوكرانيا	63

رقم الجداول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1	مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي	7–9
2	اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الواردات من روسيا وأوكرانيا (2016-2020) في فئات الغذاء الرئيسية.	57
3	أكبر مستوردي فئات السلع الغذائية الرئيسية من أوكرانيا وروسيا (2016-2020).	58
4	ترتيب دول الشرق الأوسط في مؤشر الأمن الغذائي العالمي2021 (GFSI)	60
5	إنتاج وواردات القمح والذرة في دول مختارة من الشرق الأوسط	65
6	قيمة واردات الجزائر من الحبوب خلال سنة 2021	68
7	تطور أسعار واردات الجزائر من الغذاء خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2021 وأوت 2022	69
8	قائمة الدول الموردة للحبوب إلى الجزائر خلال سنة 2021	70

مقـــــدمة

مقدمة

تعد الحروب والنزاعات السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في العالم، فهي تؤثر على سلسلة الإمدادات الغذائية وتدمر البنية التحتية الزراعية والصناعات الغذائية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الغذائية وتراجع القدرة على تلبية احتياجات السكان. ومن بين النزاعات السياسية الحالية، تتصدر الحرب الروسية الأوكرانية الأحداث الأكثر إثارة للقلق، حيث يشهد الصراع العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التداعيات على الأمن الغذائي في العالم والعالم العربي على وجه الخصوص.

ونظرًا لكونها صراعًا بين قوتين زراعيين رئيسيين ، فإن الحرب الروسية - الأوكرانية لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية مختلفة يتم الشعور بها الآن على المستوى العالمي وقد تتفاقم ، لا سيما بالنسبة للأمن الغذائي العالمي .إذا تفاقمت الحرب ، فستتفاقم أزمة الغذاء ، مما يشكل تحديًا للعديد من البلدان ، لا سيما تلك التي تعتمد على الواردات الغذائية ، خاصة بالنسبة للدول العربية في الوقت نفسه ، جاءت الحرب في وقت سيء لأسواق الغذاء العالمية لأن أسعار المواد الغذائية كانت مرتفعة بالفعل بسبب الاضطرابات في سلسلة التوريد الناجمة عن وباءCOVID-19 ، والطلب العالمي القوي ، وضعف المحاصيل في بعض البلدان.

ويعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي؛ فعلى الرغم من توافر كافة العوامل التي تُتيح للدول العربية تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي سواء من عوامل طبيعية (تربة صالحة للزراعة، توافر المياه، التنوع المناخي) وعوامل بشرية (الأيدي العاملة الرخيصة)، إلا أن الدول العربية مازالت تُعاني من نقص في انتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، ولتعويض النقص وتغطية فائض الطلب تستورد الدول العربية ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة تبلغ قيمتها 110 مليار دولار سنويًا هذا في ظل الأوضاع والظروف العادية، ولكن مكمن الخطورة في أوقات الأزمات إذ ترتفع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية وإستراتيجية ومن وآيات ذلك ما شهده العالم في الأزمة المالية 2008_2009 وتلاها من أزمة غذائية، فضلًا من أزمة كورونا والتي مازالت تبعاتها مستمرة حتى الآن، وبينما تحاول الدول معالجة كافة أوضاعها في محاولة منها للتعافي من أثار الأزمة وإذا بالحرب الروسية الأوكرانية تُلقي بظلالها على العالم أجمع لتفاقم ليس فقط من حدة الأزمة الغذائية وانما انبثقت عنها العديد من الأزمات كمشكلة التضخم، وأزمة الطاقة، أزمة سلاسل الإمداد.

أولا: إشكالية الدراسة.

على هذا الأساس كانت المشكلة التي تعالجها الدراسة تتمحور حول تساؤلها الرئيسي التالي:

-ما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي و العربي؟

يتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية، ندرجها كالتالي:

- ماهية الأمن الغذائي؟وماهي أبعاده؟
- ماهي أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي و العربي؟
- ما هي الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع على الإمدادات الغذائية العالمية والعربية؟
- كيف تؤثر هذه الحرب على التجارة الدولية وأسعار الغذاء في الأسواق العالمية وخاصة العربية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية :

- **تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلبًا على الأمن الغذائي العالمي والعربي بتقليل الإنتاج الزراعي وزيادة تكاليف الإنتاج وتفاقم الأزمة الغذائية في الدول المستوردة للحبوب والمواد الغذائية.**

ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية، سيتم استكشاف وتحليل التداعيات الفعلية للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي.

و لمعالجة الإشكالية الرئيسية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- الأمن الغذائي يشير إلى حالة توفر الطعام بشكل مستدام ومستقر لجميع الأفراد في المجتمع، حيث يتكون من عدة أبعاد مهمة، وتشمل: توفر الغذاء ،الوصول إلى الغذاء،الاستدامة،الاستقرار الغذائي.
- هناك عدة تحديات تواجه الأمن الغذائي العالمي والعربي، ومن بين أبرز هذه التحديات : التغيرات المناخية ،نقص المياه ،النمو السكاني، الفقر ،الصراعات والنزاعات.

- للصراع الروسي الأوكراني له آثار مباشرة وغير مباشرة على الإمدادات الغذائية العالمية والعربية من بينها: ارتفاع أسعار الحبوب ،تعطل سلاسل التوريد، اضطرابات الأمن الغذائي.
- تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على سوق الحبوب العالمي ستترتب عليها تغييرات في أسعار الحبوب العالمية، وقد تؤثر على توفر الحبوب في الأسواق العربية.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي وتقييم آثارها على المنطقة العربية فقد أثرت الحرب الأوكرانية الروسية على سوق الحبوب العالمي والمورد العالمي للحبوب، وهذا يمكن أن يؤثر على توفر الحبوب في الأسواق العربية، ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية في بعض الدول العربية التي تعتمد على الاستيراد الغذائي.

علاوة على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الإجراءات التي ستتخذها الدول العالمية والعربية لمواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي، وهذا يمكن أن يساعد في تحسين الاستراتيجيات الحكومية لتطوير الزراعة والصناعات الغذائية وتحسين الإنتاجية، وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين.

وفي النهاية، يمكن أن تساعد هذه الدراسة في فهم أفضل لتأثيرات الحروب على الأمن الغذائي العالمي والعربي والتي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون الدولي لحماية الأمن الغذائي العالمي وتقليل النتائج السلبية لأي نوع من الصراعات في المستقبل.

رابعا: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي، وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج الغذاء وتوزيعه في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- تعيين أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاستثمارات الزراعية والصناعات الغذائية في المناطق المتأثرة.
- تخصيص تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية.
- تفصيل أثر الحرب الروسية الأوكرانية على استقرار سوق العمل وتأثير ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين.
- تحليل التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية والتجارية في قطاع الغذاء.
- تقديم توصيات واقتراحات لتحسين الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

يعتبر الموضوع الذي تم اختياره موضوعاً هاماً ومثيراً للاهتمام، حيث أن الحروب والنزاعات المسلحة لها تأثيرات كبيرة على الحياة الإنسانية وعلى العديد من القطاعات والصناعات، ومن بينها قطاع الغذاء والأمن الغذائي.

ومن بين الأسباب الأخرى لاختيار هذا الموضوع هو الرغبة في دراسة التأثيرات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية، وتحليل تأثيرها على العلاقات الدولية والتجارية في قطاع الغذاء، وذلك لتقديم توصيات واقتراحات لتحسين الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالحرب والحد من تأثيراتها المدمرة على الإنسان والمجتمعات المتضررة.

سادسا: منهج الدراسة.

يعتمد منهج الدراسة على المنهج الوصفي ، والذي يعتمد على تحليل وصفي للظواهر المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي والعربي. وستتم استخدام العديد من المصادر والمراجع المتاحة من خلال البحث الثانوي، بما في ذلك الدراسات والأبحاث الأكاديمية والتقارير الرسمية والإعلامية والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.

وسيتم جمع البيانات باستخدام الأساليب الكمية والنوعية، حيث سيتم تحليل باستخدام الإحصاءات والرسوم البيانية، في حين سيتم تحليل البيانات النوعية باستخدام التحليل النصي والمضموني.

وستكون الدراسة شاملة ومتعددة الأبعاد، حيث سيتم النظر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوسياسية المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي.

سابعا:صعوبات الدراسة.

تتضمن صعوبات الدراسة التالية:

- **قلة المصادر:** يمكن أن تكون المصادر المتاحة حول هذا الموضوع قليلة، وهذا يتطلب البحث عن مصادر جديدة ومختلفة والتحقق من صحة المعلومات التي يتم جمعها.
- **تعقيد الحرب:** الحرب الروسية الأوكرانية موضوع معقد، وتحليل تأثيرها على الأمن الغذائي يتطلب فهماً عميقاً للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- **اللغة:** قد تواجه الصعوبة في تحليل المصادر والدراسات التي تكون بلغة أجنبية غير اللغة التي نتحدثها، مما يتطلب العمل مع المترجمين والخبراء في اللغات الأجنبية.
- **الوقت:** قد يتطلب البحث عن هذا الموضوع الكثير من الوقت والجهد، خاصة إذا كانت المصادر غير متاحة بشكل جيد، وقد يؤدي ذلك إلى تأخر في إنهاء البحث.

- **التحديات الإحصائية:** يمكن أن يكون من الصعب جمع بيانات دقيقة حول الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، مما يتطلب تحليل وتفسير البيانات المتاحة بعناية.

ثامنا:تحديد الدراسة.

النطاق الزمني للدراسة (فترة الدراسة): يتحدد النطاق الزمني للدراسة ابتداءًا من سنة 2019 باعتباره التاريخ الذي اندلعت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وبداية ظهور أزمة سلاسل الإمداد والأمن الغذائي وحتى 30 سبتمبر 2022 باعتبار أن الحرب مازالت قائمة وأن جُل تداعياتها لا يمكن تداركها الآن وانما ستظهر على مدى ليس بالبعيد.

النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة:يتم تحديد النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة بناءً على نطاق الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي والعربي. وبما أن هذه الحرب تأثرت بالعديد من الدول والمناطق، فإن النطاق الجغرافي للدراسة يشمل الدول المتأثرة بالحرب والتي يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: أوكرانيا وروسيا و ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أن تحديد النطاق الجغرافي للدراسة انما هو للتسهيل ليس إلا حتى يتمكن الباحث من حصر المشكلة في نطاق محدود.

تاسعا: تقسيمات الدراسة.

للتعامل مع مشكلة البحث وفق التَّصوُّر المعروض فقد تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مبحث وكل مبحث يحتوي على مطلب ، ينطوي الفصل الأول والثاني على الجانب النظري والفصل الثالث والأخيرعلى الجانب التطبيقي .

حيث كان الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري للأمن الغذائي، تطرقنا فيه إلى عدد من المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، لننتقل بعدها إلى مؤشراته وأبعاده و أسس قيام الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه لننتقل الي تهديدات الأمن الغذائي العالمي في البحث الاخير للفصل الأول.

ويحتوي الفصل الثاني على اثر الحروب والصرعات الاقليمية على الأمن الغذائي من خلال التطرق في المبحث الأول الى مفهوم الحروب والصرعات الاقلمية لنتطرق في المبحث الثاني الى أثرها على الأمن الغذائي العالمي.

أما الفصل الثالث والأخير، كان عبارة عن دراسة تحليلة لتدعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي حيث تطرقنا في المبحث الاول الى تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي وتم التطرق في المبحث الثاني الى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي لنتطرق في بعد في المبحث الثالث الي تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي العربي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للأمن الغذائي

الفصل الاول :الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد

يتعلق الأمن الغذائي بتوفير الأغذية بكميات كافية وجودة عالية للسكان في جميع أنحاء العالم. ويشمل هذا الأمر القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم والمغذي والصحيح من حيث النوع والجودة والكمية والتكلفة المعقولة، وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى القدرة على الحفاظ على هذه القدرة على المدى الطويل.

ويعد الأمن الغذائي تحدياً كبيراً في العالم، حيث يعاني أكثر من مليار شخص من الجوع والتقليل الحاد في الجودة الغذائية في العالم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتقلباتها، وتغيرات المناخ وتدهور البيئة، وزيادة السكان، والتغيرات الديموغرافية، والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وترتبط الحرب الروسية الأوكرانية بالأمن الغذائي بشكل وثيق، حيث أن هذه الحرب تسببت في تعطيل الإنتاج الزراعي وتقليل الكميات المتاحة من المواد الغذائية في المناطق المتأثرة، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى واردات الأغذية وتحديداً الحبوب من الخارج. ومن الجدير بالذكر أن روسيا كانت تعتبر من أهم الموردين للحبوب إلى أوكرانيا ودول أخرى في المنطقة، ولكن مع توقف الإمدادات من روسيا، تضررت إمدادات الحبوب في المنطقة وزاد سعرها.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت قطاعات أخرى من الإنتاج الغذائي بشكل سلبي في المناطق المتأثرة، وبما أن الأمن الغذائي يتطلب توفر الموارد الغذائية الكافية للمجتمعات، فإن هذه الحرب تسببت في تفاقم أزمة الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة.

ومن المتوقع أن تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي أيضًا، حيث أن روسيا تعتبر واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للحبوب في العالم، وتأثر إنتاجها وتصديرها بشكل كبير في السوق العالمية. ومع تعطيل إمدادات الحبوب من روسيا، فإن الدول الأخرى ستواجه تحديات في تلبية الطلب المتزايد على الحبوب، مما يزيد من احتمال حدوث أزمات غذائية في بعض المناطق الفقيرة في العالم.

المبحث الاول : ماهية الأمن الغذائي.

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر وللجميع الامكانيات المادية ،الاقتصادية ،الاجتماعية لتلبية إحتياجاتهم الغذائية و بالتالي العيش في إستقرار.

المطلب الاول :تعريف الأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الامن الغذائي،وتختلف توجهات واضعيها،فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها:

تعريف المنظمة العربية للتنمية و الزراعة :يقصد به أن تقوم أي دولة بإنتاج القدر الكافي لها من غذاء، معتمدة على مواردها و مقوماتها، وأن تكون منتوجاتها الغذائية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وتذر دخلا بالعملة الصعبة، و التي تساعدها على المقايضة بسلع ومنتوجات غذائية لا تملك ميزة انتاجها . بمعنى اخر فالأمن الغذائي هو توفير الدولة الغذاء لمواطنيها بالكم و النوعية مع مراعاة صحة مواطنيها و

عدال و صول الغداء لكافة مواطنيها لا سيما أصحاب الدخول المحدودة، و تحقيق في نفس الوقت مخزونا من الغذاء لمواجهة الظروف الغير متوقعة سواء كانت طبيعية أو اقتصادية و يكون توفيره اما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماد على مدخراتها المالية المتحصل عليها من صادراتها[1]

تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما سنة 1996 :عندما يمتلك جميع الافراد دون استثناء في كل مكان و زمان ، فرصة الوصول الى الغذاء الكافي و الصحي، وهذا لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة منفعة بالصحة و النشاط[2].

تعريف منظمة الزراعة و الأغذية " الفاو ":يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الاغذية والزراعة بأنه ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية ،الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية.

يتحقق الامن الغذائي في الدولة عندما يكون إنتاج و تسويق و تنظيم تلك الدولة قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي النتاج المحلي و ظروف السوق الدولية، ومن هنا يمكن إعتبار الأمن الغذائي من أهم وظائف الدولة الأساسية[3] .

تعريف البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني :إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم و صحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على مداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات[4].

باختصار، الأمن الغذائي هو وجود ما يكفي من الطعام الآمن والمغذي لتناوله.عندما يكون هناك طلب متزايد، وإمدادات محدودة، و اضطرابات في سلسلة التوريد، ترتفع أسعار المواد الغذائية .ويمكن لانعدام الأمن الغذائي أن يزعزع استقرار المجتمعات، ويزيد من الجوع وسوء التغذية، ويدفع الناس للهجرة والصراع، ويسبب خللا اقتصاديا حادا[5].

2-المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي: لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم ولهذا سنحاول أن نبين معنى هذه المصطلحات، إثراء للمحتوى وتجاوزا لمشكل الاختلاط المفاهيمي واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديدنا لمعاني هذه المصطلحات القريبة كلها من مفهوم " الأمن الغذائي."

2-1-الفجوة الغذائية: تعرف الفجوة الغذائية على مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي ، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي

---

[1]- عباس عبد الحفيظ ،سعيدي مصطفى،شنتوف خيرة،**واقع الامن الغذائي في دول شمال افريقيا و سبل التكامل فيما بينهم مقاربة تحليلية للفترة(2015-2019)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**،المجلد/ 18 العدد 2 ديسمبر 2022،ص653.

[2]- عباس عبد الحفيظ ،سعيدي مصطفى،شنتوف خيرة ،2022 ،مرجع سابق.

[3]-مروة مزوز،**الأمن الغذائي في الجزائر(2008-2017)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020،ص9.

[4]- مولاي كاهنة،مقراني حسيبة،**إشكالية الامن الغذائي في الجزائر(2000-2019)** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018 ،ص10.

[5]- -موقع وزارة الخارجية الأمريكية **United States Department of State**، تم الاطلاع عليه بتاريخ (07جوان2023) من الرابط https://stories.state.gov/what-is-food-security-ar :

الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء أي أنه صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية،أي

الفرق بين الكميات المنتجة محليا و مجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي .ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الإستيراد وهناك نوعين من الفجوة ؛ فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقي[1] :

- **الفجوة الغذائية الظاهرية :** وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.
- **الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية) :** وهي التي تعرب عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي- الإنتاج الغذائي المحلي

2-2-الاكتفاء الذاتي: هنالك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين. فالاكتفاء الذاتي هو: قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد.

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاءx 100

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند، واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني، خاصة في ميدان الحبوب في الحالة

الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية. وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي[2].

2-3-أمان الغذاء: عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO)أمان الغذاء بأنه: "يشمل كل الظروف والمعايير الضرورية واللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء -لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من المستهلك الأخير . "إن البدايات الأولى للاهتمام بالغذاء كانت منصبة على توفير الغذاء، من خلال توفير الكميات اللازمة، بعد ذلك جاءت مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة

---

[1]- أحمد سلامي،**واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة(1970-2020)** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2017/12،ص16.

[2]- قبايلي عبدالنور ،د.دغموم هشام،**تقييم الأمن الغذائي فالجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة(2014-2020)** ،جامعة الجزائر3،مجلة أفاق للعلوم ،المجلد 07/ العدد 2022،ص677.

الاهتمام بالجودة والنوعية لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بأساليب زيادة الإنتاج في الزراعة العضوية، أو كما تسمى "بالهندسة الزراعية "وبذلك يكمن الفرق بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء في أن الأول يشكل أحد أبعاد

الأمن القومي للدولة الذي تسعى إلى تحقيقه، في حين يشير الثاني إلى الشروط أو المعايير الواجب توفرها في الغذاء الذي تسعى الدولة إلى تأمينه لمواطنيها والمحافظة على توفره[1].

2-4-انعدام الأمن الغذائي: عرفت منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة حالة انعدام الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشـــخاص إلى إمكانيات الوصـــول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضـــاع الصـــحة والإصـــحاح وممارســـات الرعاية والإطعام غير المناسـبة، الأسـباب الأسـاسـية للحالات التغذوية السـيئة وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسـميا أو انتقاليا[2].

2-5- السيادة الغذائية:السيادة الغذائية أو السيادة الوطنية في مجال الغذاء، مفهوم طرح لأول مرة من طرف الكونفدرالية القروية العالمية compensina via (منظمة غير حكومية) خلال القمة العالمية الثانية للغذاء التي عقدتها الفاو سـنة 1996، ويشـير مفهوم السـيادة الغذائية حسـب هذه المنظمة إلى حق الشـعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل أو إغراق من طرف عناصر خارجية، والذي يعتبر كطرح بديل لبرنامج التحرير الذي بدأ مع دخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، وهي الرؤية التي انتشرت بشكل كبير منذ ذلك الحين وتبناها العديد على مستوى العالم.

ازدادت الدعوات التي تطالب باعتماد مفهوم الســيادة الغذائية كبديل لمصـــطلح الأمن الغذائي لأنه يوفر رؤية بديلة ومتكاملة لتأمين الاحتياجات الغذائية، ما يسمح بالحد من الاثار السلبية للسياسات الدولية في مجال الغذاء على التنمية الزراعية وبالتالي على الوضـع الغذائي في الدول النامية، خاصـة ما تعلق بتحرير التجارة في الســـلع الزراعية والغذائية بمنظمة التجارة العالمية، اتجاهات التركز والاحتكار في الأســـواق الزراعية العالمية والتنافس بين الغذاء والطاقة، وهو ما يتم دراســـته بالتفصـــيل في الفصـــل الثالث والرابع من هذه الدراسة كأسباب خارجية لإشكالية التبعية الغذائية في الجزائر وكتحديات لتأمين الأمن الغذائي الجزائري[3].

المطلب الثاني : أهمية الأمن الغذائي

تمتلك إستراتيجية الامن الغذائي هدفا يقتضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من اجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس و الانتاج ،من اجل الوصول الى الاكتفاء في استهلاك المواد الغذائية ،وتكمن اهمية الأمن الغذائي في عدة نقاط وهي :

---

[1]-هاجر خلالفة،**الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**،جامعة الحاج لخضر باتنة،مجلة دفاتر المتوسط ،ص16.

[2]- قبايلي عبدالنور ،.دغموم هشام، مرجع سابق ، ص676.

[3]-بورحلي الربيع، **إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر للفترة (1962-2016)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2023 ، ص7.

- التشجيع على الاستثمار من أجل الحصول على دخل اضافي للأسر ،حيث يشجع ذلك الامر على زيادة كمية استهلاك الغذاء.
- تتسبب الهجرة من الريف الى المدينة في زيادة استهلاك الأغذية بسبب فرص لعمل التي تتوفر لتلك الفئة،مما يساهم في حصولهم على الغذاء.
- عدد السكان في ازدياد دائم ،ولا شك بأن هذه الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات اكبر ومجاراة الطلب المتزايد على السلع من أجل حماية نفسها من حصول العجز الغذائي[1].
- زيادة الفاعلية الانتاجية للانتاج الزراعي و ذلك عن طريق استخدام الألات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة.
- -ارتفاع المستوى المعيشي لطبقة الريفيين ،ويكون ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة ،او من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

المطلب الثالث :النتائج المترتبة عن تحقيق الامن الغذائي

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية بصفة خاصة لتحقيق النتائج التالية:

الناتج الاول:

زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية،خاصة ان هذا الاخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها [2]:

-زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي:

فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بإزديادعدد السكان وبالتالي فإن الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

-إرتفاع مداخل الأسر:

ينعكس النمو الإقتصادي في زيادة مداخيل الأسر كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أ يتيح للأسر مداخيل إضافية وهو مايشجع هذه الأسر على زيادة حجم إستهلاكها من المواد الغذائية بحيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو لتصل إلى 0.6 وهو مايعني أن الزياد ة في الإنفاق على الغذاء بمقدار 6 بالمئة وهي نسبة لا يستهان بها.

-التحضر:

ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة في زيادة حجم الإستهلاك من الموارد الغذائية،وذلك نظرا لما توفرالمدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الناتج الثاني:

---

[1] -Faq'state of food in secur itityin the world (2002)'p.1

[2]-المركز الوطني للمعلومات،**الأمن الغذائي** ،اليمن، 2005 ص22 .

تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية،والادخال المتزايد لمختلف الابتكارات و الاختراعات التقنية الزراعية و ذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية و تمكين الانتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

الناتج الثالث :

تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية و الخدمات التوجه نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

الناتج الرابع:

الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبرتحسين دخولهم الاقتصادية[1] .

*إن تحقيق النتائج يستلزم التركيز على الأمور التالية:

- تعزيز التكامل الإقتصادي خاصة في الميدان الزراعي.
- تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.
- توفير الظروف المناسبة للتمويل والإستثمار في الميدان الزراعي.
- تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي(الدول والتكتلات الإقتصادية) بما يتماشى مع المصالح الاتية و المستقبلية للتنمية الزراعية.

المطلب االرابع : مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي

بحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام " 2009 يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاطبالاستناد إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي: توافر الأغذية والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول عليها، واستخدام الأغذية واستقرارها مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات). وتوجد مؤشرات محددة تصف كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي نعرضها في الجدول رقم (01)[2].

جدول رقم (01): مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	ملاحظات
-متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية **- متوسط قيمة إنتاج الأغذية**	**التوافر**	

[1]-مرجع اسابق ،ص ،ص 13-15.

[2]-منظمةالأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة،** (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013)، ص،ص 20 -23.

- نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذوروالدرنات. -متوسطة الإمدادات من البروتينات -متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر		العوامل المحددة والثابتة
- النسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات - كثافة الطرقات - كثافة السكك الحديدي	الوصول المادي	
- المؤشر المحلي لأسعار الأغذي	الوصولالاقتصادي	
- الوصول إلى مصادر المياه المحسن	الاستخدام	
-نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع	التعرض للخطر	
- الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب - تقلب الأسعار المحلية للأغذية - تغير إنتاج الأغذية للفرد الواحد -تغير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد	الصدمات	
-انتشار نقص التغذية -نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء - عمق العجز الغذائي -معدل انتشار عدم كفاية الأغذية	الوصول	

- النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال . **-النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون -التقزم .** **-النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن.** **- النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص في الوزن.** **- معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل .** **- معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة** **-معدل انتشار النقص في فيتامين (أ) .** **- معدل انتشار النقص في اليود.**	**الاستخدام**	**النتائج**

المصدر: منظمةالأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة،

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي[1]:

أ - **مستوى المتاح من الغذاء .** يتعلق، هذا المستوى، أساسا، بتطور الزراعة، بشقيها؛ النباتي، والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية(الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف(نظام التخزين).

ب - **مدى تطور نظام التسويق** . يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تأمين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

ت - **مستوى إنتاج الغذاء،** فبالعلاقة مع تزايد السكان . يكشف هذا المؤشر، عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.

ث - **الاحتياجات الغذائية اليومية .** يكشف هذا المؤشر، عن كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها . وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها " كمية الطاقةاليومية الضرورية، لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة . " وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله

[1]-د.عدالة العجال،أشرارة وليد،**واقع الأمن الغذائي في الجزائر**،جامعة مستغانم،جامعة تلمسان-الجزائر،مقال منشور ،2017،ص4.

تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه.

ج - **توزيع الدخل الوطن** . يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية.

ح - **نصيب الفرد من الدخل الوطني**(الدخل الاسمي.)يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد . ونظر اً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة،تساوي القوة الشرائية للأغنياء،على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح.

خ - **مؤشر ميزانية الأسرة** . يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

د - **مستوى الأسعار العام**، ومستوى أسعار المواد الغذائية . يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

ذ - **القدرة الشرائية**، أو الدخل الحقيقي . يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكنالحصول عليها، بالدخل الاسمي . سوف نتعرض لمختلف هذه المؤشرات في المحور التالي[1].

* من خلال الجدول رقم (01) يمكن تقديم قراءة في أبعاد الأمن الغذائي[2]:

أ- توافر الأغذية: يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت. علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب.

ب - الحصول على الأغذية: تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما :الوصول الاقتصادي والوصول المادي. ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ج - استخدام الأغذية: يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين؛ الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي

---

[1]- عدالة العجال،أشرارة وليد، مرجع السابق

[2]-محد حسن علوان الشمري،**قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية**،جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2021،ص21.

تتضمن الهزال والتقزم والنقص في الوزن. وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

د - الاستقرار: يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها. وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية. وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل: تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات. وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي[1].

المبحث الثاني: معوقات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود عوامل مؤثرة تساهم في ضمان توفر الغذاء بشكل مستدام. يعتبر الأمن الغذائي تحديًا شاملًا يتأثر بعوامل متعددة تتعلق بالإنتاج الزراعي، والاقتصاد، والسياسة، والبيئة، والتكنولوجيا، والمجتمع، والثقافة، والتغذية، والتغيرات المناخية، والأزمات والنزاعات، والعوامل الديموغرافية، والتجارة الدولية، وغيرها.

المطلب الاول : معوقات الأمن الغذائي

ترجع أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى [2]:

1) الاختلال في التوازن بين السكان والإنتاج .
2) مشكل غياب إستراتيجية وتكنولوجية إنتاج البذور.
3) تصحر وجفاف الطبيعة ، وكثرة البشر وانعدام المادة.
4) تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
5) توسيع ثقافة الاستهلاك على الإنتاج الأجنبي بدلا من تشجيع الإنتاج الوطني
6) الاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية بدلا من استعمال ثقافة البحث العلمي.
7) سيطرة الدول المتطورة على الغذاء واحتكارها الأسعار والسيطرة على الكم الغذائي حيث تحتكر 2/1 من فائض الغذاء العالمي، فمثلا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والأرجنتين فرنسا تحتكر 70 % من القمح.

[1]- محد حسن علوان الشمري، مرجع السابق.
[2]- تقية محمد المهدي خسان،**الأمن الغذائي أمانـة الأجيال**،جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف،2022،ص5.

8) الاهتمام بالزراعة قولا وليس فعلا، وهذا ما يوضحه فشل الخطط والتنظيم.

9) إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة منها قطاع التجارة والخدمات والإدارة.

10) الاعتماد على أموال البترول التي استعملت في الاستيراد وعدم العمل الإنتاجي كسلا .

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي:

1-العوامل الديمغرافية:

يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته الدول النامية في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ حوالي03%وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب المنتوجات الغذائية كما أنّ هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر فقدت أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة مما أدّ ى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي.

كما أدى تحسين الوضع الاقتصادي إجمالا في العقود الماضية إلى ارتفاع مستويات الدخولة الفردية وتغير النمط الاستهلاكي وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والمدن بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان المدن ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن في مردودية المزارعين[1].

وقد أثبتت الدراسات أنّ متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في المدن منه في الريف فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي المستورد وكذلك نتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

2-العوامل الطبيعية:

تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة والدول المتخلفة بصفة خاصة وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة، وتوزيعها على مدار السنة.

أ-الأراضي الصالحة للزراعة:

[1]- منصور مليكة،**إنتاج الحبوب في الجزائر و تحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامةبعد صدور قانون** 19/87،جامعة الجزائر3 ،أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،2016،ص58.

لقد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، وقد بلغت حدود طاقتها الإنتاجية في العالم وخير مثال على ذلك انخفاض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية.

حيث نجد في أفريقيا يعاني سكانها من الجوع أكثر من غيرها من القارات مازال حوالي % 86 من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة رغم خصوبتها وتوفر المياه لريها.ولا يستثمر العالم العربي إلا حوالي% 22.5 من الأراضي القابلة للزراعة وحوالي %55 من المياه المتوفرة.

ويعزي قصور الانتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها[1]:

-إنخفاض نابة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة المااحة الكلية

-إعتماد أغلب الزراعات عن العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام إلى آخر

-عدم كفاية مصادر المياه وسوء إستغلالها و الميل نحو النتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية

-دور النا في الستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية و تدمير البيئة

-التوسع العمراني على حااب الأراضي الصالحة للزراعة

ب الموارد المائية والظروف المناخية:

يعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه، وعدم ملائمة الظروف المناخية في أغلب الدول المتخلفة من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي.

إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار يعرض الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل الأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي والملاحظ أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية، والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي.

بالإضافة إلى الظروف المناخية الغير مواتية في معظم الدول العربية اثر على المساحات الإنتاجية ومن ثم الإنتاج لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الأكثر اعتمادا على الأمطار. وهنالك أيضا عدم توفر الأمن الذي تتعرض له البيئة بسبب نقص المياه مثال فقدان أوندرة العادات الجمالية وموت الحياة البرية[2].

3- العوامل التنظيمية:

تختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها أي بقابليتها للتغيير من وقت لأخر مع ارتفاع درجة التحكم فيه.

---

[1]- مروة مزوز،مرجع سابق،ص16.

[2]-لؤي الأهدلي :**المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي**، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم- وتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 مارس إلى 03 أفريل . 1979 عمادة شؤون مكتبة جامعة الرياض، 1981 ، ص 190 .

المبحث الثالث : تهديدات الأمن الغذائي العالمي

أصبحت مسألة تحقيق الأمن الغذائي العالمي في صلب الاهتمامات الدولية الأكثر إلحاحا، حيث ترتبط بفعاليات العولمة والنظام الاقتصاد الدولي، وتزداد أهمية هذا الواقع في ظل جملة من التهديدات والعوائق أمام تحقيق ذلك الأمن، عوائق منها ما يرجع إلى أسباب وتهديدات بيئية وبشرية، كالتغيرات المناخية ومعدلات الزيادة البشرية، وتهديدات اقتصادية وسياسية كالفقر والتخلف، والنزاعات والحروب الداخلية.

المطلب الاول : التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالمي

يتعرض الأمن الغذائي العالمي إلى جملة من التهديدات الجدية، الناجمة عن التدهور البيئي العالمي، خاصة ما يقترن بظاهرة التلوث بأشكاله المختلفة، والتوازن الهش في الأنظمة الايكولوجية، والضغط على الموارد البيئية ومصادر الغذاء، وتنطوي فكرة التهديد البيئي على الاعتقاد بوجود أخطار مباشرة وغير مباشرة تعيق جهود الاستدامة البيئية، علما أنّ تلك الإعاقة تساهم في زيادة المخاطر التي تقع على مناخ النشاط الإنساني، انطلاقا من اعتبار أنّ الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به.

يستخدم التهديد البيئي حسب ألكسندرا كايتKnight Alexandra كمصطلح يشير إلى **"**التهديدات التي تتشكل بفعل التغيير في البيئة الطبيعية، والتدهور الذي يطالها البيئي، بحيث ينعكس سلبا على الظروف المعيشية للبشر، ويجعل الأمن الإنساني في خطر[1]".

في تصور آخر للتهديد البيئي؛ أشار إليه الرئيس السابق للاتحاد السوفياتي سابقا "ميخائيل غورباتشوف" **"**أكد ، أنه في عام 1988 أصبحت العلاقة بين الإنسان والبيئة مهددة، وأنّ التهديد اليوم هو تهديد من السماء، وليس تهديدا بالصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون، والاحتباس الحراري".

يتضح لنا من خلال هذه التعاريف والتصورات المختلفة للتهديد البيئي، بأنه يشكل تهديدا مباشرا للأمن الإنساني الشامل، بما فيها الأمن الغذائي العالمي، الذي يرتبط ارتباطا عميقا ووثيقا بالأمن البيئي، ويمكن عبر هذا الارتباط أن نقف على أهم التهديدات البيئية التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وتتمثل فيما يعبر عنه في السياسة العالمية بظاهرةُ التغير المناخي change Weather عرف بأنه**:**

"اختلال في الظروف المناخية المعتادة، كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض، أي تغيرات في مناخ الأرض بصورة عامة، وخلال فترات محددة.

تتصل ظاهرة التغير المناخي بعملية احتراق الغازات المتولدة عن مختلف النشاطات الطبيعية والبشرية، التي تحدث على مستوى الغلاف الجوي للأرض، وتؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة، ومن بين هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، الكلور...إلخ، "وللتغيرات المناخية تأثير مباشر على حجم الإنتاج الغذائي، خاصة عبر ظاهرة الجفاف والأعاصير، الفيضانات والتصحر وانجراف التربة، والاحتباس الحراري، وكلها عوامل مسؤولة عن زيادة حدة مشكلة الغذاء في العالمي.

[1] - Alexandra knight, **''Global environmentalthreats : can the securitycouncilprotectourearth''** ,(New York universitylawreview, 2005),.p15

من خلال مجموع التوقعات السلبية بشأن حالة التدهور البيئي، وأثارها على الأمن الغذائي يمكن الوقوف على حقيقة أنّ الإنسان هو المتسبب الرئيس في اضطراب العلاقة بين قدرات الطبيعة في إنتاج الغذاء، ومستويات ذلك الإنتاج تبعا للتغير المناخي.

من خلال هذا الطرح يتضح أنّ التغيرات المناخية تؤثر بشكل خطير وسلبي على إنتاج الغذاء، وتؤثر على إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي والمحلي، وهو ما يشهده العالم اليوم من خلال التهديدات المناخية المختلفة، الواقعة على جميع أشكال الإنتاج الزراعي، والتي سوف تؤثر على سبل العيش والقدرة على الوصول إلى الغذاء، خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن:

تغير المناخ يؤثر بالفعل على الزراعة والأمن الغذائي، وهو ما سيزيد من صعوبة مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة[1].

المطلب الثاني: التهديدات البشرية للأمن الغذائي العالمي

يعتبر العامل السكاني والبشري أحد العوامل المحددة والمؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، بحيث أصبحت معدلات النمو البشري المتزايدة تفوق معدلات الإنتاج الغذائي خاصة في الدول النامية -التي شهدت في السنين الأخيرة تدنيا في قدرتها الانتاجية للغذاء الكافي والملزم لسكانها-أكبر المهددات للأمن الغذائي، أين أدت الزيادة السكانية في دول العالمّ النامي دورا فعالا في تفاقم الأزمة الغذائية، وكلما زادت النسبة المئوية لسكان العالم، كلما زاد معه معدل الاستهلاك الغذائي، وستظل هذه القضية أولوية عالمية[2]

لقد كان واضحا خلال العقود الأخيرة تدمير الكثير من النظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض المستوى المعيشي لمئات الملايين من البشر ،وانتشارالجوع وعدم تكافؤ فرص الحصول على الغذاء، وعلى الرغم من الثورة الشاملة في الإنتاج الزراعي الغذائي، والتقدم التقني في الإنتاج وأساليب النقل والتصنيع، لازال العالم يشهد بشكل دوري أزمات غذائية، وحدوث مجاعات مميتة.

تتمثل مشكلة النمو السكاني الكبير في الضغط الذي تولده البنية السكانية، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء،كما تؤدي إلى الازدحام في المدن، مما يؤدي إلى اتساعها على حساب الأراضي الزراعية، وهذا ما تشهده عدد من الدول النامية التي تعاني من فجوة غذائية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي في هذه الدول ليواكب التزايد الكمي الحاصل في أعداد السكان.

إن التدهور البيئي والنمو السكاني والزراعة المجهدة للأرض، والتوزيع الغذائي غير المتوازن، هي أمور تثير التساؤل حول مدى كفاية الغذاء لأعداد البشر المتزايدة في المستقبل،ففي الوقت الذي إزدادت كميات الحبوب الغذائية بنسبة 01 % تقريبا سنويا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1997،فإن معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة زاد بنسبة 1.6% في العالم النامي[3].

---

[1]- خير الدين تواتي ،**الأمن الغذائي العالمي "الاستراتيجية والتهديدات"**،كلية الحقوق والعلوم السياسة،جامعة قالمة ،2019،ص47-48

[2] -رتيبة زيايتة ونوال قارة، **"سياسات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى"**، (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص ،ص 43-44.

[3] -لستر براون، "السكان وكوكب الأرض"، تر. ليلى زيدان (القاهرة: الجمعية العالمية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1995) ،ص51.

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء، من خلال ثلاثة جوانب:

- **الجانب الكمي:** وهو أن زيادة العدد السكاني؛تزيد في حجم الطلب على الغذاء.

-**الجانب النوعي:** يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي والكفاءة الإنتاجية، على الطلب الغذاء أي ثقافة الاستهلاك.

- الجانب التوزيعي: يتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث تكون ظروف العمل أفضل، ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في الريف."

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، وإذا كان هناك توازن بين معدل الزيادة السكانية ومعدل نمو الطلب على الغذاء، فإنّ يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد[1]".

يتبين أن النمو السكاني المتزايد يهدد إمكانية حصول كل السكان على الغذاء الضروري، وكذلك عنصر المياه باعتباره أحد أهم العناصر الأساسية لوجود الإنسان، ويجب الإشارة إلى ظاهرة التمدن المتسارع في البلدان النامية، أي أن نزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المدن، وتقلص في عدد العاملين في القطاع الزراعي، وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطا اقتصاديا إلى القطاعات الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية، وهذا يؤدي بدوره إلى إهمال مساحات واسعة من الأراضي للزراعة في الأرياف، هي أمور تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد إلى كبير من البلدان النامية، وبالتالي فإن تأمين الغذاء للسكان يتقلص[2].

إن الزيادة السكانية المستمرة، واحدة من التهديدات التي تهدد الأمن الغذائي لكثير من شعوب العالم، ويؤثر هذا ّعلى النمو السريع للسكان في كل التطورات البيئية، بمختلف االات الصناعية والتجارية والغذائية والاجتماعية...، لهذا يتطلب الحاجة إلى وضع خطط للتنمية البشرية، والتوزيع السكاني بالأسلوب الأمثل من قبل الحكومات، من أجل التقليل من الآثار السلبية للزيادة العشوائية للسكان داخل المدن النامية وبالأخص الدول العربية، التي تعاني نمو سكانيا يصاحبه سوء توزيع الموارد الطبيعية والغذائية بحسب حصة الفرد المطلوبة.

المطلب الثالث: التهديدات السياسية للأمن الغذائي العالمي

تعتبر التهديدات السياسية للأمن الغذائي من أكثر الأسباب والتحديات التي تعيق التنمية المستدامة، وإنتاج وتوفير الغذاء للسكان، والمتمثلة في الحروب والنزاعات الداخلية، والتي نجدها أكثرا انتشارا وتفشيا في الدول النامية، وخاصة في قارتي إفريقيا وأسيا، بحيث تؤثر الحروب والصراعات على اقتصاديات الدول بشكل حاسم، مما يؤثر على الأمن الغذائي، وبحسب منظمة الأمم المتحدة فإن ثلثا الجياع في العالم في سنة 2021 هم في بلدان تعاني من النزاعات، كما يعاني حوالي 500 مليون شخص من سوء التغذية، 80 % من 155

[1]-قمومية سفيان وبن عدة أمحمد، **"دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**، (مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10 ،2018) ،ص7 .

[2]- خير الدين تواتي ، مرجع سابق،ص57.

مليون طفل تشملهم مؤشرات سوء التغذية؛ يعانون من التقزم، وهم يعيشون في بلدان تشهد نزاعات وعدم الاستقرار[1].

يشكل النزاع قاسما مشتركا في حالات الأزمات الغذائية والمجاعات، بحيث تعاني عدد من الشعوب انعدامالأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان التي تشهد نزاعات وصراعات، في حين أن العديد من البلدان حققت مكاسبا كبيرة في مجال خفض مستوى الجوع ونقص التغذية، ويبرز ذلك مجال خفض مستوى الجوع ونقص التغذية، بينما الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب شهدت ركودا وتدهورا في مجال محاربة الفقر، والقضاء على الجوع وتوفير الغذاء الكافي، خاصة في إفريقيا وأسيا.

نتيجة لهذه النزاعات والحروب، فإن الخسائر الاقتصادية تعيق الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها، وخاصة في دول الدخل المنخفض، وهي مكلّفة جدا، بحيث تصبح عملية إنعاش القطاع الزراعي بعد الحرب والدمار الذي أحدثته النزاعات العنيفة بطيئة، ويزرع في نفوس اللاجئين والنازحين اليأس، وعدم الرغبة حتى بالرجوع إلى أوطان المدمرة مثل سوريا والعراق، وهذا راجع إلى الحالة التي تعرض لها الملايين من الشعوب المتأثرة من الصراعات الدموية، وتبقى في أذهام تلك الصورة المزرية التي أجبرو على الهجرة[2].

[1] -موقع أخبار الأمم المتحدة، مجلس **الأمن يبحث العلاقة بين الصراع والجوع**، منشور بتاريخ:2020/03/23 ،اطلع عليها بتاريخ 05/14 /2023 ،متوفر على الرابط الالكتروني: https://news.un.org/ar/story/2018/03/1004901

[2]- خير الدين تواتي ، مرجع سابق،ص58.

خلاصة الفصل الأول :

في هذا الفصـل تم التركيز على مفهوم الأمن الغذائي ومعانيه. تمت مناقشـة أهمية الأمن الغذائي كمفهوم شـــامل يشـــمل توفير الغذاء الكافي والمغذي والصـــحي لجميع أفراد المجتمع. تم تحديد العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي والتي تشمل الأمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي والتكنولوجي.

تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العالم والتي تشمل زيادة السكان، وتدهور الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وتدهور التربة، وعدم التوازن في التوزيع العادل للموارد. تم التأكيد على أن الأمن الغذائي يعد تحديًا عالميًا يتطلب تعاون دولي وجهود مشتركة للتصدي له.

تم اسـتعراض الأطر النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، مثل النهج الشـامل للأمن الغذائي والنهج الأمني الحرج. تم توضـيح أن الأمن الغذائي يتطلب توفر إمدادات الغذاء الكافية والمسـتدامة، والوصـول الجيد إلى الغذاء، والاستدامة البيئية، والقدرة على التكيف مع التغيرات المحتملة.

الفصل الثاني:

أثر الحروب والصراعات

الاقليمية على الأمن الغذائي

تمهيد

يشهد العالم عددًا متزايدًا من الأشخاص الذين يعيشون في انعدام الأمن الغذائي .يتأثر العديد من أزمات الغذاء الحالية بالصـــراعات العنيفة أو يكون لها تأثير عليها ،يتمثل التأثير الأكثر وضـــوحًا للنزاعات العنيفة على الأمن الغذائي في تدمير الأراضـــي الزراعية وشـــبكات الري والبنية التحتية .بالإضـــافة إلى ذلك، فإن النزوح والمجاعة الجماعية بسبب الصراع العنيف لهما آثار ضارة وطويلة الأجل في كثير من الأحيان على الأمن الغذائي للسكان المتضررين يمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي المزمن بدوره عاملاً حاسمًا في إطالة أمد النزاعات العنيفة أو تكثيفها ، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف والجوع.

كشـــفت أزمات غذائية عديدة على مدى العقود الماضـــية عن ضـــعف المجتمع الدولي في إدارة الأمن الغذائي في حالات النزاع .في حين أن الحكومات الوطنية أو المتحاربين غالبًا ما تكون غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة بشكل مناسب لأزمات الغذاء ، فإن عمليات الإغاثة الإنسانية تواجه تحديات الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى إمدادات غذائية ، مع تجنب تفاقم الصراع في الوقت نفسه .وقد ترك هذا العديد من المجتمعات المتضررة مضطرة إلى إيجاد استجاباتها الخاصة لانعدام الأمن الغذائي.

المبحث الاول : تعريف الحروب والصراعات الإقليمية

الحروب والصراعات الإقليمية هي نوع من النزاعات المسلحة التي تنشأ بين دول أو جماعات داخل إقليم محدد. تتميز هذه الصـــراعات بأنها تنشـــأ على نطاق أقليمي أو جغرافي محدود، بدلاً من الاندلاع على مستوى عالمي. يمكن أن تتضمن هذه الصراعات نزاعات حدودية، صراعات عرقية أو قومية، صراعات دينية، صراعات سياسية أو اقتصادية، أو أي توترات أخرى بين الأطراف المتنازعة.

المطلب الاول :مفهوم الحرب

الحرب :هو نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات والتحالفات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافية السـياسـية للحصـول على نتائج مرجوة ومصـممة بشـكل ذاتي. قال المنظر العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتز في كتابه عن *الحرب* أنها «عمليات مستمرة من العلاقات السياسية، ولكنها تقوم على وسـائل مختلفة[1]».وتعد الحرب تفاعلًا بين اثنين أو أكثر من القوى المتعارضـــة والتي لديها صراع في الرغبات ويستخدم هذا المصطلح أيضا كرمز للصراع غير العسكري، مثل الحرب الطبقية[2]».

لا تُعد الحرب بالضرورة إحتلالًا أو قتلًا أو إبادة جماعية بسبب طبيعة المعاملة بالمثل كنتيجة للعنف، أو الطبيعة المنظمة للوحدات المتورطة .

الحرب الأهلية :هي حرب بين الفصـــائل لمواطني بلد واحدكما هو الحال في الحرب الأهلية الأمريكية، أو بشكل آخر هي نزاع بين دولتين تم إنشاؤهما من أصل واحد ومتحد سابق

[1] -Clausewitz, Karl von (1976), and at war (Princeton University Press) p.87

[2] -Clausewitz, Karl von (1976), On War (Princeton University Press) "War is the collision of two living forces" and "Total nonresstance there will be no war at all" ,p.77.

الحرب بالوكالة :هي حرب تنتج عندما تستعين قوتان بأطراف ثالثة كبدائل لقتال بعضهم البعض بشكل مباشر.

وللحرب كيانها الثقافي وممارستها ليست مرتبطة بنوع وحيد من التنظيم السياسي أو المجتمعي. بدلا من ذلك، كما تمت مناقشته من قبل جون كيغان في *تأريخه للحرب*، فإن الحرب هي ظاهرة عالمية، وشكلها ونطاقها يحددها المجتمع الذي يقوم بها. تمتد سير الحرب على طول سلسلة متصلة من الحروب القبلية شبه العالمية والتي بدأت قبل التاريخ المسجل للإنسان، ثم إلى حروب بين المدن أو الأمم أو الإمبراطوريات[1].

بالمعنى العسكري المنظم، فإن المجموعة من المقاتلين ودعمهم يسمى الجيش على الأرض، ويسمى القوات البحرية في البحر، والقوات الجوية في الهواء. قد تجرى الحروب في وقت واحد على واحد أو أكثر من المسارح المختلفة. داخل كل مسرح، قد يكون هناك واحد أو أكثر من الحملات العسكرية المتوالية. وتشمل الحملة العسكرية ليس فقط القتال، بل أيضا الاستخبارات، وتحركات القوات والإمدادات والدعاية، وغيرها من العناصر. وهناك فترة من الصراع الضاري المستمر تسمى تقليديا المعركة، مع أن هذه المصطلحات لا تطبق على النزاعات التي تشمل الطائرات والصواريخ والقنابل وحدها، في ظل غياب القوات البرية أو البحرية. أيضا يوجد هناك العديد من الأفعال الأخرى التي يمكن اتخاذها بواسطة القوات العسكرية أثناء الحرب، ويمكن أن تشمل هذه الأفعال بحوث الأسلحة، والاعتقالات والاغتيالات والاحتلال، وقد تحدث الإبادة الجماعية في بعض الحالات.

وبما أن الجوانب الإستراتيجية والتكتيكية للحرب تتبدل دائما، فإن النظريات والمذاهب المتعلقة بالحرب غالبا ما تصاغ قبل، أثناء، وبعد كل حرب كبرى. قال كارل فون كلاوزفيتس: «إن لكل عصر نوعه الخاص من الحروب، والظروف الخاصة، والتحيزات المميزة.

1-مفهوم الحرب في القانون الدولي العام

تعرف الحرب بأنها مرحلة الاشتباك و القتال على أرض المعركة، كما يعرف " أوبنهايم " الحرب بأنها: " نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر بقصد الغلبة، و فرض شروط للسلام تكون وفق رغبة المنتصر، والحرب حقيقة يعترف بوجودها القانون الدولي و إن كان لايقرها" .

وينطبق هذا التعريف على العلاقات التعاهدية بين الدول الأطراف في نزاع مسلح، فضلا عن العلاقات التعاهدية بين دولة طرف في نزاع مسلح ودولة ليست طرفًا فيه والقصد من صياغة هذا الحكم، ولا سيما الإشارة أعلاه إلى عبارة" بين دولة طرف في النزاع المسلح ودولة ليست طرفًا فيه" ، هو تغطية آثار نزاع مسلح يمكن أن تتباين وفقًا للظروف وعليه، فإنه يمتد ليشمل الحالة التي لا يؤثر فيها النزاع المسلح إلا على نفاذ معاهدة تجاه طرف من الأطراف في معاهدة، ويسلم بأن النزاع المسلح يمكن أن يؤثر على التزامات الدول الأطراف في معاهدة بطرائق شتى . كما يمكن أن يحدثه نزاع مسلح غير دولي على العلاقات

[1] -Clausewitz, Carl von (1976), On War (Princeton University Press) p.593.

التعاهدية لدولة مشتركة في هذا النزاع مع دولة أخرى ويذصب تركيز الآثار على تطبيق أو نفاذ المعاهدة لا على المعاهدة نفسها[1] .

2-مفهوم الحرب في القانون التقليدي:

منذ القديم كانت الحروب و سائر أعمال القوة الأخرى ، وسائل لتحقيـــق الأهـــداف القومية للدول أيا كانت مشروعية هذه الأهداف ، حيث لم يكن للحرب أصلا قواعـــد معينة تنظمها ، بل كانت فوضى تشوبها القسوة المتناهية ، فدول أوروبا مثلا تأسست بالحرب ، كفرنسا و ألمانيا ، و لم يكن مبدأ الحرب محرما ، بل ما كان مـــذموما ، هو ما قد تخلفه الحرب من هزيمة و متاعب اقتصادية، من هنا ظهر خلاف كبيـــر بين الشراح و علماء القانون حول مشروعية الحر ب ، وهل يجب التسليم بها كوسيلة من وسائل تنفيذ القانون[2].

المطلب الثاني: الأسباب الشائعة لحدوث هذه الصراعات والتداعيات السلبية المصاحبة

تتميز الارتباطات بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع العنيف بدرجة عالية من التعقيد والســـياق الذي يتزامن غالبًا مع أزمات متعددة الطبقات تشمل ، على سبيل المثال ، انتشار الجماعات الإرهابية والأسلحة الصغيرة والشبكات الإجرامية وهشاشة الدولة .إلى جانب نقص الغذاء والمجاعة ، تستتبع النزاعات العنيفة أيضًا آثارًا شديدة على المدى القصير والطويل على الحالة التغذوية . على سبيل المثال ، وجدت الدراسات في ســياقات إقليمية مختلفة أدلة على أن الأطفال المتأثرين بالنزاع أقصــر من الأطفال المولودين في مناطق غير متأثرة بالنزاع علاوة على ذلك ، لوحظت آثار ســلبية على وزن الطفل عند الولادة إذا تعرضـــت الأم للنزاع أثناء الحمل .تم العثور أيضًــا على تأثيرات جسـدية ومعرفية على البالغين الذين تعرضــوا للنزاع في سنواتهم الأولى[3] .

النزاعـات العنيفـة ، تهـدف الأطراف المتحـاربـة إلى إيـذاء "أعـدائهـا" أو هزيمتهم أو حتى القضـــاء عليهم .وبالتالي ، فإن ظهور خطوط المواجهة وســاحات القتال ومناطق الحرب هو نتيجة حتمية للنزاعات العنيفة ، حتى لو كان التحديث التكنولوجي الحالي للجيوش والحرب الحديثة (مثل الطائرات بدون طيار) يهدف إلى زيادة دقة الهجمات العسكرية .هذا هو السبب في أن التفاعلات العنيفة إلى حد كبير تسير جنبًا إلى جنب مع التدمير المادي ، مما يؤثر على نقاط ضـــعف الناس بطرق مختلفة ، ويؤدي إلى حلقات مفرغة من العنف والجوع[4].

بشـكل عام ، وجد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ينخفض بمعدل سـنوي قدره 2.2٪ خلال الحروب الأهلية .ومع ذلك ، يعاني القطاع الزراعي نســبيًا من الدمار المادي أكثر من القطاعات الاقتصـــادية

---

[1] - بوجمعة فوضـيل, **ضـوابط الحرب دراسـة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنسـاني والفقه الإسـلامي,** مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الإسلامية, جامعـــــــة أحمد دراية أدرار, 2019 ,ص7.

[2]- بوجمعة فوضيل,مرجع سابق ص8.

[3]-Civil war, **crop failure, and child stunting in RwandaEcon**. Dev. Cult. Change, 59 (4) (2011), pp. 777-810.

[4]- A.Camacho ,**Stress and birth weight: evidence from terrorist attacks Am**. Econ. Rev., 98 (2) (2008), p. 515.

الأخرى والسبب هو أن معظم المعارك والقتال يحدث في المناطق الريفية ، حيث يجد المتمردون والجماعات المتمردة بسهولة ملاذات ومخابئ هذا هو السبب في أن الزراعة وتربية الحيوانات على نطاق صغير ، والتي تلعب دورًا رئيسيًا في إنتاج اقتصادات الكفاف ، معرضة بشكل خاص للآثار المدمرة للحروب التدمير (مثل القصف) أو التلوث (مثل الألغام الأرضية والأسلحة الكيماوية) للمناطق الزراعية ، فضلاً عن هدم البنية التحتية (شبكات الري والطرق والجسور والمباني وما إلى ذلك) ، لا تؤدي فقط إلى خسائر فادحة في الإنتاج الزراعي ولكنها قد تجبر المزارعين على التخلي عن الزراعة تمامًا بالإضافة إلى ذلك ، قد لا يكون المزارعون أيضًا قادرين على زراعة حقولهم بسبب عدم حصولهم على البذور والأسمدة والائتمانات ورأس المال ، بسبب عدم اليقين بشأن الوصول إلى المشترين والأسواق ، وتشريد الناس أو قتلهم [1].

لإعادة إعمار البلدان التي مزقتها الحروب ، من المهم أيضًا مراعاة أن إعادة تأهيل مناطق الحرب لإنتاج الغذاء والإمدادات الغذائية يستغرق عقودًا .إن تطهير ساحات القتال (إزالة الألغام) ، وإعادة بناء البنية التحتية المادية ، وإنشاء هياكل حوكمة تشغيلية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً علاوة على ذلك ، فإن مثل هذه المراحل من إعادة الإعمار بعد الحرب طغت عليها النزاعات الشرسة حول الوصول إلى الأراضي والمياه وملكيتها ، حيث غالبًا ما تتغير حقوق الملكية عدة مرات أثناء الحرب وبالتالي ، فإن انعدام الأمن الغذائي ، بالنسبة للسكان الفقراء على وجه الخصوص ، غالبًا ما يستمر إلى ما بعد نهاية الصراع العنيف ، حيث تتم إعادة الإعمار بوتيرة بطيئة[2].

المطلب الثالث: علاقة الحروب بالأمن

لايزال الصراع هو المحرك الرئيسي للجوع في معظم أزمات الغذاء في العالم .يؤدي انتشار النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والاضطرابات المدنية إلى تقويض الأمن الغذائي والتغذوي بشكل كبير إلى المستويات التاريخية .تشير تقديرات النظرة العامة الإنسانية العالمية لعام 2023 إلى أن شخصًا واحدًا من بين كل 23 شخصًا يحتاج الآن إلى المساعدة الإنسانية ، أي أكثر من ضعف العدد في عام 2020. وتشير التقديرات أيضًا إلى أنه من المتوقع أن يعاني 345.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023 ومن دوافع ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد[3] :

- النزاعات (السبب الرئيسي الذي دفع بـ 139 مليون شخص في 24 دولة ومنطقة باتجاه انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ارتفاع من حوالي 99 مليون شخص في 23 دولة ومنطقة في 2020).
- الظواهر الجوية المتطرفة (أكثر من 23 مليون شخص في ثماني دول ومناطق، وهو ارتفاع من 15.7 مليون شخص في 15 بلدا ومنطقة).

---

[1] -R. Akresh, S. Bhalotra, M. Leone, U.O**. Osili War and stature: growing up during the Nigerian civil war Am**. Econ. Rev., 102 (3) (2012), pp. 273-277.

[2] -P. Collier ,**On the economic consequences of civil war**, Oxf. Econ. Pap., 51 (1999).

[3]-منظمة الأمم المتحدة **,تقرير عالمي: انعدام الأمن الغذائي الحاد في ارتفاع - والنزاعات من الأسباب الرئيسية لذلك** ,4 مايو2022,تم الاطلاع عليه (2023/06/7) من الموقع: https://news.un.org/ar/story/2022/05/1100832

- الصـــدمات الاقتصـــادية (أكثر من 30 مليون شـــخص في 21 دولة ومنطقة، وهو انخفاض من 40 مليون شخص في 17 بلدا ومنطقة في 2020 بسبب تداعيات كوفيد-19 بشكل رئيسي)

لا يمكن تحقيق القضاء على الجوع بدون الاستقرار - ولهذا يلعب البرنامج دورًا رئيسيًا في بناء مسارات السـلام .تم تسـليط الضـوء على هذا رسـميًا في أكتوبر 2020 ، عندما مُنحت جائزة نوبل للسـلام لبرنامج الأغذية العالمي "لجهوده في مكافحة الجوع ، ومساهمته في تحسين ظروف السلام في المناطق المتضررة من النزاع ، ولعمله كقوة دافعة في الجهود المبذولة لمنع استخدام الجوع كسلاح في الحرب والصراع [1] ."

يتفاقم انعدام الأمن الغذائي لا محالة عندما يدفع القتال أعدادًا كبيرة من الناس إلى ترك منازلهم وأراضيهم وسـبل عيشـهم ، وعندما يقيد الوصـول إلى الأشـخاص الذين يحتاجون إلى المسـاعدة المنقذة للحياة .اسـتثمر البرنامج في البحوث لتحديد أفضل الممارسات في المساهمة في السلام .أشارت النتائج الأولية لشراكة بحثية مشتركة مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) ، مع التركيز على 12 دراسة حالة خاصة بكل بلد وخمسـة مجالات مواضـيعية ، إلى أن عمل البرنامج سـاهم في تحسـين آفاق السـلام من خلال :تعزيز الوصول إلى الموارد الطبيعية المتنازع عليها والإمداد بها (مثل المياه والأرض)؛ تعزيز التماسك الاجتماعي وحل المظالم داخل المجتمعات وفيما بينها ؛ زيادة الفرص والإدماج ، بما في ذلك للشـــباب ؛ وزيادة ثقة المواطن بالدولة من خلال المساهمة في تعزيز مساءلة الدولة وتقديم الخدمات.

1-المنازعات كسبب من أسباب انعدام الأمن الغذائي

يعتبر تشـــريد الناس من أهم الآثار المباشـــرة للمنازعات على الأمن الغذائي. وفي عام 2001 كان هناك أكثر من 12 مليون لاجئ و 25 مليون من المشـــردين داخليا، وعدد غير معروف من الناس الذين وقعوا في شـــراك مناطق القتال. ويحتاج هؤلاء الناس إلى مســـاعدة غذائية مؤقتة لحين العودة إلى ديارهم وحقولهم أو العثور على مصـدر جديد للعيش. وكانت نسـبة اللاجئين والمشـردين داخليا والعائدين أكثر من 35 في المائة من الذين حصلوا على معونات غذائية من برنامج الأغذية العالمي في عام 2000.

كما أن المنازعات هي أحد الأسـباب الرئيسـية لانعدام الأمن الغذائي الهيكلي. وغالبا ما تمنع المنازعات المسـلحة المزارعين من إنتاج الأغذية، كما أنها تقطع سـبل الوصـول إلى الغذاء بسـبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسـواق. وطبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، أدت المنازعات في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى إلى خســـائر في الإنتاج الزراعي تبلغ قيمتها 52 مليار دولار تقريبا خلال الفترة من 1970 إلى 1997، وهو رقم يعادل 75 في المائة من المسـاعدات الإنمائية الرسـمية التي تلقتها البلدان المتضـررة من المنازعات ه وبالنسبة لجميع البلدان النامية، تقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي بنحو 4.3 مليار دولار سنويا في المتوسـط - وهو مبلغ كان يكفى لزيادة المتحصـل من الأغذية لنحو 330 مليون من ناقصـي الأغذية إلى أدنى المستويات المطلوبة.

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، **الصراعات تفاقم انعدام الأمن الغذائي**، 8 ديسمبر، روما،2022،تم الاطلاع عليه (2023/06/7) من الموقع: https://www.fao.org/news/story/ar/item/458435/icode

وقد أدت المنازعات التي ترتبط غالبا بالجفاف، إلى حدوث ست من بين سبع مجاعات أفريقية كبرى منذ 1980. إذ أن الإنذار المبكر والاستجابة عادة ما يمنعان حدوث المجاعة عندما يكون سببها الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. ولكن الحالة لا تكون كذلك في مناطق الحروب، حيث أن نقص الأمن وتعطل النقل والشبكات الاجتماعية يحول دون تسليم معونات الإغاثة[1].

2-عوامل الخطر الكامنة في انعدام الأمن الغذائي والمنازعات

في الوقت الذي يمكن فيه تحديد وقياس أثر المنازعات على الأمن الغذائي، تشير الدلائل الآن إلى أن الطريقة التي يساهم بها انعدام الأمن الغذائي في نشوء المنازعات هي طريقة غير مباشرة. وما يمكن تسجيله هو أن انعدام الأمن الغذائي والمنازعات إنما يتواجدان في نفس المكان وأنهما معا يمثلان آثارالمجموعة مشتركة من عوامل الخطر .

ويقول بعض المحللين إن التخلف والفقر يرتبطان ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل البلدان أكثر ميلا للمنازعات. وفي معرض تقديم الدليل على ذلك، يشيرون إلى أن 80 في المائة من الحروب والصراعات المدنية قد وقعت في بلدان تندرج في النصف السفلي من دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية .

ويقول آخرون إن التدابير الموضوعية ضد الضيم الاجتماعي مثل انعدام المساواة وعدم وجود الديمقراطية والانقسامات العرقية والدينية ليس لها أثر منهجي على مخاطر حدوث المنازعات. وتنتهي إحدى الدراسات التحليلية للحروب الأهلية خلال الفترة من 1965 إلى 1999 إلى أن مخاطر حدوث المنازعات ترتبط أساسا باعتقاد الثوار بأنهم يستطيعون تحقيق استفادة جيدة من الحرب.

ولا يزال آخرون يؤكدون بأن الخسارة السريعة للأرواح هي القاسم الرئيسي المشترك في كثير من الحروب الداخلية الأخيرة. والشباب الذي خاب أمله وأحس بالإحباط ولم يتمكن من تحقيق حياة معيشية مثل التي حققتها الأجيال السابقة، يصبح صيدا سهلا ورخيصا لتجار الحروب الذين يقومون بتجنيد هؤلاء الشباب.

وبهدف تسهيل التخطيط للاستجابة الإنسانية، يحدد التقرير الأسباب الرئيسية لأزمات الغذاء المحلية، وتشمل هذه الأسباب انخفاضاً استثنائياً في الإنتاج الغذائي ونقص واسع النطاق في القدرة على الحصول على الغذاء نتيجة تدني الدخل، وارتفاع الأسعار وتعطل شبكات التوزيع نتيجة تأثير الصراعات على وضع الأمن الغذائي على المستوى المحلي[2].

وهناك عامل آخر يساهم في حدوث المنازعات وانعدام الأمن الغذائي ألا وهو فقر البيئة. إذ أن تدهور التربة، ونضوب الموارد الطبيعية، وعدم العدالة في التوزيع، والضغط السكاني هي عوامل تشعل المنافسة على الموارد الشحيحة وبخاصة الأراضي والمياه. وقد تدفع زيادة المنافسة المزارعين إلى التخلي عن الأساليب المستدامة واستغلال الأراضي الهامشية في محاولة يائسة للحصول على الدخل وتوفير الطعام

[1] - D. Maxwell, P. Hailey,**Towards Anticipatory Information Systems and Action: Notes on Early Warning and Early Action in East Africa**, Feinstein International Center and Centre for Humanitarian Change, Boston,Nairobi (2020).

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، **الصراعات تفاقم انعدام الأمن الغذائي**، 8 ديسمبر، روما،2022،تم الاطلاع عليه (2023/06/7) من الموقع: https://www.fao.org/news/story/ar/item/458435/icode

لأسرهم. وعندما تصل هذه العملية إلى الفقر المدقع، والهجرة على نطاق واسع، والشروخ الاجتماعية الحادة، وضعف المؤسسات تصبح هذه البيئة التي نضبت مواردها وما ترتب على ذلك من انعدام الأمن الغذائي أرضا خصبة للمنازعات.

المبحث الثاني: تأثير الحروب والصراعات الإقليمية على الأمن الغذائي

تؤدي الزيادات المفاجئة في أسعار الغذاء إلى اضطرابات اجتماعية مثلما حدث في 2007-2008 ثم مجددا في 2011، عندما ارتبطت أحداث شغب في أكثر من 40 دولة بارتفاع أسعار الغذاء العالمية[1].

المطلب الاول : أثر الحروب والصراعات الإقليمية على البنية التحتية الزراعية

إن التدمير المرتبط بالحرب وتدهور الأراضي الزراعية والبنية التحتية ذات الصلة ، فضلاً عن التوسع في مناطق الحرب ، كلها تؤدي إلى نزوح على نطاق واسع ، كما هو الحال حاليًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وأفغانستان و سوريا والسودان ونيجيريا ، إثيوبيا وجنوب السودان .التأثيرات على الأمن الغذائي مباشرة وشديدة - ليس فقط على المدى القصير ولكن أيضًا على المدى الطويل أيضًا .لا يؤدي النزوح الناجم عن الصراع إلى انهيار الإنتاج الزراعي وتدهور البنية التحتية في مكان المنشأ فحسب ، بل يؤدي أيضًا إلى تعطيل أو انقطاع سلاسل التوريد المحلية والإقليمية ، وزيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية [2].في الوقت نفسه ، يتعين على النازحين التخلي عن سبل عيشهم كمنتجين للغذاء (مزارعون ، رعاة، إلخ ، وبالتالي يتعرضون أنفسهم لانعدام الأمن الغذائي ، خاصة إذا لم يتمكنوا من استئناف الأنشطة الزراعية .هذه الآثار السلبية لها آثار طويلة الأجل ، غالبًا لسنوات بعد عودة النازحين إلى ديارهم علاوة على ذلك، يمكن للنزوح الناجم عن الصراع أن يخلق المزيد من التحديات ، لأنه قد يؤثر سلبًا على البيئة والأمن الغذائي في المناطق المستقبلة من خلال إزالة الغابات، ونقص المياه ، والتخلي عن المناطق الريفية ، وأنظمة الإنتاج الزراعية غير المستدامة وغير المكيفة[3].

1-مراقبة الغذاء من قبل الفصائل المتحاربة

النزاعات العنيفة والحروب ، يكون للإمدادات الغذائية أهمية اقتصادية إستراتيجية لأي جماعة مسلحة- من عصابات الأمن الأهلية إلى الجيوش واسعة النطاق .هذا هو السبب في أن وجود الجماعات المسلحة وحكمها يؤثران بشكل مباشر على الأمن الغذائي المحلي والسيطرة على مناطق الإنتاج .تاريخيا ، كان إمداد الجيوش الكبيرة بالطعام يسير جنبًا إلى جنب مع نهب تخزين المواد الغذائية ونهب المنازل والأسواق

---

[1]-موقع الجزيرة، **البنك الدولي يحذر من احتجاجات بالشرق الأوسط بسبب التضخم الناتج عن حرب أوكرانيا**،10مارس2022,تم الاطلاع عليه (2023/06/7) من الموقع: www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/10

[2] -T. Brück, N. Habibi, C. Martin-Shields, A. Sneyers, W. Stojetz, S. van Weezel,**The Relationship between Food Security and Violent Conflict,**Report to the Food and Agriculture Organization (2016) :https://isdc.org/wp-content/uploads/2019/08/Food-Security-and-Conflict-2016-12-22.pdf

[3] -J. George, A. Adelaja, **Forced displacement and agriculture: implications for host communities,** Sustainability, 13 (10) (2021), p. 5728.

المدنية .على الرغم من أن النهب لا يزال استراتيجية مشتركة للجماعات المسلحة ، فإن الروابط بين وجود الجماعات المسلحة والأمن الغذائي ليست بالضرورة مدمرة ؛ تظهر الجماعات المسلحة في كثير من الأحيان اهتمامًا قويًا بزيادة الإنتاج الغذائي المحلي .يمكن للمقاتلين أن يسيطروا بشكل مباشر على الموارد الزراعية والماشية من أجل القوت أو فرض ضرائب على هذه المنتجات .على سبيل المثال ، أخذ الطالبان *الزكاة*)ضريبة إسلامية) بنسبة 10 في المائة على أي محصول زراعي منتَج في الإقليم الخاضع لسيطرتهم في أفغانستان أيضًا في سوريا والعراق ، تم الحفاظ على المناطق الزراعية التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى حد كبير ، على الرغم من النزوح الجماعي .(في منطقة الساحل ، أفادت التقارير أن الجماعات المسلحة من غير الدول تسيطر وتستثمر في بعض الأنشطة الرعوية من أجل الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على المنطقة كقاعدة الدولية.

وبالتالي ، يقوم الأشخاص في السياقات المتأثرة بالنزاع أيضًا بتعديل ممارساتهم لتتوافق مع السياسة المتغيرة والفاعلين السياسيين المحليين .لحماية سبل عيشهم وأمنهم الغذائي ، قد يتعاون الناس طوعًا أو قسرًا مع الجماعات المسلحة قد يشارك الأفراد في الجماعات المسلحة ويدعمونها لأنهم يستفيدون من النزاع من خلال تحسين الفرص الاقتصادية ، مثل الوصول إلى الغذاء أو الأراضي الزراعية أو الماشية .الرعاة في شرق النيجر ، وكذلك في أجزاء أخرى من الساحل ، الذين يواجهون ندرة الموارد ، ومفترسي الدولة ، والعنف من قبل الجماعات المسلحة المختلفة ، يقبلون الاتفاقات مع الجماعات المسلحة للوصول إلى المراعي في مالي ، انضم الرعاة إلى الجماعات الجهادية بسبب عقود من التهميش السياسي ، وليس بسبب الأيديولوجية بشكل أساسي ، تعد الطريقة التي تتعامل بها الجماعات المسلحة مع إنتاج الغذاء مؤشرًا مهمًا لعلاقتها مع المجتمعات المحلية .يعكس النهب الجهل بالأمن المعيشي للناس بينما يمكن تفسير فرض الضرائب على إنتاج الغذاء على أنه مصلحة للجماعة المسلحة في إقامة علاقة طويلة الأمد مع المجتمعات[1].

2-الجوع "سلاح حرب"

عندما يتم توجيه النزاعات العنيفة ضد شرائح اجتماعية معينة (عرقية أو دينية أو مجموعات سياسية)، يمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي "سلاح حرب - "إما كاستراتيجية مقصودة أو كنتيجة ثانوية .الهدف هو إما حرمان طرف متحارب معين من دعم السكان أو القضاء على مجموعات سكانية بأكملها عن طريق التجويع (مثل التطهير العرقي والإبادة الجماعية .(تشمل الإستراتيجيات المباشرة قطع الإمدادات الغذائية لإلحاق الضرر بالجماعات المسلحة المعادية والسكان الذين يدعمونها وبالمثل ، فإن منع الوصول إلى الغذاء وتدمير البنية التحتية الغذائية عن طريق ملء الآبار والقنوات بالخرسانة ، وتدمير الأراضي الصالحة للزراعة ، وما إلى ذلك ("الأرض المحروقة") ، هي تقنيات عنيفة محسوبة ليس فقط لإشعال الجوع الجماعي وسوء التغذية والجوع بين السكان ولكن أيضًا لتعزيز النزوح ومحو ذاكرة أولئك الذين عاشوا هناك من قبل . على الرغم من انخفاض عدد ضحايا المجاعة الجماعية في العقود الماضية ، إلا أنها لا تزال

[1] -A. Giustozzi,**The Taliban at War 2001-2018,**Hurst, London (2019).

استراتيجية عسكرية مقصودة مستخدمة على نطاق واسع في مناطق الصراع الحالية مثل تيغراي (شمال إثيوبيا) أو اليمن أو جنوب السودان أو جمهورية افريقيا الوسطى[1].

قد تشمل الاستراتيجيات أيضًا منع وصول المساعدات الإنسانية .في الأزمات الغذائية الأخيرة ، رفضت حركة الشباب في الصومال وداعش في سوريا والقادة في جنوب السودان السماح للوكالات الإنسانية بتوزيع المساعدات .غالبًا ما تنتهك الحكومات نفسها المبادئ الإنسانية وترفض عمليات الإغاثة الدولية ، خاصة إذا كانت الحكومة جزءًا من الصراع ، كما يمكن أن نشهد في سوريا وإثيوبيا واليمن في السنوات الأخيرة .يمكن أن يمتد تجاوز المبادئ الإنسانية إلى الحكومات المانحة .كان أحد أسباب تأخر الاستجابة لأزمة الغذاء في الصومال في عام 2011 هو التشريع الأمريكي لمكافحة الإرهاب ، الذي جعل تقديم المساعدة للمنظمات الإنسانية للمناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب محفوفًا بالمخاطر مثال آخر هو عودة طالبان إلى السلطة مؤخرًا في أغسطس 2021. إن رفض الاعتراف الدولي بحركة طالبان كحكومة جديدة لأفغانستان وإصدار الأمم المتحدة للعقوبات سارا جنبًا إلى جنب مع تجميد البنك الدولي .حسابات الحكومة الأفغانية ، ووقف مساعدات التنمية .انزلقت أفغانستان على الفور في أزمة إنسانية من الجوع ، والتي تفاقمت بسبب الجفاف وفشل المحاصيل ؛ تنبأت الأمم المتحدة بانعدام الأمن الغذائي الحاد لـ 11 مليون شخص في شتاء 2021/22[2].

لقد أظهرنا كيف تؤثر المنطق الأربعة المترابطة للحرب - التدمير ، والتهجير الناجم عن الصـــراع ، ومراقبة الغذاء ، و "الجوع كســـلاح" - على طعام الناس على الأمن .ومع ذلك ، هناك عوامل أخرى ، مثل الزيادات (المرتبطة بالنزاع) في أســعار الغذاء والبذور ، والمخاطر ، والظروف المناخية (المتغيرة) ، تزيد من التعرض للصـراع وانعدام الأمن الغذائي .(يؤثر وباء COVID-19 والاضـطرابات التي أحدثها في نظام الغذاء العالمي بشـكل خاص على الأمن الغذائي لملايين الأشـخاص الضـعفاء في العديد من البلدان المتأثرة بالصراعات اليوم ، أصحاب الحيازات الصغيرة يعاني المزارعون والرعاة الزراعيون والرعاة ، الذين هم بالفعل من الفئات الأشد ضعفاً ويتعرضون للمخاطر في غياب النزاعات ، أكثر من غيرهم تشكل النزاعات العنيفة "صـدمات" إضـافية لا تؤثر على سـبل عيش هؤلاء السـكان ورفاههم فحسـب ، بل تؤثر على النظام الغذائي بشـكل عام .بالإضـافة إلى ذلك ، في أوقات الحرب والنزاعات العنيفة ، تؤثر المخاطر الطبيعية على السكان بشكل أكبر وتزيد من صعوبة الوصول إلى الغذاء بشكل كبير .يؤدي الجفاف ، على وجه الخصوص ، إلى تفاقم تأثير الغذاء (في) الأمن .باعتبارها كوارث بطيئة الحدوث ، فإنها عادة ما تؤثر على مساحات من الأرض أكبر من الأنواع الأخرى من الكوارث وتجعل استراتيجيات التخفيف والتكيف صعبة التنفيذ .غالبًا ما تتراكم العديد من الآثار الضارة للجفاف ببطء وقد تستمر لسنوات بعد انتهاء الحدث[3].

يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي بدوره إلى إشـعال أو تكثيف أو اسـتمرار الصـراعات العنيفة .في حين أن انعدام الأمن الغذائي وحده ليس من المرجح أن يتسبب في صراعات عنيفة ، إلا أنه يمكن أن يصبح

[1] -A. De Waal,**The end of famine? Prospects for the elimination of mass starvation by political action**, Polit. Geogr, 62 (2018), pp. 184-195.

[2] -United Nations,**United Nations Warns of 'urgent Imperative' to Avoid Acute Afgan Food Insecurity** (2021): https://news.un.org/en/story/2021/09/1099292

[3] -FSIN, GNAFC,**Global Report on Food Crises. Joint Analysis for Better Decisions,(2021):** https://www.wfp.org/publications/global-report-food-

عاملاً حاســـماً في زيادة المظالم الاجتماعية ، بالاقتران مع عدم المســـاواة الاجتماعية والاقتصـــادية والسياسية .ونتيجة لذلك ، يتم استبعاد شرائح اجتماعية معينة من السكان (وخاصة الشباب) من الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي ، مما قد يؤدي في النهاية إلى تأجيج الاضطرابات المدنية أو الصـــراعات .وبالتالي ، في حالات إعادة الإعمار بعد الحرب ، يعد تحقيق الأمن الغذائي الســريع لأجزاء كبيرة من السكان أمرًا ضروريًا لإرساء الأساس لإحلال سلام مستدام ولمنع الانتكاس إلى العنف .إلى جانب هذه الظروف الهيكلية ، وجد أن ارتفاع أســعار المواد الغذائية يؤدي بشــكل حاســم إلى تفاقم مخاطر الاضطرابات السياسية والصراعات ، لا سيما في المناطق الحضرية .في جميع أنحاء إفريقيا ، هناك علاقة قوية بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وتزايد الاضطرابات ، وزيادة القمع السياسي على سبيل المثال ، أصبح تقلب أسعار القمح سببًا جذريًا لأحداث الصراع في السودان في عام 2011 .التفسير السائد للحلقة المفرغة لأســعار المواد الغذائية والصــراع العنيف هو شــكاوى المســتهلكين .تؤدي أســعار المواد الغذائية المرتفعة إلى خلق أو زيادة القيود الاقتصــادية و / أو الشــعور بالحرمان النســبي (المتصــور) ، مما ينشــط المظالم التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى أعمال شــغب واضــطرابات ، في حين أن اندلاع العنف - بالعكس - ينطوي على احتمال ارتفاع أســعار المواد الغذائية مرة أخرى و يمكن توجيه هذه المظالم ضــد الحكومة إذا فشلت في تأمين الغذاء للسكان في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية[1].

المطلب الثاني: معالجة أزمات الغذاء والصراعات العنيفة

تتطلب العلاقات المعقدة بين أزمات الغذاء والسلام أو الحرب التي ناقشناها إجراءات سياسية شاملة ومكيفة .يجب أن تشير هذه الإجراءات إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي كأثر لمنطق الحرب الأربعة المحددة أعلاه .للتعامل مع منطق الحرب هذه بأنفسنا ، حددنا أربعة مجالات رئيسية يجب أن تأخذها استجابة سياسية متعددة الأوجه بعين الاعتبار عند معالجة التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي والصراع العنيف.

1-امتثال جميع الأطراف للغذاء كحق من حقوق الإنسان

أولاً ، يعرف القانون الدولي لحقوق الإنســـان الغذاء بأنه حق من حقوق الإنســـان .وهذا يعني أنه يتعين على الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات الدولية احترام وحماية وإعمال حق الناس في الحصـول على الغذاء الكافي .عندما لا يتمكن الناس من الحصـول على الغذاء الكافي ، تكون الدولة مسؤولة عن اتخاذ تدابير الطوارئ لتأمين الغذاء على قدم المســـاواة لجميع شـــرائح الســـكان .يحمي القانون الدولي الإنساني بشكل أكثر تحديدًا الوصول إلى الغذاء أثناء النزاع المسلح .فهو يعالج ، من ناحية ، الآثار المدمرة لمنطق الحرب المذكور أعلاه ، ومن ناحية أخرى ، ينظم عمليات الإغاثة الإنسانية في حالات النزاع .والأهم من ذلك ، يحظر القانون الدولي الإنسـاني تجويع المدنيين كأسـلوب من أسـاليب الحرب ، فضـلاً عن مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل الأشياء غير المفيدة التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة علاوة

[1] -J. Chen, S. Kibriya, D. Bessler, E. Price,**The relationship between conflict events and commodity prices in Sudan,**J. Pol. Model., 40 (4) (2018), pp. 663-684

على ذلك ، إذا كان السكان المدنيون يتضورون جوعا ، مما يعني مواجهة درجة عالية من الحرمان أو حيث يكون بقاؤهم مهددًا ، يجب على الأطراف المتحاربة السماح بعمليات الإغاثة وتسهيلها[1] .

وتبقى المشكلة في كيفية تحقيق امتثال جميع أطراف النزاع لهذه القواعد .وهذا يعني ، قبل كل شيء، أن آليات المحاسبة الدولية بحاجة إلى التحسين .يعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2417 لعام 2018 خطوة رئيسية في هذا الاتجاه .يشدد القرار على أهمية امتثال المتحاربين للقانون الدولي ويدين منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين والأهم من ذلك ، أن القرار ينص على أن إعاقة وصول المساعدات الإنسانية في حالات النزاع يمكن أن تؤدي إلى عقوبات محددة الهدف كما فُرض سابقًا على حركة الشباب في الصومال ، وعلى قائد مكافحة بالاكا في جمهورية إفريقيا الوسطى ، وعلى رئيس المفوضية الإنسانية لمكتب الإدارة والتنظيم الإقليمي في كيدال(مالي) ، وبالتالي ، ينبغي أن تستخدم وكالات الأمم المتحدة القرار لرصد الأزمات الغذائية التي يسببها الإنسان في النزاعات والإبلاغ عنها ، ودعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى التحرك . ومع ذلك ، كما ذكر أعلاه ، أدت العقوبات المالية المستهدفة وتشريعات مكافحة الإرهاب أيضًا إلى فرض قيود على عمليات الإغاثة الإنسانية .يجب أن تكون الحلول التي يقدمها مجلس الأمن ، مثل الإعفاءات الخاصة بالمساعدات الإنسانية ، أكثر تكاملاً بشكل منهجي[2].

2- بناء الجسور بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام

ثانيًا ، يجب أن تربط المساعدات الغذائية بين العمل الإنساني والتدخل الإنمائي وبناء السلام .تركز المساعدة الغذائية قصيرة الأجل أثناء الأزمات الغذائية والصراعات العنيفة على تحسين استهلاك الغذاء للأشخاص والمجتمعات المتضررة .ومع ذلك ، غالبًا ما تواجه عمليات الإغاثة في سياقات الحرب الأهلية تحديات في الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجًا في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة ، وفي ضمان سلامة عمال الإغاثة وأمنهم ، وفي الحصول على البيانات اللازمة عن السكان المتضررين (ترانشانت وآخرون، وفي الوقت نفسه ، فإن التدخلات الغذائية قد تصبح مصدرًا للنزاع بحد ذاتها ، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم كفاية فهم سياق النزاع .يمكن أن يؤدي اختلاس المعونة الغذائية ، على وجه الخصوص ، مثل اغتصاب الغذاء من قبل جهات عنيفة ، إلى تأجيج المظالم السياسية وإدامة الصراععلاوة على ذلك ، يمكن أن تقوض المعونة الغذائية الإنتاج الغذائي المحلي والأسواق ويمكن أن تؤثر على سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة وتنمية القدرات المحلية . هناك حاجة إلى تحليل واضح ومستنير محليًا للنزاع وسياقه لمنع الآثار السلبية للمعونة الغذائية في بيئات النزاع[3].

يمكن للمساعدات الغذائية ، خاصة عندما يتم تقديمها على المدى الطويل ، كما هو الحال في الأزمات الممتدة أو حالات ما بعد الحرب ، تحديد النزاعات المحتملة ومعالجتها ، مما يقلل من مخاطر اندلاع

[1] -D. Akande, E. Gillard,**Conflict-induced Food Insecurity and the War Crime of Starvation of Civilians as a Method of Warfare: the Underlying Rules of International Humanitarian Law**, BSG Working Paper 2019.

[2] -S. Zappalà,**Conflict related hunger,** 'starvation crimes' and UN security Council resolution 2417 (2018).

[3] -D. Akande, E. Gillard,**Conflict-induced Food Insecurity and the War Crime of Starvation of Civilians as a Method of Warfare:** the Underlying Rules of International Humanitarian Law. BSG Working Paper 2019.

النزاعات .عادة ، يكون لهذه التدخلات تأثير طويل الأمد من الإمداد الفوري بالغذاء (أو النقد / القسائم) ، وتشمل بالفعل تدابير المساعدة الانتقالية أو الإنمائية ، مثل إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة ، ودعم استراتيجيات سبل العيش المستدامة ، وإنشاء شبكات الأمان خاصة للنازحين والمجتمعات المضيفة والعائدين والتماسك الاجتماعي . لذلك ، يمكن أن تلعب المساعدة الغذائية طويلة الأجل دورًا حاسمًا في بناء القدرات المحلية ، واستعادة الإنتاج الزراعي ، وفي نهاية المطاف ، توطيد السلام .على سبيل المثال ، في شمال شرق نيجيريا ، أدى دعم الأسر النازحة داخليًا في زراعة طعامها إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الغذائية وساعد في بناء شعور بالانتماء إلى المجتمع.

ومع ذلك ، في حين أن إدراج السلام في المساعدة الإنسانية والتنمية قد اكتسب الكثير من الزخم منذ القمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016 ، فإنه يثير أيضًا مخاوف ، لا سيما بسبب الولايات المختلفة للمساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام .هذا هو الحال ، على سبيل المثال ، في مالي ، حيث كان النقاش حول العلاقة الإنسانية والإنمائية والسلام مدفوعًا بشكل أساسي من قبل وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، ولكن تم تسييسه إلى حد كبير بسبب الدور المثير للجدل للجهات الفاعلة والتمويل المتنازع عليه ، مما أدى إلى تفكك القطاعات الثلاثة بدلاً من زيادة التعاون بينها.

علاوة على ذلك ، لا يزال معنى السلام داخل رابطة HDP وتفعيلها العملي غير واضح لمعظم الجهات الفاعلة المعنية .يمكن أن يكون للسلام معاني متنوعة من مكان إلى آخر وعبر المقاييس ، والأهم من ذلك ، من المفاهيم الأكاديمية المشتركة . من وجهة نظر الممارس ، من المهم فهم وجهات النظر والممارسات المحلية هذه ، والمفاهيم المعيارية الأساسية التي قد ترتبط بها ، لأن نقل مفاهيم السلام (أو الصراع وحل النزاعات) من مكان إلى آخر حيث يختلف المفاهيم المستخدمة يمكن أن تعزز الصراع[1].

وبالتالي ، فإن النظر في المساعدة الغذائية جنبًا إلى جنب مع HDP-nexus يتطلب فهمًا شاملاً للسياق المحدد المعين وتعزيز دور الشركاء المحليين في تخطيط المشاريع وتنفيذها ومراقبتها[2].

3- دمج القدرات المحلية في المساعدات الغذائية

ثالثًا ، هناك حاجة إلى فهم أفضل لنقاط الضعف المحددة واستراتيجيات المواجهة المتنوعة للسكان المتضررين من النزاع في تأمين الغذاء في سياقات محلية محددة .تعتمد هذه الاستراتيجيات على عوامل متعددة مثل سياق الصراع ، وحدته ومدته ، والوضع الفردي ، والوصول إلى الموارد والدعم ، والحوكمة .على سبيل المثال ، قام المزارعون المتضررون من النزاع في كولومبيا بتغيير إنتاج محاصيلهم إلى استراتيجية منخفضة المخاطر وذات عائد منخفض عن طريق تحويل إنتاجهم من الأنشطة ذات الاستثمارات الأعلى إلى المحاصيل الأقل ربحية ذات الغلات قصيرة الأجل والمحاصيل التي توفر الغذاء من أجل الكفاف أيضا ، تبين أن الأسر خلال نزاع غزة في عام 2014 زادت من استخدامها لشبكات الأمان

[1] -C. Hendrix, H. Brinkman,**Food insecurity and conflict dynamics: causal linkages and complex feedbacks,**Stabil. Int. J. Secur. Dev., 2 (2) (2013), pp. 1-18.

[2] F. Ejdus,**Revisiting the local turn in peacebuilding,**J. Kustermans, T. Sauer, B. Segaert (Eds.), A Requiem for Peacebuilding?, Palgrave Macmillan, Cham (2021), pp. 41-58.

لتقليل عدم اليقين إلى الحد الأدنى ، مع دعم يتراوح من التحويلات النقدية إلى المساعدة العينية التي تتلقاها الأسرة .كما بشأن أزمة الغذاء في الصومال في عام 2011 ، فإن التحويلات هي أيضًا شبكة أمان مهمة في الاستجابة لأزمات الغذاء والنزاعات ، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب تعلمه بشأن دورها بالنسبة للأشخاص المتضررين[1].

لذلك ، يجب فهم آليات الاستجابة الخاصة بالسياق للأفراد والمجتمعات والمؤسسات المحلية للأزمات الغذائية الناجمة عن النزاعات بشكل أفضل ، كما يجب دمج الدروس المستفادة في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل وجهود التنمية ، مع السعي إلى تجنب الإمكانات المحتملة. ضرر .وهذا يعني أيضًا أن المنظمات الدولية ، وكذلك الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ، يجب أن تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية لنظام الأغذية الزراعية (المعولم) ، وبناء أنظمة إنتاج زراعي محلية مستدامة ، تركز على الأشخاص المعرضين للخطر ، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والأفراد. وصولهم إلى الموارد الطبيعية والأسواق.

المبحث الثالث : مواجهة النزاعات والأزمات طويلة الأمد في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

يتعرض إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حاليا لعدد كبير من النزاعات الأشد حدة في العالم. وقد شهد 12 بلدا من إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا عبر السنوات القليلة الماضية على الأقل نوعا واحدا من عدم اللستقرار بما يشمل القلاقل الأهلية، أو الحروب، أو الألزمات طويلة الأمد. وتهدد النزاعات بإعادة عجلة الإنجاز إلى الوراء في مجال التغذية والحد من الفقر في الإقليم، وتعطيل إنتاج وتجارة الغذاء مما يقود إلى خسارة في مخزون الغذاء الحالي وزيادة في أسعار الغذاء وفقدان فرص العمل والدخل وبالتالي تقليل اللنتاج والقدرة على الحصول على الغذاء.

المطلب الأول: أثر النزاعات على الأمن الغذائي والتغذوي

1-الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية

إن الأزمة السورية هي أكبر أزمة إنسانية شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية ويشير تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا إلى الأثر المدمر للنزاع على الاقتصاد وعلى التحول التقدمي وقدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الخسائر المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي من 2011إلى 2013(حسب الأسعار الثابتة لعام 2010)بحوالي 70.67مليار دولار أمريكي إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 بأقل من مليار دوالر أمريكي و

[1] -N. Haan, S. Devereux, D. Maxwell,**Global implications of Somalia 2011 for famine prevention, mitigation and response,**Glob. Food Sec., 1 (1) (2012), pp. 74-79,

نصف ما كان سيكون عليه لولا الأزمة. ومع انتقال الاقتصاد بسرعة إلى (اقتصاد نزاع)، تنهار القطاعات المنتجة والتجارة والعمالة، بينما يزداد التضخم ويتعمق انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع[1].

وتتغير هيكلية إجمالي الناتج المحلي في سوريا بشكل كبير، حيث تزيد الخدمات الحكومية والأنشطة المحلية تدريجيا من حصتها في قاعدة النشاط المنكمش وقد تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير من جراء النزاع والظروف المناخية غير المواتية في عام 2013 .وانكمشت القيمة المضافة للقطاع في عام 2013 فقط بـ 36 بالمائة إلا أن القطاع الزراعي ما زال ثاني أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي ويستمر في لعب دور رئيسي في سوريا حيث يشكل الركن المنتج من الاقتصاد ومصدر معيشة وشبكة أمان اقتصادية حيوية لمعيشة العائلات الفقيرة في المناطق الريفية وشبه الحضرية[2].

إن تداعيات الأزمة في سوريا، وبشكل خاص على اقتصاديات لبنان والأردن، كبيرة ومتعددة الأشكال. ففي لبنان، البلد الذي يحمل أقرب الروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية مع سوريا، من المقدر أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض بنسبة 9.2 بالمائة من النقاط في كل سنة من سنوات النزاع منذ عام 2012 [3]، ونتج عن ذلك خسائر اقتصادية بمليارات الدولارات وآلاف فرص العمل الضائعة. أما في الأردن فقد نتج عن الارتفاع في إلا يجارات والتنافس على الوظائف المحلية انخفاضا في الرواتب وزيادة في التوتر الاجتماعي كنتيجة لتدفق أكثر من 600,000 نازح سوري . وحسب الأمم المتحدة فقد هرب 1.2 مليون سوري إلى لبنان بحلول عام 2014 ، لقد وضع تدفق اللاجئين إلى لبنان والأردن ضغطا غير مسبوق على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية المحلية وكان له آثارا كبيرة في زعزعة الاستقرار.

ومن الأرجح أن يستمر أثر الأزمة السورية على الأمن الغذائي والتغذوي داخل سوريا وعلى اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة لفترة طويلة. وبالإضافة إلى أثره على المدى القصير من حيث زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية، فإن النزاع يقوض من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات مما يعرض المهمشين، وبشكل خاص الأطفال منهم، لمخاطر سوء التغذية المزمن وتفاقم معدلات التقزم ونقص المغذيات الدقيقة .وتشير سلسلة من عمليات التقييم السريع لوضع التغذية قامت بها الألمم المتحدة وشركاؤها في 13 محافظة في سوريا ما بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2014 إلى زيادة ملحوظة في معدالت سوء التغذية الحاد والشامل وسوء التغذية الحادة والشديدة في أغلب محافظات سوريا. إ ضافة إلى الآثار طويلة الأمد لسوء التغذية و على النمو الذهني للأطفال، فإن غيابهم المتكرر عن المدرسة يعيق إمكانياتهم المستقبلية. لقد ارتفع عدد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة من مليون في عام 2012 إلى ما يقدر ب 2.3 مليون في نهاية 2014 .إضافة إلى ذلك، فان حوالي

[1]-الدعم االإنساني للمفوضية الأوروبيةECHO ، ورقة معلومات 2015.
[2]-مركز أبحاث السياسات حول سوريا.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وكالة غوث للاجئين، آكتوبر، 2015.
[3]-البنك الدولي والأمم المتحدة، **تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية على لبنان**، أفريل 2013.

50بالمائة من عدد الأطفال المسجلين بالمدارس في البلدان المستضيفة للاجئين وهي لبنان والعراق والأردن ومصر وتركيا والذين يبلغون 950,000 هم خارج المدرسة[1].

2- غياب الاستقرار السياسي والتحول نحو الديمقراطية

مرت دول أخرى عديدة في الإقليم مثل مصر وليبيا وتونس واليمن بتحولات سياسية أثر فيها غياب الاستقرار السياسي بشكل سلبي على ثقة المستثمرين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ففي مصر وتونس، كان إجمالي الناتج المحلي ينمو بمعدل 5.4 بالمائة سنويا على التوالي ما بين الأعوام 2000 و2010 بدعم من الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتفعة ،إلا أنه انخفض إلى 2 بالمائة في كال البلدين في الفترة 2011–2015 بسبب الأنشطة الاقتصادية[2] المنكمشة بينها السياحة.

هذا كان له اثرا سلبيا على العمالة وبشكل خاص بين الشباب مما أدى إلى وجود فروقات كبيرة في الدخل بين المدن والأرياف، وأثر على أسعار الغذاء [3].

3- خسائر الحرب التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا

- إن تعطيل التنظيم الاقتصادي هو أهم محرك لأثر الاقتصادي للصراع، حيث تجاوز في حجم الأضرار المادية. إذ لم يؤدي الصراع إلى إنهاء الحياة فحسب، بل دمّر أيضاً عوامل الإنتاج؛ كما خفّض بشدة عمليات التواصل الاقتصادي، وحدّ من الحوافز التي تدفع إلى متابعة الأنشطة الإنتاجية،وحطّم الشبكات الاقتصادية والاجتماعية وسلاسل التوريد. وتبُين عمليات المحاكاة أن خسائر إجمالي الناتج المحلي التراكمية الناجمة عن هذا الاضطراب في التنظيم الاقتصادي تتجاوز خسائر تدمير رأس المال بعامل قدره 20 في السنوات الست الأولى من الصراع. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الصدمات المنحسرة بـ"تدمير رأس المال فقط" تعمل عمل بعض الكوارث الطبيعية (بداية غير متوقعة ومفاجئة:) ففي ظل اقتصاد يعمل بشكل جيد، تكون آثارها على الاستثمارات محدودة (انخفاض بنسبة 22% فقط في عمليات المحاكاة). ومن ثمّ ، فإن رأس المال يعاد بناؤه سريع اً، ويتم احتواء الآثار الاقتصادية الأخرى. وبالمقارنة، فإن الاضطراب في التنظيم الاقتصادي يخفّض الاستثمارات خفضاً حاداً (تخفيض بنسبة 80%) عن طريق الحد من الربحية؛ وبالتالي، تنتشر الآثار الأولية بقوة مع مرور الوقت. إن هذا التباين بين أنواع مختلفة من الصدمات يساعدنا على وضع جهود إعادة الإعمار المستقبلية في منظورها. فبدون إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية واستعادة الشبكات الاقتصادية، فإن استبدال رأس المال في حد ذاتها لن يكون لها ثر بعيد في مساعدة الاقتصاد على التعافي.

---

[1]-خطة الاستجابة الإنسانية السورية 2013 و2014 ، خطة الاستجابة الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية 2015 .

[2]- اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا/البنك الدولي.تقرير محدث عن الوضع الاقتصادي في الإقليم، أكتوبر 2011.

[3]- التقرير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي. التعامل مع الزيادة في انعدام الأمن الغذائي في المراحل الانتقالية، ورقة السياسات المشتركة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي، أكتوبر 2013.

كلما طالت فترة الصـراع، ازدادت صـعوبة التعافي بعد أن ينتهي الصـراع. فعلى الرغم من أن معدل التدهور يأخذ في التراجع خلال مسار الصراع ،إلا أن الآثار تصبح أكثر استمراراً.

ألحق الصـراع أضـراراً جسـيمةً في البنية التحتية المادية في سـوريا وتحولت مدن مثل حمص وحلب ودمشـق، والعديد من البلدات الصـغيرة، إلى سـاحة معارك بين قوات النظام والمتمردين، ليواجه سـكانها عواقب مأساوية. مع مرور الوقت، تسبب الصراع في انهيار جزئي أو كامل للنظم والشبكات في العديد من المدن عبر تدمير المنازل والبنية التحتية ذات الصلة بالخدمات العامة مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، كما أدى إلى انهيار اقتصادي في العديد من المناطق. وحيث أن الجسور والموارد المائية وصوامع الحبوب وغيرها من الأصول ذات الأهمية الاقتصادية أصبحت أهدافاً استراتيجية، زادت نسبة الضرر المادي .

وفي المدن العشـر التي تركز عليها هذه الدراسـة، تأثر 27% من المسـاكن، إذ دمُر 7% منها، وتضـررت 20% أخرى جزئيا .

وتتباين النسبة المئوية فيما بين المدن، حيث وقع أكبر دمار كامل في دير الزور(10%) وأكبر ضرر جزئي في تدمر (8.32%). ومع وجود 8% من الوحدات السـكنية المُدمرة و23% من المتضـررة جزئيا، فإن حلب هي أيضـا من بين أكثر المدن تضـرراً. وفي المحافظات الثماني، دمُر حوالي 8% من المسـاكن وأصـيب 23% بأضـرار جزئية. وكانت الأضـرار مرتفعة بوجه خاص في قطاع الصـحة، حيث اسُـتهدفت المنشـآت الطبية على وجه التحديد. وتشـير التقديرات إلى أن حوالي نصـف جميع المنشـآت الطبية في المحافظات الثماني التي شـملتها الدراسـة تضـررت جزئيا، وأن حوالي 16% منها تعرض للتدمير. والنتائج متشابهة في منشآت قطاع التعليم(53% تضرر جزئيا، و10% تعرض للتدمير).

وبلغت الخسـائر في إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2011 و 2016 نحو أربعة أضـعاف حجم إجمالي الناتج المحلي السـوري عام 2010. وكان لتدمير رأس المال المادي والخسـائر البشـرية والنزوح القسـري وتفكك الشبكات الاقتصادية عواقب مدمرة على النشاط الاقتصادي السوري. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في سـوريا انكمش بنسـبة 61% بين عامي 2011 و2015 بالقيمة الحقيقية، وبنسـبة 2% إضافية عام 2016، أي بانخفاض بنسبة 63% مقارنة مع مستواه عام 2010.

وتظهر تقديرات مؤشـرات الحسـابات القومية، بما في ذلك أرقام إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير المقدرة باستخدام أساليب التقدير الإحصائي، أن إجمالي الناتج المحلي الفعلي انخفض بمقدار 51 مليار دولار (بأسـعار عام 2010) عن إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير عام 2016. وبتجميع هذه الفروق بين أرقام إجمالي الناتج المحلي الفعلي وفي الواقع المغاير بين عامي 2011 و2016، يتبين أن الخسـارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي تصـل إلى 226 مليار دولار بأسـعار عام 2010، أي حوالي أربعة أضـعاف إجمالي الناتج المحلي لعام 2010[1].

كلما طال أمد الصراع، كان التعافي أبطأ بعده. وهناك نتيجة هامة أخرى من سيناريوهات نهاية الصراع هي أن مدة الصراع تؤثر أيضاً على وتيرة التعافي. فعلى الرغم من أن معدل التدهور يأخذ في التراجع على مدى سنوات الصراع، إلا أن الآثار تصبح أكثر استمرارا. وعندما ينتهي الصراع في سنتها السادسة (خط

[1]- البنك الدولي والأمم المتحدة، مرجع سابق.

الأساس)، يستعيض إجمالي الناتج المحلي نحو 41% من الفجوة المتبقية مع مستواه قبل نشوب الصراع، وذلك في غضون السنوات الأربع التالية. وبالمقابل ،فإنه لا يستعيض سوى 28% من الفجوة خلال أربع سنوات إذا انتهى الصراع في سنته العاشرة (سيناريو بديل). هذه النتائج لا تأخذ بعين الاعتبار الكثير من المضاعفات مثل تحديات الاقتصاد السياسي كالمظالم التي يحركها الصراع. إن إضافة هذه العوامل لن يؤدي إلا إلى تدعيم النتيجة الرئيسية: كلما طال أمد الصراع، زادت المظالم والانقسامات عمقا في المجتمع السوري، مما يجعل من الصعب للغاية إعادة بناء مؤسسات وآليات اقتصادية كفؤة[1].

المطلب الثاني: إطار لبناء قدرة الأمن الغذائي والتغذوي على الصمود في مواجهة الأزمات والنزاعات طويلة الأمد.

إذا لم تتم معالجة النزاعات والحروب الأهلية والصدمات المتكررة والتصدي لها، عادة ما ينتهي بها المطاف إلى تقويض رأس المال الاجتماعي الوطني والمؤسسات الوطنية وأسس الاقتصاد مما يؤسس لدورات متكررة من العنف والأزمات طويلة الأمد ووفقا للبنك الدولي، فسوف يستغرق الأمر 15–25 عاما للتعافي ووفقا من أزمات طويلة الأمد، وقد يستغرق الأمر 20 عاما قبل أن تستقر أوضاع اللاجئين وعادة ما يكون أثر هذه الأزمات على الأمن الغذائي طويل الأمد ويمتد عبر أجيال[2].

وفي نفس الوقت، استنفذت الأزمات والنزاعات الممتدة قدرة أنظمة الاستجابة الدولية، مما استدعى الأفكار الغنية والمتنوعة فما يتعلق بالأطر المفاهيمية والآليات وأدوات الاستجابة الملائمة لمعالجة التهديدات الناجمة عن هذه الأزمات.

و لقد ثبت أن النهج الإنساني بمفرده لا يكفي للاستجابة للاحتياجات المتزايدة بإطراد في أماكن النزاع، كما ثبت أيضا أن النهج الجزئية لاتكفي لمعالجة وتوقع مواطن الضعف على المدى الطويل وبشكل خاص أثر المخاطر المختلفة التي تولدها أزمة ما على المجتمعات والمؤسسات والنظم الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. فالجفاف، على سبيل المثال، غالبا ما يحفز نزاعات محلية يمكن أن يكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية أوسع على المستوى الوطني. كما أن من شأن وصول أفواج من اللاجئين إلى بلد ما أن يؤثر سلبا على التوازن الاقتصادي والاجتماعي الوطني في البلد المضيف وهناك اتفاق متزايد على أن معالجة الأزمات في حالات النزاع وتداعياتها على الأمن الغذائي والتغذوي تتطلب نهجا شموليا ووقائيا مبني على أساس تحليل متين لمواضع الضعف ومشهد المخاطر المتنامي في كل موقع[3].

إن فهم مصادر ومسببات العنف والأزمات الممتدة في الإقليم وتوقع تداعياتها هو أمر حيوي من أجل بناء القدرة على الصمود والتصدي لهذه التهديدات. وفي هذا السياق يجب أن يهدف بناء القدرة على الصمود إلى دعما لناس والمؤسسات ونظم الدولة على الاستيعاب والتأقلم والتحول لدى مواجهة الصدمات ونهج بناء القدرة على الصمود إطارا لمعالجة المسببات

[1]- البنك الدولي واألمم المتحدة، **التبعات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا** ، جانفي 2017.
[2]-تمويل الأنشطة الإنسانية في المستقبل 2015 :رؤية لما بعد ألزمة.
[3]- تقرير منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية عن الدول الهاشة لعام 2015 ،باريس.

المختلفة لانعدام الأمن الغذائي والفقر رأب صدع المساعدة الإنسانية والتنمية بشكل موحد ومستدام.

ويستدعي بناء قدرة الأمن الغذائي والتغذوي على مواجهة النزاعات والأزمات طويلة الأمد العمل على أبعاد أربعة:

1. بناء أنظمة رصد وقاعدة بيانات وأدلة للفهم الأفضل للصلات ما بين ضعف الأمن الغذائي والهشاشة في مواجهة الصدمات والأزمات طويلة الأمد.

2. بناء مؤسسات متينة وشاملة للجميع وقابلة للمساءلة مكرسة للقضاء على الجوع والفقر في الريف.

3. تطوير أطر استراتيجية للاستجابة بالصمود والتصدي من أجل التخفيف من أثر النزاعات والأزمات طويلة الأمد على الأمن الغذائي والتغذوي.

4. المبادرة بالتعاون الإقليمي من أجل حل النزاعات في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا كلما امتدت النزاعات خارج إطار الحدود الوطنية من أجل التخفيف من الانكشاف والهشاشة والتقليل من المخاطر وبناء استجابة جماعية.

خلاصة الفصل الثاني :

العلاقة السببية بين الحروب الأهلية والصراعات العنيفة من ناحية ، وانعدام الأمن الغذائي والمجاعة من ناحية أخرى ، هي علاقة معقدة وتحركها السياق في هذه المساهمة ، كان هدفنا هو إظهار أن انعدام الأمن الغذائي ليس نتيجة ثانوية للحرب فحسب ، بل إنه يقع في قلب منطق النزاعات العنيفة - على سبيل المثال لإطعام الجماعات المسلحة ذاتيًا ، والسعي للحصول على إيجارات للمنظمات العسكرية أو إيذاء العدوو لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات في كسر الحلقة المفرغة للعنف والجوع ؛ أصبح هذا مجال عمل أكثر إلحاحًا لأننا شهدنا زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي والمجاعات في أوضاع الصراع خلال السنوات العديدة الماضية.

الفصل الثالث:

تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي والعربي

تمهيد

تسببت الحرب التي بدأت في 24 فبراير 2022 في أضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية ، وانتشرت في المناطق الريفية ، وتسببت في نزوح جماعي أُجبر أكثر من 3.6 مليون شخص على ترك منازلهم والفرار عبر الحدود بحثًا عن الأمان.

وهناك ملايين آخرون من النازحين داخليا من الواضح أن الحرب أدت إلى تحد هائل ومتدهور للأمن الغذائي وتعطل سبل العيش خلال موسم الزراعة في أوكرانيا وأثرت أيضًا على الأمن الغذائي العالمي.

قبل الحرب في أوكرانيا ، وصلت أسعار المواد الغذائية العالمية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق .كان هذا في الغالب بسبب ظروف السوق ، ولكن أيضًا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة وجميع الخدمات الزراعية الأخرى .في فبراير 2022 ، وصل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء إلى رقم قياسي تاريخي جديد ، حيث ارتفع بنسبة 21 في المائة عن مستواه قبل عام ، وأعلى بنسبة 2.2 في المائة من ذروته السابقة في فبراير 2011.

يعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا لاعبين بارزين في التجارة العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية .في عام 2021 ، شكلت صادرات القمح من قبل الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي 30 في المائة من السوق العالمية .تعتبر حصة سوق تصدير الذرة العالمية لروسيا محدودة نسبيًا ، حيث بلغت 3 في المائة بين 2017/2016 و 21/2020 .كانت حصة صادرات الذرة الأوكرانية خلال نفس الفترة أكثر أهمية ، حيث بلغ متوسطها 15 في المائة ومنحتها مكانة رابع أكبر مصدر للذرة في العالم .تمثل صادرات زيت عباد الشمس مجتمعة من كلا البلدين 55 في المائة من العرض العالمي .يعتبر الاتحاد الروسي أيضًا مصدرًا رئيسيًا للأسمدة في عام 2020 ، احتلت المرتبة الأولى في تصدير الأسمدة النيتروجينية ، وثاني أكبر مورد للبوتاسيوم ، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفوسفورية.

ما يقرب من 50 دولة تعتمد على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في ما لا يقل عن 30 في المائة من احتياجاتها من استيراد القمح .ومن بين هذه البلدان ، تستورد 26 دولة أكثر من 50 في المائة من وارداتها من القمح من هذين البلدين في هذا السياق ، سيكون لهذه الحرب تداعيات متعددة على الأسواق العالمية والأمن الغذائي ، مما يمثل تحديًا للأمن الغذائي للعديد من البلدان ، وخاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الغذاء والفئات السكانية الضعيفة.

المبحث الاول : تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي

تعتبر أوكرانيا وروسيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الصالحة للزراعة في العالم ، وخاصة الحبوب والبذور الزيتية .ومع ذلك ، فإن إنتاج المنتجات الحيوانية يغذي أسواقها المحلية بشكل أساسي.

المطلب الاول : أهمية أوكرانيا وروسيا لأسواق الزراعة والمدخلات العالمية.

تشكل روسيا وأوكرانيا 10٪ و 3٪ من إنتاج القمح العالمي في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، على التوالي و تعد روسيا وأوكرانيا أول وخامس أكبر مصدرين للقمح ، حيث تمثلان 20٪ و 10٪ من

الصـــادرات العالمية ، على التوالي .يلعب كلا البلدين دورًا مهمًا في إمداد الأســواق العالمية بالقمح ، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث يعتبر القمح هو الغذاء الرئيسي (الشكل 1)

تمثل أوكرانيا وروســـيا معًا أقل من 5٪ من إنتاج الذرة العالمي ، حيث تمتلك أوكرانيا الحصـــة الأكبر ونظرا لمحدودية الاستهلاك المحلي ، يتم تصدير معظم إنتاجها ؛ أوكرانيا هي المصدر الرئيسي الثالث للذرة إلى الأسواق العالمية (الشكل 1).

تعتبر روسيا وأوكرانيا أيضًا من كبار المنتجين والمصدرين للحبوب الأخرى ، وخاصة الشعير .تشكل روسيا وأوكرانيا معًا 20٪ من إنتاج الشعير العالمي ، وهما ثالث ورابع أكبر مصدرين على التوالي (الشكل 1)و يتم استخدام نسبة كبيرة من الشعير المنتج في كلا البلدين كعلف في تربية الحيوانات الأليفة.

تعتبر روسيا وأوكرانيا أيضًا منتجين ومصدرين رئيسيين للبذور الزيتية ، وخاصة بذور عباد الشمس (الشـكل1).أوكرانيا هي أكبر منتج لبذور عباد الشـمس في العالم ، تليها روسـيا .يمثلون معًا أكثر من 50 ٪ من الإنتاج العالمي في المتوسـط في سـنوات التسـويق 17/2016 إلى 21/2020 .يتم سـحق معظم الإنتاج محليًا في زيت عباد الشـمس ودقيق .يتم تصـدير زيت عباد الشـمس أيضًـا إلى السـوق العالمية، حيث تمثل أوكرانيا وروسيا 50٪ و 25٪ من صادرات زيت عباد الشمس العالمية ، على التوالي [1].

يمثل الإنتاج الروسي والأوكراني من بذور اللفت وفول الصويا أقل من 5٪ من الإنتاج العالمي ومع ذلك ، نظرًا للطلب المحلي المحدود ، تعد أوكرانيا ثالث أكبر مصـدر لبذور اللفت على مسـتوى العالم .أوكرانيا هي أيضًا أكبر مصدر لفول الصويا خارج الأمريكتين وتلعب دورًا محددًا في الأسواق العالمية ، حيث إنها أكبر مصدر غير معدّل وراثيًا.

العالم ، وثاني أكبر مصـــدر للنفط ، وثالث أكبر مصـــدر للفحم .تمثل 20٪ و 11٪ و 15٪ من الصـــادرات العالمية على التوالي في عام 2019 [2].

تعد روسيا أيضًا أكبر مصدر في العالم للأسمدة النيتروجينية ، والمورد الثاني والثالث للأسمدة البوتاسية والفوسفورية. على التوالي ، تمثل أكثر من 15٪ من صادرات الأسمدة العالمية في عام 2020.

[1]-Aglink-Cosimo is a comprehensive partial equilibrium model for global agriculture. It underlies the baseline projections of the *OECD-FAO Agricultural Outlook 2022-2031* (OECD/FAO, 2022[15]). A detailed documentation on the Aglink-Cosimo model is available at http://www.agri-outlook.org/about/.

[2]- The FAO estimates that globally about 14% of food produced is lost before reaching the retail level. An important share of food that is available to consumers is also wasted, estimated at 17% in 2019 (FAO, 2022).

الشكل 1: حصص روسيا وأوكرانيا من الإنتاج العالمي وصادرات محاصيل مختارة (2016 / 17-2020 / 2021 متوسط).

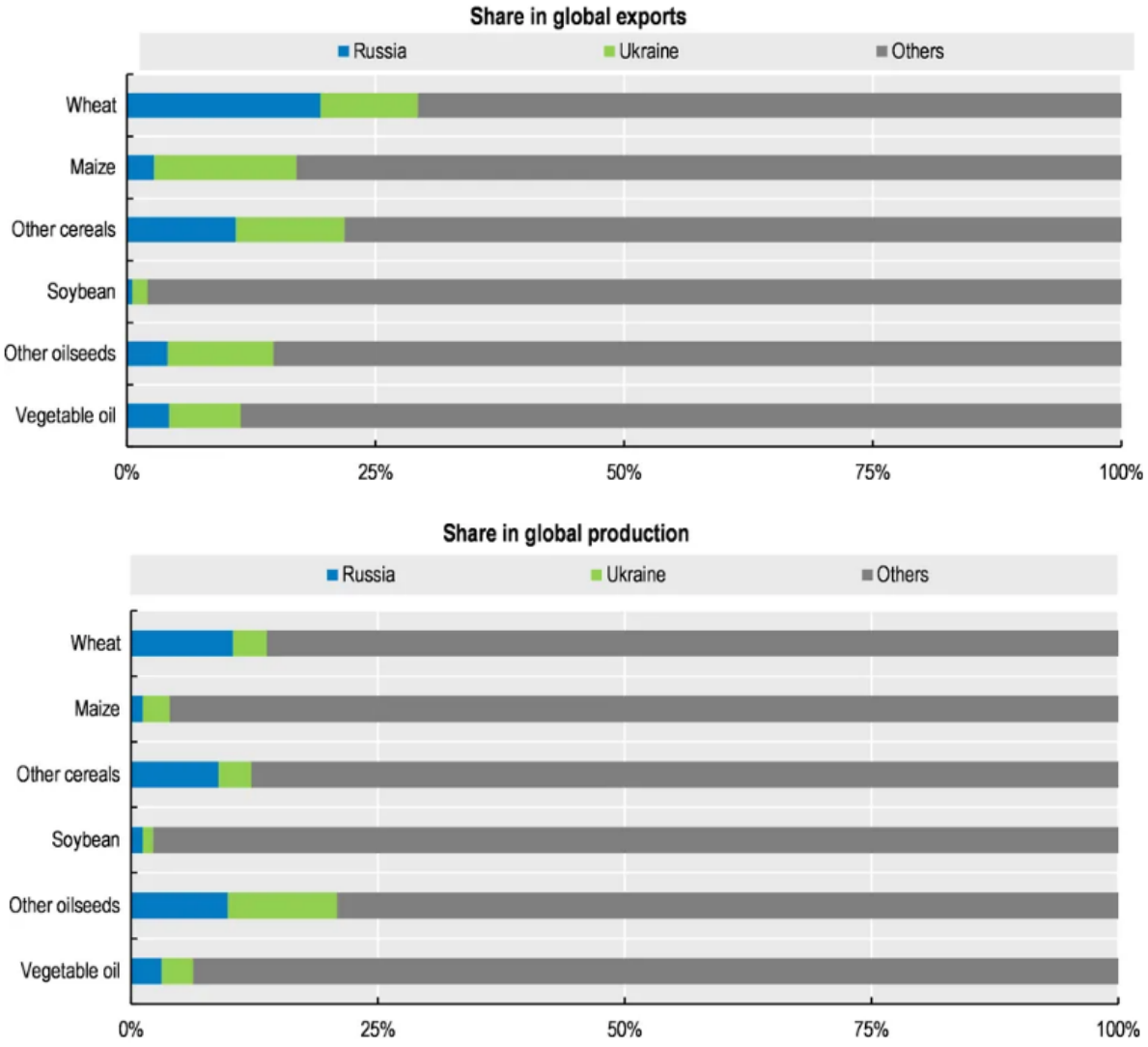

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / منظمة الأغذية والزراعة (2022) ، "التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" ، إحصاءات الزراعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة بيانات) . http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en

ملاحظة: تشمل الحبوب الأخرى جميع الحبوب باستثناء القمح والذرة والأرز (أي الشعير والذرة الرفيعة والشوفان والجاودار بشكل أساسي .(تشمل البذور الزيتية الأخرى بذور اللفت وبذور عباد الشمس والفول السوداني .تشمل الزيوت النباتية زيت النخيل وزيت فول الصويا وزيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس وزيت بذرة القطن وزيت الفول السوداني وزيت نواة النخيل وزيت جوز الهند.

ونظرًا لأهمية روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للزراعة والمدخلات ، فإن عدوان روسيا على أوكرانيا وردود الفعل السياسية لها آثار كبيرة وربما طويلة الأمد على المنتجين والمستهلكين .أدى انخفاض توافر الحبوب والبذور الزيتية من أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغذاء والأعلاف الدولية .علاوة على

ذلك ، ارتفعت أسعار الطاقة والأسمدة العالمية عن مستوياتها المرتفعة بالفعل بسبب العدوان الروسي وما نتج عن ذلك من عدم اليقين فيما يتعلق بتوافر الطاقة والأسمدة الروسية على مستوى العالم .نظرًا لأن قطاع

الأغذية الزراعية كثيف الاستخدام للطاقة ، فإن ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة يترجم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ويساهم في زيادة أسعار الغذاء[1].

المطلب الثاني : التأثير على الإنتاج والصادرات الأوكرانية من السلع الزراعية

يؤثر العدوان الروسي على أوكرانيا بشكل أساسي على الطاقة الإنتاجية والتصديرية لأوكرانيا .تثير الحرب الحالية مخاوف بشأن ما إذا كان سيتم حصاد المحاصيل .علاوة على ذلك ، أدت الحرب إلى إغلاق الموانئ وعمليات سحق البذور الزيتية ، مما أثر على الصادرات.

يُظهر المزارعون الأوكرانيون مرونة عالية في مواجهة الاضطرابات التي سببتها الحرب ويواصلون إنتاج المحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية عندما يسمح أمن الحقول الزراعية بذلك واعتبارًا من مايو 2022، كانت آفاق الإنتاج للمحاصيل الشتوية مواتية ولكنها ظلت خاضعة لعدم اليقين ، بما في ذلك بسبب قدرة المزارعين على استخدام الأسمدة وأداء مهام الصيانة الأخرى قبل حصاد يونيو 2022 .تقترب زراعة محاصيل ربيع 2022 من الاكتمال ، ولكن من المتوقع أن تكون المناطق التي تزرع فيها محاصيل الربيع الرئيسية (مثل بذور عباد الشمس والذرة والشعير الربيعي) أقل بنسبة 20٪ عن العام الماضي .بشكل عام ، من المتوقع محصول أصغر في عام 2022 (الشكل 2) بسبب الأضرار المباشرة التي لحقت بالمحاصيل الشتوية بسبب القتال النشط ، وبقايا الحرب التي تمنع زراعة محاصيل الربيع ، وارتفاع تكاليف المدخلات؛ لكن لا يزال من المتوقع أن يتجاوز الإنتاج المتطلبات المحلية.

من المحتمل أيضًا أن يؤثر العدوان الروسي على قدرة أوكرانيا على مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية، ولا سيما حمى الخنازير الأفريقية (ASF) ، مما يزيد بشكل كبير من خطر انتشار الأمراض داخل أوكرانيا وفي البلدان المجاورة.

نظرًا لتصدير أكثر من نصف إنتاج المحاصيل في أوكرانيا ، تلعب الخدمات اللوجستية لسلسلة توريد الصادرات دورًا حيويًا .قبل العدوان الروسي ، تم توجيه أكثر من 90٪ من صادرات المحاصيل الأوكرانية عبر الموانئ في آزوف والبحر الأسود .يتعذر الوصول إلى هذه الموانئ حاليًا بسبب الحرب المستمرة أو الاحتلال الروسي .لا تملك قنوات التصدير الأخرى - الطرق والسكك الحديدية والموانئ النهرية - القدرة على التعامل مع نفس الكميات مثل الموانئ البحرية .لذلك ، تشير تقديرات الصناعة إلى أن الصادرات الحالية لا تمثل سوى حوالي 20٪ من كميات الصادرات العادية .وتُبذل جهود وطنية وعالمية لزيادة قدرات قنوات التصدير البديلة ، وإيجاد منافذ أخرى ومع ذلك ، فإن الكميات الأكبر من المعتاد المتبقية في المخازن والحصاد القادم في يونيو - سبتمبر 2022 سينتج بسرعة كميات كبيرة ستحتاج أيضًا إلى تخزينها لتجنب

[1]- UNCTAD (2022), *Global impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems*, https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/04/UN-GCRG-Brief-1.pdf.

خسـائر كبيرة .بالإضـافة إلى ذلك ، تضـررت بعض مرافق التخزين والمعالجة ، مما أدى إلى مزيد من التأخير والقيود على الصادرات الزراعية من أوكرانيا (الشكل 2)[1].

قدرت الخسائر غير المباشرة للزراعة الأوكرانية بسبب انخفاض الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج وتعطل الخدمات اللوجستية وانخفاض أسعار السلع الموجهة للتصدير بمبلغ 23.3 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من يونيو2022[2] .

الشكل 2: إنتاج أوكرانيا وصادراتها من الحبوب الرئيسية.

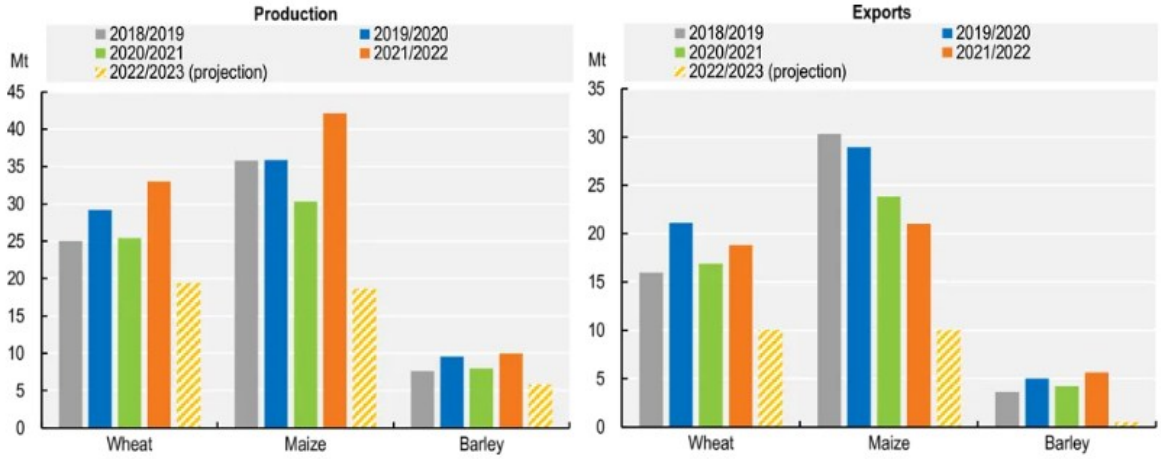

المصدر: IGC، 2022.

المطلب الثالث : التأثير على التجارة الزراعية الروسية

لقد تأثرت التجارة الزراعية بالفعل بالعدوان الروسـي عام 2014 على أوكرانيا ، بما في ذلك ضـم شـبه جزيرة القرم .لقد شكلت العواقب الاقتصادية لاستجابات السياسات الأسواق الزراعية العالمية منذ ذلك الحين وتوقفت فعلًيا المسـتو يات الكبيرة للواردات الروسـية من اللحوم ومنتجات الألبان ، و كذ لك الفوا كه والخضـروات من الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشـمالية وعدة دول أخرى تعارض عدوان عام 2014 نتيجة حظر الاستيراد.

يؤثر الغزو الروسـي لأوكرانيا بشـكل أكبر على التجارة الزراعية الروسـية حيث فرضـت روسـيا بالفعل قيودًا على تصـدير القمح قبل بدء الحرب حيث تأثر محصـول 2022 بالظروف الجوية السـيئة وأدت الحرب إلى تقليل الوصـول إلى الموانئ ، وخاصـة في بحر آزوف ، وزيادة قيود التصـدير على المنتجات الزراعية الرئيسـية ، بما في ذلك الحبوب والسـكر ، وبعض الأسـمدة النيتروجينية ومع ذلك ، اسـتمرت بعض تدفقات الصادرات من روسيا.

[1] -Kyiv School of Economics (2022), ***Agricultural War Damages Review***. *Ukraine*, https://kse.ua/agricultural-war-damages-review/.

[2] -Kyiv School of Economics (2022), ***Agricultural War Damages Review***. *Ukraine*, https://kse.ua/agricultural-war-damages-review/.

الشكل 3 :فجوة أسعار الصادرات بين القمح الروسي والمراجع الدولية

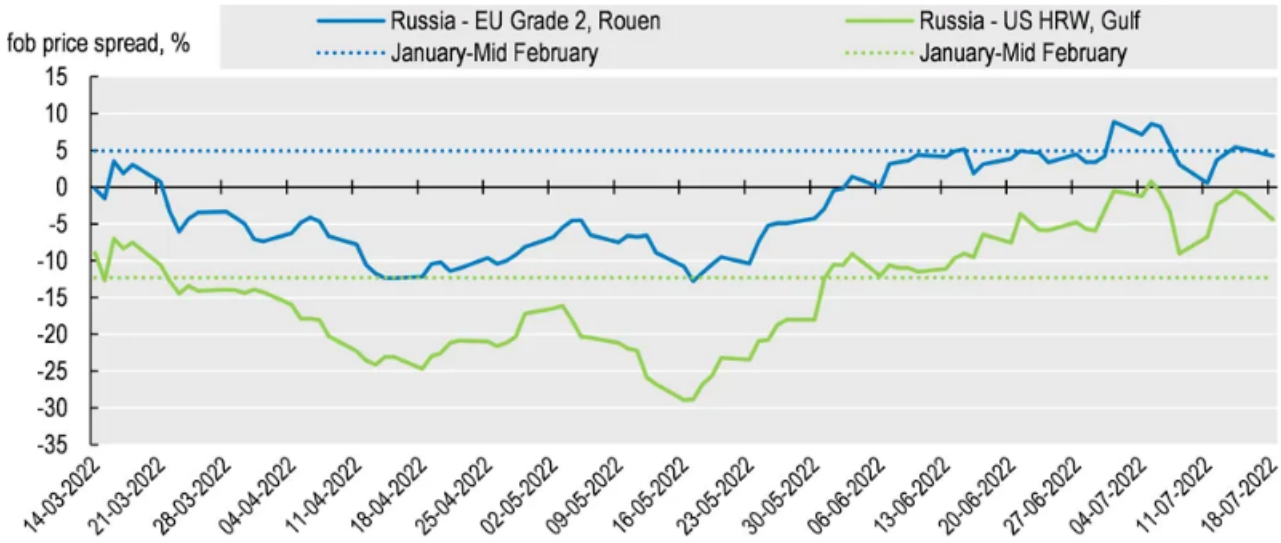

المصدر: UN COMTRADE .

لم تستهدف العقوبات المفروضة على روسيا حتى الآن تجارة المنتجات الزراعية والأسمدة ، لكن العديد من الشركات الدولية ، بما في ذلك تلك النشطة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية ، قللت من مشاركتها في روسيا .أدت العقوبات المالية وتصنيف التأمين وأوجه عدم اليقين الاقتصادية الأخرى إلى خصم أسعار القمح الروسي مقارنة بالأصول الأخرى حيث بلغت الفجوة في أسعار التصدير بين القمح الروسي والأمريكي والقمح الروسي والاتحاد الأوروبي ذروتها عند -30٪ بالنسبة للقمح الروسي و -12٪ بالنسبة للقمح الأوروبي على التوالي ، منتصف مايو 2022 ، لكنها استؤنفت منذ ذلك الحين إلى المستوى الطبيعي (الشكل 3) علاوة على ذلك ، فإن أي خسارة لأسواق تصدير السلع الزراعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض دخل المزارعين ، وبالتالي التأثير سلبًا على قرارات الزراعة المستقبلية[1] .

كما يمكن للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا أن تعطل وارداتها من المدخلات الزراعية ، التي تعتمد عليها بشكل كبير ، وخاصة مبيدات الآفات والبذور والأدوية البيطرية والتكنولوجيا الزراعية (مثل الآلات والبرمجيات) قد يؤثر انخفاض الوصول إلى هذه المدخلات على إمكانات الإنتاج المستقبلية للزراعة الروسية .

المطلب الرابع :التأثير على الأمن الغذائي الروسي الاوكراني

[1] -FAO (2022), ***The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural****: 10 June 2022 Update,*.
http://file://main.oecd.org/Homedir2/Frezal_C/Agricultural%20Outlook%202022/FAO%20brief%20June.pdf

يثير العدد الكبير من النازحين الأوكرانيين مخاوف كبيرة تتعلق بالأمن الغذائي داخل البلاد .اعتبارًا من مايو 2022 ، نزح 8 ملايين شخص داخليًا في أوكرانيا ، وفر 6.3 مليون شخص من أوكرانيا بعد العدوان الروسي ، بينما عاد 1.9 مليون أوكراني إلى أوكرانيا خلال نفس الفترة[1].وبالنسبة للنازحين داخليًا ، على وجه الخصوص ، يجب الحفاظ على القنوات اللوجستية المحلية لتوفير الغذاء والسلع والخدمات الأساسية الأخرى ، بما في ذلك في المناطق التي لجأ إليها عدد كبير من الناس هربًا من القتال و تركز العديد من المبادرات على تلبية احتياجات الأمن الغذائي ، سواء من خلال الإمداد المباشر بالأغذية أو من خلال الجهود المبذولة لضمان بقاء قنوات التوزيع مفتوحة.

كما أن العدوان الروسي على أوكرانيا يهدد الأمن الغذائي العالمي .يعتمد عدد كبير من البلدان المستوردة للأغذية ، والتي يقع العديد منها في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (LIFDCs) على الإمدادات الغذائية الروسية والأوكرانية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية ,العديد من البلدان ، تتلقى أكثر من نصف ، وحتى 100٪ ، من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا (الشكل 4). ويشمل ذلك عددًا قليلاً من البلدان التي تعاني بالفعل من النزاعات الداخلية وحالات الأمن الغذائي غير المستقرة و تحتاج هذه البلدان إلى إيجاد مصادر بديلة للإمداد لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية[2] .

الشكل 4: الاعتماد على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا (متوسط 2018-2020).

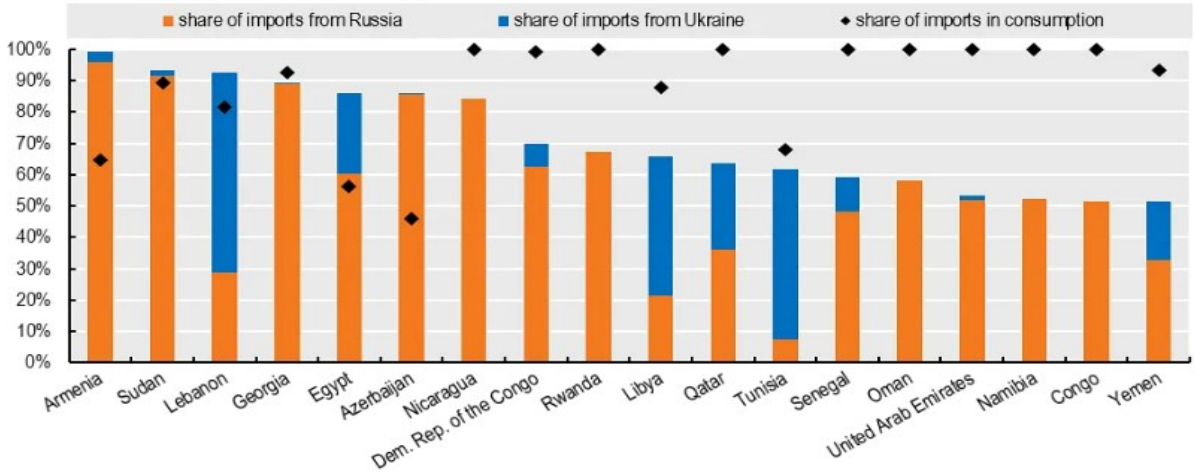

المصدر: UN COMTRADE.

ملاحظة: الدول التي تستورد أكثر من 40٪ من إجمالي استهلاك القمح وأكثر من 50٪ من إجمالي واردات القمح تأتي من أوكرانيا وروسيا.

[1]- UNHCR (2022), ***Ukraine Refugee Situation***, https://data2.unhcr.org/en/situations/ukraine.

[2] -UN Global Crises Response Group on Food, Energy and Finance (2022), ***Global impact of the war in Ukraine****: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation*, https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG_2nd-Brief_Jun8_2022_FINAL.pdf.

على الرغم من أن أرصـــدة الســـوق اعتبارًا من يونيو 2022 تشـــير إلى وجود إمدادات كافية عالميًا من القمح والسلع الأخرى الخاضعة للمراقبة ، إلا أن الأسواق لا تزال ضيقةعلاوة على ذلك ، تؤدي التعديلات في التدفقات التجارية وارتفاع تكاليف الطاقة إلى زيادات في الأسعار الدولية للسلع الزراعية.

في مارس 2022 ، وصل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء (FFPI) إلى أعلى مستوى له على الإطلاق منذ عام 1990 ، عند 159.7 نقطة .تراجعت FFPI بشـــكل طفيف في أبريل ومايو 2022 ، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بنسبة 30 ٪ من قيمتها في الأشهر المقابلة في العام السابق .كانت الزيادات في الأسعار ذا أهمية خاصـــة بالنســـبة للزيوت النباتية والحبوب .بينما بدأ مؤشـــر الزيوت النباتية في الانخفاض اعتبارًا من مارس 2022 ، يواصـــل مؤشـــر أســـعار الحبوب اتجاهه التصـــاعدي ,يتعرض السكان المعرضـــون للخطر في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ، الذين ينفقون جزءًا كبيرًا من دخلهم على الغذاء ، بشـــكل خاص لهذه الزيادات في الأسعار[1].

الشكل5: تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في منظمة الأغذية والزراعة.

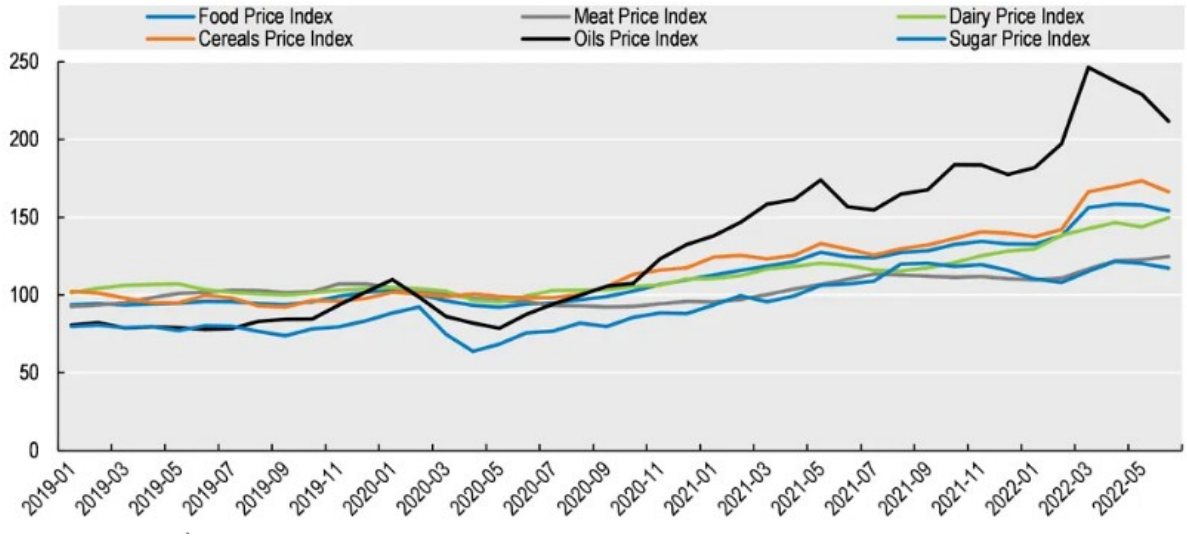

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ، 2022.

بالنظر إلى حالة عدم اليقين الحالية ، من الصـــعب توقع تأثير العدوان الروســـي على الأســـواق الزراعية في المستقبل .سيعتمد هذا بشكل أساسي على كيفية تطور الإمدادات الأوكرانية والقيود التي تفرضـها روسيا على صـــادراتها حيث تم إجراء العديد من الســـيناريوهات باســـتخدام نموذجAglink-Cosimo**1** التي تفترض تأثيرات مختلفة على مســـتويات الحصـــاد والتصـــدير لجميع المحاصـــيل في أوكرانيا ، وكذلك على مســـتويات تصدير القمح في روسيا في موسم التسويق المقبل يوضح الشكل (5) تأثير هذه السيناريوهات على السعر الدولي للقمح .من المتوقع أن تؤدي الخسارة الكاملة لقدرة أوكرانيا على التصدير ، والتي تتوافق مع الوضع

[1]- AMIS (2022), ***AMIS Market Monitor*** *No.99 June*. *2022*, https://docs.google.com/viewer?url=http%3A%2F%2Fwww.amis-outlook.org%2Ffileadmin%2Fuser_upload%2Famis%2Fdocs%2FMarket_monitor%2FAMIS_Market_Monitor_current.pdf&embedded=true

الذي لا تستطيع فيه أوكرانيا إلا حصاد 25٪ من أراضيها ، إلى زيادة أسعار القمح العالمية بنسبة 19٪ .في السيناريو المتطرف ، حيث تكون الصادرات الروسية أيضًا أقل بنسبة 50٪ من المعتاد ، ستكون أسعار القمح أعلى بنسبة 34٪ مما كانت عليه في حالة بدون عدوان روسيا .في هذا السيناريو ، تصدّر روسيا وأوكرانيا بشكل مشترك 36 مليون طن من القمح ، لكن دولًا أخرى زادت صادراتها بمقدار 16 مليون طن بسبب ارتفاع الأسعار الدولية ، جزئيًا عن طريق زيادة إنتاجها.

الشكل6: التغير النسبي في أسعار القمح العالمية

		تقييد روسيا على صادرات القمح			
		0٪	-10٪	-25٪	-50٪
الحد من صادرات أوكرانيا	0٪	0	2٪	5٪	11٪
	-25٪	4٪	6٪	10٪	16٪
	-50٪	9٪	11٪	15٪	21٪
	-100٪	19٪	22٪	26٪	34٪

المصدر : OECD (2022) ، حساب السيناريو مع Aglink-Cosimo.

ملاحظة: تشير الخلية اليسرى العلوية في الجدول إلى الوضع الافتراضي حيث تكون الصادرات من كلا البلدين في نفس المستويات كما كانت في السنوات الماضية .عموديًا ، يتم تقليل إنتاج وتصدير الحبوب في أوكرانيا .أفقيا ، صادرات القمح الروسية مقيدة.

من شأن الزيادات الإضافية في أسعار القمح والسلع الزراعية الأخرى أن تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي العالمي ويمكن أن تؤدي إلى زيادة إضافية في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ,مما يضيف إلى الارتفاع الأخير في معدلات نقص التغذية العالمية في أعقاب جائحة كوفيد -19[1].

المبحث الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي.

تشكل كل من روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية .تعد روسيا مصدر ا أساسيا للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للنفط الخام .حيث تمثل روسيا نحو % 25 من صادرات الغاز الطبيعي العالمي، و % 18 من صادرات الفحم، و % 11 من صادرات النفط الخام العالمي، ومن ثمَّ فإن المخاطر المحتملة ستؤدي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، وهذا بدوره يؤدي إلى عرقلة أعمال البناء والبتروكيماويات والنقل

[1] -FAO et al. (2021), ***State of Food Security and Nutritionin the World*** https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000130141/download/?_ga=2.154581233.899495763.1652097841-333767505.1650548299.

المطلب الأول :تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للنفط.

1 - التغيرات الشهرية في أسعار النفط العالمية :واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها من أدنى مستوياتها منذ تفشي جائحة كورونا Covid- 19 حيث سجل التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام ارتفاعاً بنسبة بلغت % 20.3 نهاية شهر مارس2022 مقارنة مع فبراير 2022 ليصل إلى 113 دولار/برميل . وارتفعت بنسبة % 76.1 مقارنة بالسعر في مارس 2021 وطبقاً لأحدث إصدار في3 مايو 2022 من نشرة

" آفاق أسواق السلع الأولية "التي يصدرها البنك الدولي فقد تراجع التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام بنسبة 8% في أبريل 2022 مقارنة بمارس2022 الماضي.

الشكل 7 :المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخا م (دولار/ برميل) والتغير الشهري(%)

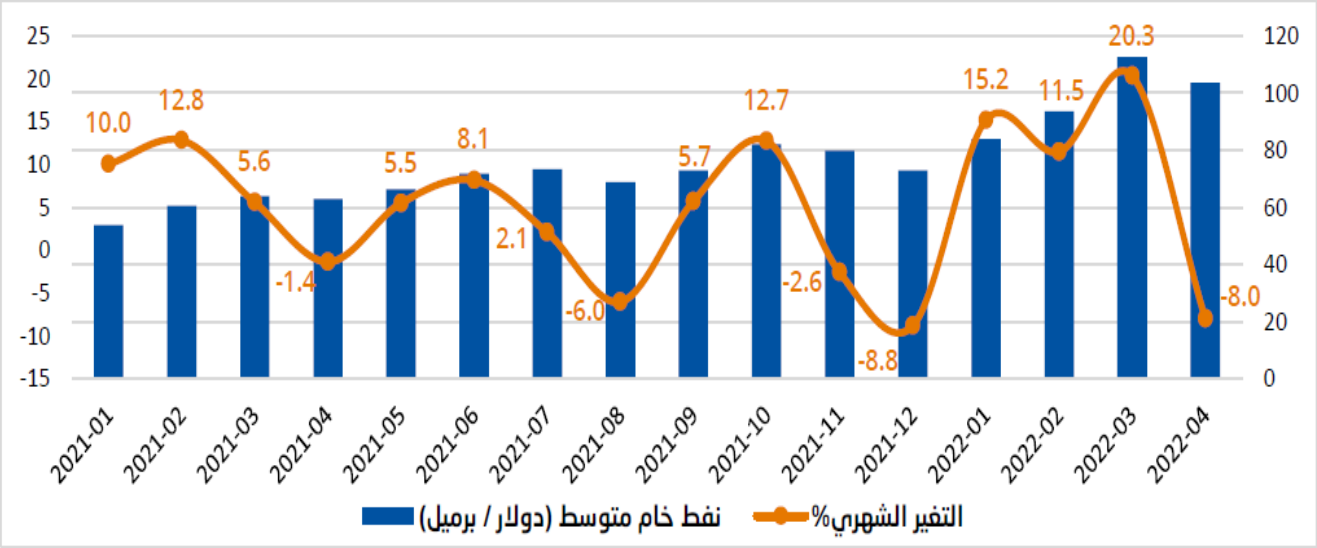

المصدر: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

وبلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولاراً للبرميل نهاية مارس 2022 ، وهو أعلى بكثير من مستواه قبل الجائحة حيث ارتفع بنسبة زيادة بلغت % 20.7 مقارنة مع فبراير 2022 وارتفعت بنسبة % 77.3 مقارنة بمارس 2021 وفي أبريل 2022 تراجع متوسط سعر خام برنت بنسبة % 8.5 مقارنة بالشهر الماضي

شكل(8) :المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام برنت) دولار / برميل (والتغير الشهري(%)

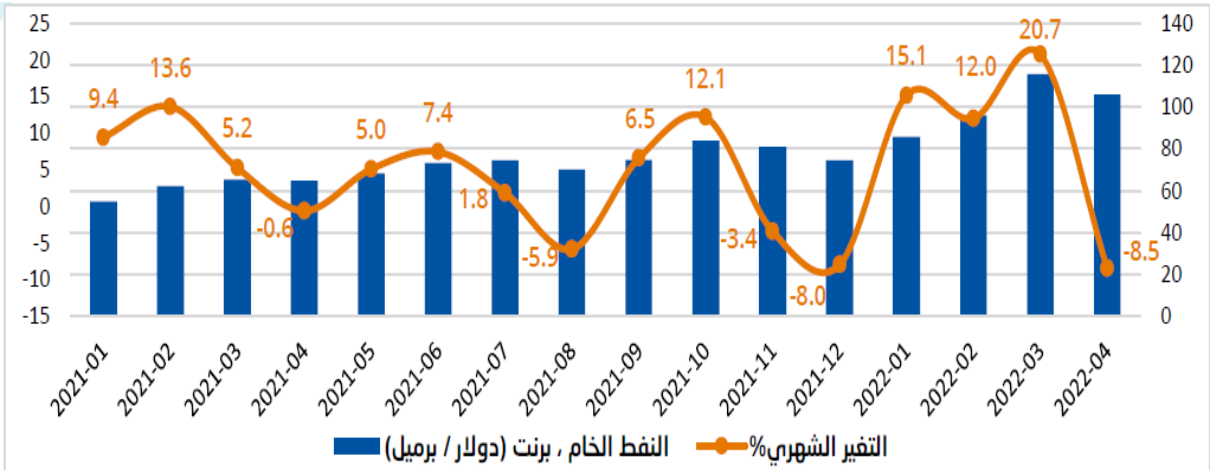

المصدر: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

2 -التغيرات الأسبوعية في أسعار النفط العالمية في مايو :يعتبر نفط خام برنت سعرًا مرجعيًا رئيسًا لمشتريات النفط في جميع أنحاء العالم حيث يتم تسعيره مقارنة بهذا النفط .ووفقاً للبيانات اليومية الصادرة في 7مايو 2022 عن(Trading Economics) فقد أظهرت التغيرات الأسبوعية تقلبات في أسعار العقود الآجلة لخام برنت كما هو موضح في الشكل (9)[1]؛ حيث ارتفع إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع ليصل إلى 112.6دولار/برميل في 7 مايو 2022 بنسبة زيادة أسبوعية بلغت حوالي % 6.1 مقارنة مع حوالي 106.1دولار/برميل في 27 أبريل .وتتجه نحو الارتفاع الأسبوعي الثاني على التوالي حيث فاقت المخاوف بشأن شح الإمدادات العالمية وحظر الاتحاد الأوروبي الوشيك على النفط الروسي المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب على الوقود في إلقاء العبء على الأسواق .وفي الوقت نفسه، قررت أوبك +رفع أهداف الإنتاج بمقدار 432 ألف برميل يوميا للشهر المقبل، وتدني توفير المزيد من النفط في السوق و سط تباطؤ طلب الصين أكبر مستورد في العالم، ومع ذلك فإن السعر الحالي 112.6 دولار للبرميل يمثل زيادة سنوية بنسبة % 65.6 عن السعر 68 دولار/للبرميل المسجل في 7 مايو 2021حيث تسيطر المخاوف بشأن الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى زيادة التضخم وتقويض النمو الاقتصادي، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي بنقطة مئوية كاملة، والقلق من اتجاهات سياسات البنوك المركزية في معظم أنحاء العالم التي تهدف إلى خفض التضخم وهو ما قد يعمل على تثبيط النمو الاقتصادي العالمي[2].

[1]-توفر **Trading Economics** معلومات دقيقة عن 196 دولة بما في ذلك البيانات التاريخية لأكثر من 20 مليون من المؤشرات الاقتصادية، وأسعار السلع .تستند إلى مصادر رسمية .

[2]-TRADING ECONOMICS, May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil

شكل(9):تطور سعر النفط الخام برنت (دولار / برميل)خلال الفترة (مايو2021-مايو2022)

المصدر: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

المطلب الثاني:تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية للغاز الطبيعي.

مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تعزز ارتفاع أسعار النفط أيضا في ضوء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع القيود المفروضة على الغاز الروسي .وتمثل الطاقة القناة الرئيسة لانتقال التداعيات حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لصادرات النفط والغاز الطبيعي .فضلاً عن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط باعتباره بديلا لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء حيث أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي ارتفاع مؤشر الغاز الطبيعي إلى 273.1 نقطة في مارس 2022 بنسبة زيادة شهرية بلغت% 38.24 ، وبنسبة زيادة سنوية % 316.1 مقارنة بشهر مارس 2021 حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى 42.4 دولار/مليون وحدة حرارية في مارس 2022بنسبة زيادة شهرية % 55.7 مقارنة بالشهر السابق وبنسبة زيادة سنوية % 591.9 مقارنة بالشهر نفسه من العام 2021 حيث كان السعر 6.1 دولار/مليون وحدة حرارية.

شكل(10): المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي (دولار / مليون وحدة حرارية) ومؤشر الغاز الطبيعي (2010 = 100)

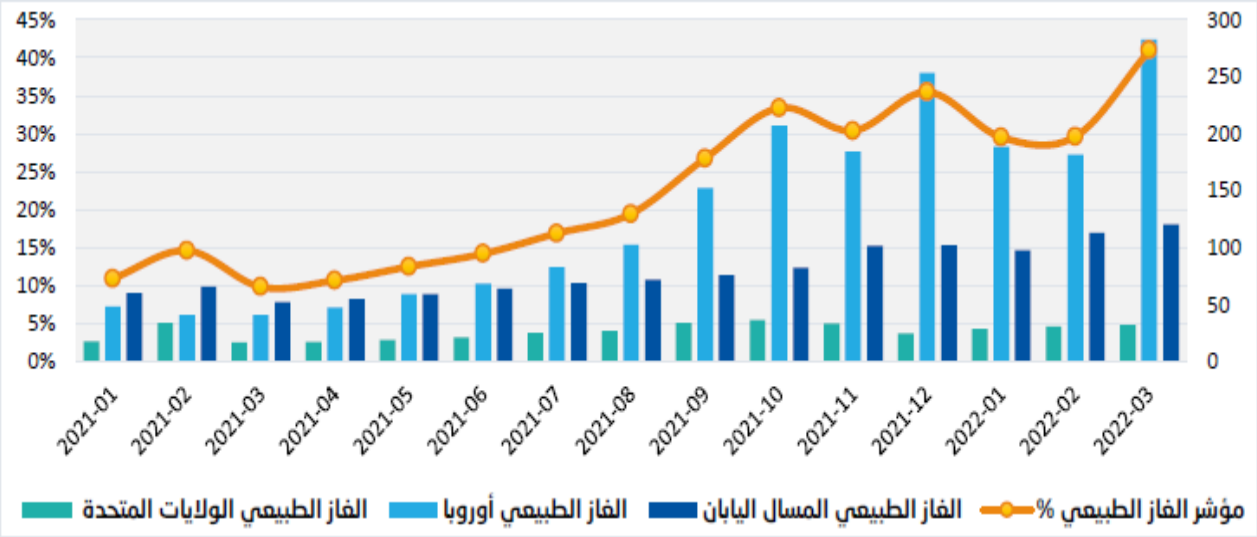

المصدر: World Bank Commodity Price Data. April 12, 2022.
https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

-التغيرات الأســـبوعية في أســـعار الغاز الطبيعي: وفقاً للبيانات اليومية الصـــادرة عن (Trading Economics) في 7 مايو 2022 بلغت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة حوالي 8.6 دولار /مليون وحدة حرارية بنسـبة زيادة أسـبوعية بلغت حوالي 21.1%مقارنة بالسـعر 7.1 دولار / مليون وحدة حرارية في الأسبوع الماضي 29 أبريل، ويمثل السعر الحالي 8.6 دولار أعلى مستوى في14 عامًا .كما يمثل زيادة سنوية بنسبة 186.7 % عن السعر 3.0 دولار/مليون وحدة حرارية المسجل في 7 مايو2022 انظر الشكل(5)[1].

[1]-توفر **Trading Economics** معلومات دقيقة عن 196 دولة بما في ذلك البيانات التاريخية لأكثر من 20 مليون من المؤشرات الاقتصادية، وأسعار السلع .تستند إلى مصادر رسمية .

شكل(11):تطور سعر الغاز الطبيعي(دولار / مليون وحدة حرارية) خلال الفترة(مايو2021-مايو2022)

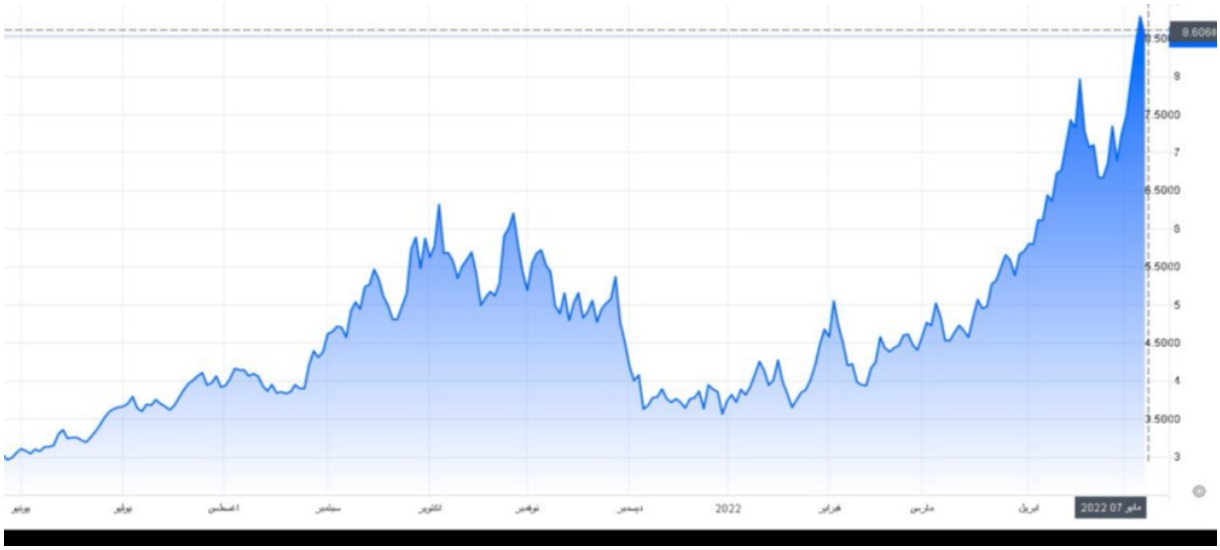

المصدر: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

المخاطر المحتملة في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي تمثل صدمة عرض تسهم في تقليل الإنتاج الاقتصادي وترفع الأسعار حيث تغطي صادرات الغاز الطبيعي الروسي % 40 احتياجات الدول الأوربية، وبالتالي يتوقع أن يتسارع التضخم عام 2022 حسب صندوق النقد الدولي إلى 9.3%في الاقتصادات الأوروبية وإلى 5.5% في الاقتصادات المتقدمةويمثل التضخم خطرا واضح ا حيث تنتشر آثاره على نطاق واسع من خلال أسواق السلع، والتجارة، والروابط المالية مما يفرض مزيدًا من الضغط على الأسعار الدولية وربما يؤدي إلى نقص الطاقة أو الغذاء، وهذا من شأنه أن يلحق المزيد من الضرر بالبلدان منخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الطاقة والغذاء[1].

المطلب الثالث: توقعات الاتجاهات في أسعار النفط العالمية والغاز الطبيعي

تمثل التوقعات المستقبلية للتعرف على اتجاهات أسعار النفط والغاز الطبيعي من الوسائل التي تعكس تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اتجاهات الأسعار حيث أظهرت التوقعات المستقبلية على المدى القصير في الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي طبقاً للعديد من الهيئات العالمية مثل :الوكالة الدولية للطاقة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وموقع اقتصاديات التجارة (TRADING ECONOMICS) اتجاها متزايدا في أسعار المشتقات النفطية والغاز الطبيعي خلال عام 2023ويمكن استعراض ذلك كما يلي :

1- توقعات الاتجاهات في أسعار النفط العالمي

[1]- IMF, **War Dims Global Economic Outlook as Inflation Accelerates**. APRIL 19, 2022. https://blogs.imf.org/2022/04/19/war-dims-global-economic-outlook-as-inflation- accelerates/

يبين الشـكل (12) أنه من المتوقع أن يتم تداول خام برنت عند 115.31 دولار أمريكي /للبرميل نهاية الربع الثاني 2023 ، وفقًا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين منTrading Economics وعلى المدى المتوسط تشير التوقعات إلى مستويات التداول عند127.18 دولار/برميل في غضون 12 شهرًا. وهذه

التوقعات تدل على ارتفاع أسعار النفط خام برنت بنسبة % 12.9 عن السعر الحالي112.6 دولار /برميل، وبنسبة زيادة % 101.9 عن السعر 63 دولار/برميل في 22 ابريل 2022[1].

ومن ناحية أخرى، تشير هذه التوقعات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية المستقبلية عند مستويات تتراوح بين % 44.1 نهاية الربع الثاني 2023 و % 59.1 على المدى المتوسط بعد 12 شهراً مقارنة بالأسعار السائدة قبل الحرب الروسية الأوكرانية عند حوالي80 دولار ا /برميل يناير2022 .

شكل(12) :التوقعا ت المستقبلية في أسعار النفط خام برنت (دولار/برميل)

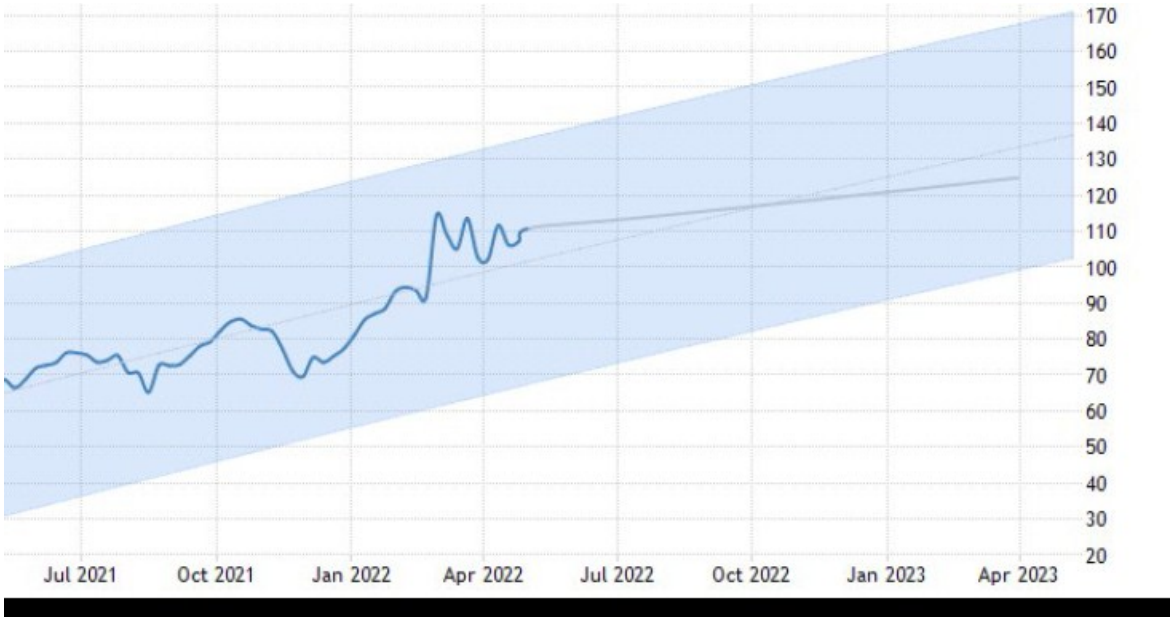

المصدر: TRADING ECONOMICS, May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil

وعلى الرغم من التقلب المستمر في أسعار النفط العالمية فإنه من غير المنتظر أن تتراجع أسعار النفط عن مستوى 100 دولار، وربما 110 دولارات أيضـا، ما بقيت الحرب الروسـية الأوكرانية مسـتمرة على الأقل .وتشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن زيادة أسعار النفط بنسبة % 10 والتي تستمر لعدة سنوات يمكن أن تخفض النمو في الاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأساسية بمقدار عُشر نقطة مئوية[2].

[1]- TRADING ECONOMICS, May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil

[2]- **Developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict**. MARCH 09, 2022
https://blogs.worldbank.org/voices/developing-economies-must-act-now-dampen-shocks-ukraine- conflict?cid=ECR_TT_worldbank_EN_EXT

وتشـير التوقعات إلى أنه في حالة أن قرر الاتحاد الأوروبي تطبيق عقوبات على النفط الروسـي، فإن أسـعار الخام قد تقفز بنحو65 % حيث إن الحظر الكامل والفوري قد يؤدي إلى إزاحة أكثر من 4 ملايين برميل يوميًا من الإمدادات العالمية، مما قد يدفع أسعار الخام نحو مستوى 185 دولارًا للبرميل[1].

3-توقعات الاتجاهات في أسعار الغاز الطبيعي

من المتوقع أن يتم تداول الغاز الطبيعي عند 7.68 دولار أمريكي /مليون وحدة حرارية بنهاية الربع الثاني 2023، وفقًا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين منTrading Economics وعلى المدى المتوسط، يقدر أنه سيتم التداول عند 8.88 دولار في غضون 12 شهرًا. وتدل توقعات متوسط المدى على ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة % 3.3 عن السعر الحالي 8.6 دولار أمريكي /مليون *13* وحدة حرارية، وبنسبة زيادة % 286.1عن السعر 2.3 دولار أمريكي /مليون وحدة حرارية في 22 أبريل2021[2] .

شكل(13) :التوقعا ت المستقبلية في أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية)

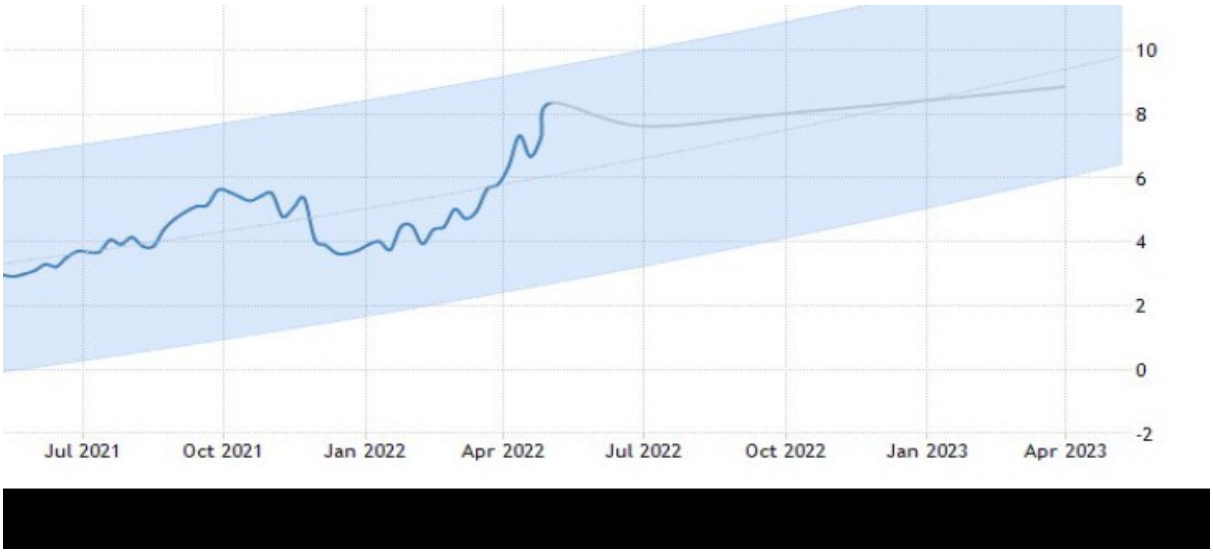

المصدر:TRADING ECONOMICS. May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/natural-gas

ومما لا شك فيه ان هذه الارتفاعات المتوقعة بأسعار النفط والغاز ستحقق عائدات كبيرة للدول المنتجة والمصدرة؛ إلا أنها ستكون لها انعكاسات مؤكدة على تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي كما سبق الايضاح.

المبحث الثالث : تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العربي(الجزائر نموذجا)

[1] -Fusion Media Ltd, April 21, 2022 https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-2265736

[2]- TRADING ECONOMICS, May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/natural-gas

مع إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، وفرض عقوبات متزايدة وشديدة من قبل الدول الغربية على روسيا، وإحتمال توقف صادرات هاتين الدولتين إلى الخارج لفترة قد تطول، ومنها صادرات الحبوب، تزايدت

المخاوف من تداعيات تلك الأزمة على الأمن الغذائي في الدول العربية تحديداً، بسبب إعتماد عدد كبير من تلك الدول، وبشكل كبير جداً، على واردات الحبوب من كل من أوكرانيا وروسيا[1].

المطلب الاول: تقييم الضعف الأساسي للبلدان العربية والاعتماد على الغذاء

من أجل تحديد مدى تعرض دول الشرق الأوسط للتأثر بالصدمة الحالية المتعلقة بحرب أوكرانيا ، يحتاج المرء إلى تقييم الأهمية النسبية لأي اضطرابات محتملة في مكونات سلسلة القيمة الغذائية المتعلقة بأوكرانيا وروسيا .أولاً ، يمكن إظهار أهمية تجارة المواد الغذائية بين روسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط باستخدام الفئات الرئيسية للسلع الغذائية الجدول 3تُظهر أكبر المستوردين من روسيا وأوكرانيا في السنوات الخمس الماضية (2016-2020) ، مع تحديد بعض دول الشرق الأوسط كشركاء تجاريين مهمين لروسيا وأوكرانيا .تحتل مصر مرتبة عالية كأكبر مستورد للحبوب من كل من أوكرانيا وروسيا ، حيث بلغ حجم التجارة أكثر من 12 مليار دولار أمريكي بين عامي 2016 و 2020. وتعتبر تركيا أيضًا شريكًا تجاريًا رئيسيًا ، لا سيما فيما يتعلق بالحبوب والبذور الزيتية والدهون. زيت .تحتل دول الشرق الأوسط الأخرى مرتبة عالية فقط في فئات معينة ؛ ولا سيما واردات العراق من الدهون والنفط من أوكرانيا ، أو واردات الإمارات من المنتجات المطحونة من أوكرانيا .في فئة الحبوب ، كاليفورنيا30 .٪ من القيمة التجارية لصادرات أوكرانيا تنبع من ثماني دول شرق أوسطية (مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية وتونس وإسرائيل وليبيا وإيران والمغرب [2].(تمثل أكبر ثماني دول في الشرق الأوسط من حيث صادرات الحبوب من روسيا (مصر ، وتركيا ، وإيران ، والمملكة العربية السعودية ، والسودان ، واليمن ، ولبنان ، والإمارات العربية المتحدة) حوالي40 .٪ من إجمالي قيمة هذه الصادرات بين عامي 2016 و 2020.

في حين أن قيمة الصادرات الغذائية من روسيا وأوكرانيا إلى بعض البلدان قد تكون صغيرة نسبيًا، إلا أن الواردات من أوكرانيا وروسيا يمكن أن تظل مرتفعة من حيث إجمالي الواردات .الجدول 1 يوضح نسب الاعتماد على الواردات لبلدان الشرق الأوسط من روسيا وأوكرانيا باستخدام قيمة هذه الواردات (البيانات المستندة إلى كميات التجارة غير متوفرة إلى حد كبير .(تُظهر البيانات بعض نسب الاعتماد التي تثير قلق العديد من دول الشرق الأوسط ، لا سيما في فئات الحبوب والدهون والزيوت .لاحظ أن البيانات من بعض البلدان (العراق وجيبوتي وسوريا والصومال) لم تكن متاحة ، في حين أن بعض البلدان لم تبلغ عن بيانات متسقة للفترة 2016-2020 ، أو أبلغت فقط عن القيم الإجمالية لجميع الواردات .لذلك ، تم حساب نسب الإعالة

[1] - Bárcena Ibarra A. ***The Economic and Financial Effects on Latin America and the Caribbean of the Conflict Between the Russian Federation and Ukraine***. (2022). Available online , at: https://repositorio.cepal.org/handle/11362/47832

[2] - Ali A, Azaroual F, Bourhriba O, Dadush U. ***The Economic Implications of the War in Ukraine for Africa and Morocco***. Rabat: Policy Center for the New South (2022).

للسنوات المشار إليها فقط ، ولا ينبغي افتراض الاعتماد الكبير إلا في حالة توافر البيانات لعدة سنوات و / أو وجود نسب عالية عبر عدة مؤشرات[1].

الجدول 2 : اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الواردات من روسيا وأوكرانيا (2016-2020) في فئات الغذاء الرئيسية.

Country[a,b]	Import dependence ratios from Ukraine (U) and Russia (R) total imports value in billion USD dollar (Tot) and percentage from U or R (%)											
	Cereals (Tot)	Cereals%		Milling industry (Tot)	Milling industry%		Oil seeds (Tot)	Oil seeds%		Fats and oil (Tot)	Fats and oil%	
		R	*U*		*R*	*U*		*R*	*U*		*R*	*U*
Algeria (16–17)	5.5	1.20%	2.70%	0.05	0.90%	0.02%	0.05	0.90%		1.6	23%	5%
Bahrain (16–19)	0.4	0.10%	0.20%	0.0081	0.01%	0.16%	0.05%	0.70%	0.20%	0.182	0.10%	1.10%
Egypt (16–20)	23	34%	24%	0.163	0.10%	6%	7.9	0.30%	12%	6.4	14%	4.40%
Iran (16—18)	10.6	7.30%	3.20%	0.02%	NA	6.50%	4.4	1%	3.70%	3.2	12%	9%
Israel (16–20)	4.4	8%	16%	0.4	2%	6%	1.9	0.10%	3.20%	0.9	4%	6%
Jordan (16–20)	3.9	14%	7.40%	0.1	0.30%	0.50%	0.6	0.30%	0.50%	0.89	2.20%	20%
Kuwait (16–20)	2.9	2.60%	1.70%	0.024	0.10%	0.40%	0.25	0.10%	0.40%	0.26	0%	1%
Lebanon (16–20)	1.6	22.60%	30.40%	0.17	0.09%	5.20%	0.485	0.02%	4.30%	0.7	16%	30%
Libya (16–18)	1.8	15%	35%	0.09	NA	4.30%	0.07	NA	4%	0.74	NA	1.40%
Mauritania (16–20)	0.9	14.50%	19.80%	0.01	NA	NA	0	NA	NA	0.06 (R); 0.16 (U)	0.01% [8]	0.08% [9]
Morocco (16–20)	8.7	5.50%	13.40%	0.02 (R); 0.08 (U)[10]	0.19%	2%	0.911	0.30%	1.50%	1.8	1.80%	1.40%
Oman (16–18)	1.3	14%	1.50%	0.0412	0.03%	6.50%	0.0213	0%	0.20%	0.2314	3.60%	6.80%
Qatar (16–20)	1.4	10.40%	7.80%	0.115	0.30%	3.10%	0.0716	0.04%	0.20%	0.5 (R);0.09 (U)[17]	0.07%	7.80%
Saudi Arabia (16–20)	17	7%	7%	0.23 (R);1.14 (U)[18]	0.09%	0.50%	0.93 (R); 4.2 (U)[19]	0.03%	0.06%	4.3	4.60%	5.10%
State of Palestine (16–20)	0.63	3.80%	0.60%	0.32	1.30%	33%	0.0921	0.13%	0.17%	0.25	2.70%	20.70%
Sudan (16–18)	2.422	76%	1.70%	0.423	7.30%	0.20%	0.07	NA	NA	0.7	23%	19%
Tunisia (16–19)	3.2	5.60%	40%	0.0224	0.04%	0.90%	0.925	0%	1.30%	0.9	15%	5%
Turkey (16–20)	12.5	51%	12%	0.64	11%	3%	10.3	9%	17%	7.3	30%	6.30%
United Arab Emirates (16–20)	6.1	10%	1.30%	0.6	0.17%	3.90%	4.95	0.02%	1.75%	2.8	0.50%	11%
Yemen (18–19)	1.5	20.60%	10.60%	0.18	NA	NA	0.02	NA	NA	0.08	NA	0.77%

(a) The years for calculated averages indicated after country name; e.g., 16–20 for years 2016–2020. If the years for the available data differ from the given years after the country name, this is indicated through number annotation as follows: [1] 2016 only; [2] 2017–2019; [3] 2016, 2017, 2019, and 2020; [4] 2020 only; [5] 2018–2020; [6] 2017 only; [7] 2018 only for Russia, and 2020 only for Ukraine; [8] 2018 only; [9] 2020 only; [10] 2019 only for Russia and 2016–2020 for Ukraine; [11] 2018–2020; [12] 2016 only; [13] 2016 only; [14] 2017 only; [15] 2016–2018; [16] 2016–2017; [17] 2020 only for Russia and 2016–2020 for Ukraine; [18] 2020 only for Russia and 2016–2020 for Ukraine; [19] 2020 only for Russia and 2016–2020 for Ukraine; [20] 2016–2019; [21] 2019–2020; [22] 2017–2018; [23] 2016–2017; [24] 2019 only; [25] 2017–2019.
(b) All data retrieved from the UN Comtrade Database at https://comtrade.un.org/data/.

[1] - Lin F, Li X, Jia N, Feng F, Huang H, Huang J, et al. **The impact of Russia-Ukraine conflict on global food security.** *Glob Food Sec.* (2023)

الجدول3 :أكبر مستوردي فئات السلع الغذائية الرئيسية من أوكرانيا وروسيا (2016-2020).

Rank[a, b]	Cereals[1]		Milling industry[2]			Oil seeds[3]			Fats and oil[4]		
Biggest importers from UKRAINE 2016–2020 (amount in billion USD included after country name)											
Total	World	38.87	Tot	World	0.86	Tot	World	9.96	Tot	World	23.56
1	Egypt	4.69	1	China	0.08	1	Turkey	1.65	1	India	7.43
2	China	4.18	2	Rep. of Moldova	0.07	2	Germany	1.48	2	China	3.32
3	Spain	2.86	3	United Arab Emirates	0.07	3	Belgium	1.14	3	Netherlands	1.91
4	Netherlands	2.35	4	Angola	0.06	4	Netherlands	0.85	4	Spain	1.61
5	Indonesia	2.23	5	Israel	0.04	5	Egypt	0.78	5	Italy	1.29
6	Turkey	1.63	6	Indonesia	0.04	6	France	0.55	6	Iraq	0.95
7	Bangladesh	1.52	7	State of Palestine	0.04	7	Belarus	0.51	7	Poland	0.78
8	Italy	1.38	8	Poland	0.03	8	Iran	0.44	8	France	0.52
9	Saudi Arabia	1.38	9	Singapore	0.03	9	Poland	0.41	9	Iran	0.51
10	Tunisia	1.38	10	Brazil	0.02	10	Italy	0.26	10	Egypt	0.41
11	Israel	1.24	11	Somalia	0.02	12	Lebanon	0.22	13	Turkey	0.37
12	Libya	1.14	14	Turkey	0.01	14	Israel	0.14	14	United Arab Emirates	0.34
14	Iran	1.1	15	Egypt	0.01	18	United Arab Emirates	0.09	15	Saudi Arabia	0.22
15	Morocco	0.97	18	Saudi Arabia	0.01	27	Algeria	0.02	16	Lebanon	0.22
20	Lebanon	0.6				29	Tunisia	0.02	19	Jordan	0.14
22	Algeria	0.49							20	Sudan	0.12
25	Yemen	0.39							23	Oman	0.12
28	Jordan	0.23							25	Israel	0.08
31	Mauritania	0.17							33	State of Palestine	0.05
38	United Arab Emirates	0.12							37	Qatar	0.04
									57	Djibouti	0.02
43	Sudan	0.01							65	Kuwait	0.02
46	Djibouti	0.01							69	Yemen	0.02
47	Qatar	0.01							79	Syria	0.01
50	Oman	0.01							92	Bahrain	0.01
53	Kuwait	0.01									
Biggest importers from RUSSIA 2016–2020 (amount in billion USD included after country name)											
Total	World	40.82	Tot	World	1.42	Tot	World	4.58	Tot	World	14.92
1	Egypt	7.4	1	Norway	0.17	1	China	1.61	1	China	2.47
2	Turkey	6.09	2	China	0.16	2	Turkey	0.74	2	Turkey	1.79
3	Bangladesh	1.91	3	Belarus	0.13	3	Belarus	0.55	3	Egypt	1.03
4	Iran	1.79	4	Kazakhstan	0.1	4	Belgium	0.36	4	Iran	0.96
5	Saudi Arabia	1.68	5	USA	0.09	5	Bulgaria	0.17	5	Uzbekistan	0.84
6	Sudan	1.32	6	Turkey	0.07	6	Kazakhstan	0.14	6	Kazakhstan	0.8
7	Nigeria	1.29	7	Uzbekistan	0.06	7	Latvia	0.13	7	Norway	0.79
8	Azerbaijan	1.16	8	Ukraine	0.06	8	Poland	0.11	8	Algeria	0.75
9	Viet Nam	1.07	9	Azerbaijan	0.06	9	Mongolia	0.11	9	India	0.58
10	Yemen	1.05	10	Georgia	0.06	10	Germany	0.09	10	Belarus	0.53
11	Lebanon	0.84	24	Israel	0.01	12	Iran	0.06	13	Sudan	0.25
12	United Arab Emirates	0.71	25	United Arab Emirates	0.01	21	Egypt	0.02	15	Saudi Arabia	0.23
15	Israel	0.61	29	Syria	0.01				18	Lebanon	0.21
20	Jordan	0.52							26	Tunisia	0.13
22	Morocco	0.47							30	Israel	0.07
23	Libya	0.45							32	Syria	0.06
26	Oman	0.36							37	Morocco	0.03
42	Syria	0.15							44	Jordan	0.02
51	Qatar	0.12							46	United Arab Emirates	0.01
61	Algeria	0.01							49	Oman	0.01
62	Mauritania	0.01									
69	Kuwait	0.01									
73	Djibouti	0.01									

(a) All data represent values of Russian exports to indicated countries in billion USD. The food commodity category are as follows: (1) Cereals = Commodity Code 10: Cereals; (2) Milling industry = Commodity Code 11: Products of the milling industry; malt, starches, inulin, wheat gluten; (3) Oil seeds = Commodity Code 12: Oil seeds and oleaginous fruits; miscellaneous grains, seeds and fruit, industrial or medicinal plants; straw and fodder; (4) Commodity Code 14 = Animal or vegetable fats and oils and their cleavage products; prepared animal fats; animal or vegetable waxes.
(b) All data retrieved from the UN Comtrade Database at https://comtrade.un.org/data/.

يسعى الجدولان 4 و5 إلى تأطير نسب الاعتماد من خلال تضمين عامل أمن غذائي متعدد الأبعاد لتقريب قدرة دولة شرق أوسطية شديدة الاعتماد على استيعاب صدمة انقطاع الإمدادات من أوكرانيا و روسيا.

ويمثل هذا العامل مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) ، والذي يمكن أن يشير إلى أداء قطاع الغذاء على المدى القصير إلى المتوسط ، وبالتالي يقدم بعض المعلومات حول ضعف خط الأساس في بلد ما .عند تحديد قابلية التأثر بصدمة حرب أوكرانيا ، تجمع هذه الورقة بين نسب الاعتماد مع درجات GFSI الجدول 4 هنا ، لا تعتبر البلدان التي تقل فيها معدلات الإعالة عن 10٪ في جميع الفئات معرضة للخطر: أي البحرين والكويت .تظهر بلدان المجموعة 1 مستوى معينًا من الضعف الذي لا يمثل بالضرورة تهديدًا بسبب انخفاض مستوى الاعتماد (10-20٪) و أداء قطاع الغذاء المرتفع GSFI) أعلى من 75٪. حيث سنركز على تحليل دراسة الحالة للمجموعات 2-3 من البلدان المتوسطة إلى الشديدة التأثر ، والتي تشير إلى معدلات اعتماد تزيد عن 20٪ ، إلى جانب قطاع غذائي ضعيف التطور (GFSI) أقل من 75٪ .

الجدول 4 :ترتيب دول الشرق الأوسط في مؤشر الأمن الغذائي العالمي2021 (GFSI)

Country [a, b]	Overall GFSI score (and rank)	Score (and rank) in the subcategory "affordability"	Score (and rank) in the subcategory "availability"	Score (and rank) in the subcategory "quality and safety"	Score (and rank) in the subcategory "natural resources and resilience"
Algeria	63.9 (54)	77.9 (47)	58 (56)	62 (67)	50.7 (51)
Bahrain	68.5 (43)	79.2 (46)	67.5 (21)	79.9 (41)	39.1 (107)
Egypt	60.8 (62)	66.5 (68)	60.0 (49)	60.7 (71)	52.0 (44)
Israel	78 (12)	90.6 (7)	75.2 (6)	90.07 (10)	47.6 (60)
Jordan	64.6 (49)	80.4 (42)	55.2 (64)	63.5 (64)	54.2 (36)
Kuwait	72.2 (30)	80.1 (44)	72.3 (12)	86.4 (20)	43.0 (93)
Morocco	62.5 (57)	75.1 (52)	51.8 (74)	72.3 (50)	49 (57)
Oman	70.0 (40)	88.8 (18)	57.3 (59)	83.8 (28)	45.2 (76)
Qatar	73.6 (24)	83.8 (31)	74.4 (9)	83.5 (29)	43.4 (91)
Saudi Arabia	68.1 (44)	75.0 (53)	67.8 (20)	79.8 (42)	44.3 (84)
Sudan	37.1 (110)	31.8 (107)	31.6 (109)	52.4 (85)	41.4 (99)
Tunisia	62.7 (55)	74.4 (56)	54.0 (66)	72.1 (53)	47.6 (60)
Turkey	65.1 (48)	67.6 (67)	61.6 (42)	75.8 (47)	56.4 (27)
UAE	71.0 (35)	75.9 (50)	71.3 (14)	88.8 (16)	43.6 (88)
Yemen	35.7 (112)	39.3 (96)	27.6 (112)	37.4 (108)	42.1 (96)

(a) Data for the Global Food Security Index (GFSI) 2021 available at https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/.

(b) The scores for the all GFSI indicators are between 0 and 100, while the rank indicated in () is among 113 countries (Rank 1 being the best rank).

Ranks up to 0.01 billion were rounded up (i.e., 0.045 = 0.01).

المطلب الثاني: البلدان المعرضة للخطر إلى حد ما السياق السياسي والاقتصادي والاستجابات التي تقودها

1-1-ضغوط "يمكن السيطرة عليها" واستجابات متوازنة(الجزائر والأردن وتركيا):

تضم مجموعة البلدان المعرضة للخطر بشكل معتدل بعض دول البحر الأبيض المتوسط التي تتمتع بمرونة نسبية ومستويات متفاوتة من الاعتماد على الواردات من أوكرانيا وروسيا .إن مستوى الاعتماد على الصادرات الزراعية الأوكرانية مهم أكثر لأنها أصبحت منطقة حرب رئيسية .يمكن أن يقسم هذا بلدان المجموعة 2 إلى مجموعتين فرعيتين ، حيث تشكل الجزائر والأردن وتركيا المجموعة الأولى بضغوط "يمكن التحكم فيها" ، نظرًا لأن مستويات اعتمادها ليست عالية جدًا وتميل إلى روسيا بدلاً من أوكرانيا .في هذه الفئة ، تعتمد الجزائر (أكثر من 20٪) على روسيا فقط في فئة الزيوت والدهون .نتيجة لحرب أوكرانيا، عانت الجزائر من تضخم من رقمين ، لا سيما ضرب المواد الغذائية الأساسية التي تم تحرير أسعارها في عام 2021 من خلال إلغاء دعم المواد الغذائية والطاقة .ومع ذلك ، كان التضخم وإلغاء دعم المواد الغذائية أمرًا شائعًا في دول الشرق الأوسط الأخرى .في الآونة الأخيرة [1]، تم استبدال بعض الإعانات الغذائية ببرامج الأمان الاجتماعي في مصر وموريتانيا والجزائر والسودان ، ويمكن لهذه البرامج التي تستهدف الفقراء التخفيف من بعض الآثار المحتملة لحرب أوكرانيا إلى جانب ذلك ، لا تظهر الجزائر اعتمادًا على روسيا أو أوكرانيا فيما يتعلق بالحبوب المستوردة من فرنسا الجزائر ، ثالث أكبر مستورد للقمح في العالم ، منعت لفترة طويلة استيراد القمح الروسي علاوة على ذلك ، كدولة مصدرة كبيرة للغاز ، يمكن أن يساعد ارتفاع أسعار الغاز في التخفيف من بعض الآثار المرتبطة بالغذاء في الجزائر ، أو تقليل اعتمادها الكبير على الزيوت والدهون من روسيا[2].

و في الأردن ، يوجد مستوى محدود من الاعتماد ، في الغالب على روسيا فيما يتعلق بالحبوب والزيوت ، ولكن يمكن تخفيفه بالنسبة لهذا البلد الصغير الحجم (حوالي 10 ملايين نسمة) كما خفف الأردن من أزمات الماضي المتعلقة بـ COVID-19 أو الحظر الذي فرضته بعض البلدان على صادرات المنتجات الغذائية الزراعية .على سبيل المثال ، في عام 2020 ، حظرت رومانيا صادرات القمح ، مما أثار مخاوف بشأن سلسلة التوريد في جميع أنحاء الشرق الأوسط على الرغم من أن هذا الحظر استمر لمدة 6 أيام فقط ، فقد أيقظ بعض دول الشرق الأوسط مثل الأردن ، التي استوردت خمس حبوبها من رومانيا وتحتاج إلى تنويع شركائها التجاريين[3].

وبالمثل ، فإن الاعتماد في تركيا على الحبوب أو صناعة الطحن أو الدهون والنفط لصالح روسيا بقوة .تعتبر التدفقات التجارية بين تركيا وروسيا على وجه الخصوص في مجال الحبوب ذات أهمية حيوية

---

[1] - Farrand AG. ***Algeria's Fate is Tied to the Ukraine Crisis. Will a war Extinguish Hope for the Country's Popular Movement?***. Washington, DC: The Atlantic Council (2022).

[2] - Heigermoser M, **Jaghdani T, Götz L. Chapter 9: Russia's agri-food trade with the Middle East and north Africa. In**: Wegren S, Nilssen F editors. *Russia's Role in the Contemporary International Agri-Food Trade System.* (Cham: Springer International Publishing) (2022). p. 253–77.

[3] - S&P Global. ***Romania's Wheat Export ban Triggers Supply Chain Concerns in Asia/Middle East, Boosts Prices.*** **New York, NY:** S&P Global (2020).

لتركيا ، حيث شـكلت روسـيا أكثر من 50٪ من قيمة اسـتيراد الحبوب إلى تركيا في السـنوات الخمس الماضيةحتى الآن ، لم يتم استهداف الصادرات الزراعية الروسية بشكل مباشر بالعقوبات ، ولكن من المتوقع حدوث بعض التأثيرات من حيث ارتفاع الأسـعار في الوقت نفسـه ، على الرغم من احتسـاب روسـيا لكمية كبيرة من الحبوب المسـتوردة إلى تركيا ، فإن تركيا تتمتع بالاكتفاء الذاتي إلى حد كبير من القمح والشـعير ، بينما تصـدر دقيق القمح المعالج إلى دول أخرى في المنطقة ، مثل العراق وسـوريا واليمن .تركيا هي أكبر مصدر لدقيق القمح في العالم لا تزال العلاقات الغذائية التركية الروسية مهمة ، ولم يعانوا من الحظر المؤقت على صـادرات الحبوب الروسـية ، على سـبيل المثال ، إلى دول الاتحاد السـوفيتي السـابق نتيجة لذلك ، من المتوقع أن تخفف تركيا من أزمة الغذاء من خلال مجموعة من التدابير التي تركز على الأسـواق المحلية ؛ على سبيل المثال ، زيادة الإنتاج المحلي ، وحظر التصدير ، ومساعدة الفئات الضعيفة ، بما في ذلك العدد الكبير من المهاجرين السـوريين إلى جانب ذلك ، قامت تركيا - مع الأمم المتحدة - بوسـاطة BSGI في منتصف عام 2022 ، ومنذ ذلك الحين أصبحت واحدة من الوجهات الرئيسية للشحنات والحبوب الأوكرانية ا ستقبلت أكثر من 2 مليون طن من 17.8 مليون طن من الحبوب المشحونة من أوكرانيا. بعد BSGI اعتبارًا من 18 يناير 2023.

1-2-التعرض العالي وإعادة توجيه الإمدادات على المدى الطويل (مصر وتونس):

تُظهر كل من مصر وتونس اعتمادًا كبيرًا على روسيا وأوكرانيا لاستيراد الحبوب والبذور الزيتية (في حالة مصر) والدهون والزيت (الجدول 3) ارتفاع قيمة واردات الحبوب من أوكرانيا مثير للقلق ، لا سيما في حالة تونس .ومع ذلك ، فإن تونس بلد أصغر بكثير (حوالي 12 مليون مقارنة بـ 102 مليون مصر) مع طلب غذائي مستقر نسبيًا بسبب معدل نمو سكاني أصغر ؛ على سبيل المثال ، نما عدد سكان تونس في العشرين سنة الماضية (2001-2020) بنسبة 1٪ في المتوسط مقارنة بـ 2٪ في مصر لنفس الفترة محسوبة من(data.worldbank.org) يظهر هذا الاختلاف الديموغرافي أيضًا في (الشكل 14)استخدام الحبوب الرئيسية للقمح والذرة مع بيانات عن قيم الاستيراد من كومتريد للأمم المتحدة .البيانات الكمية (باستخدام كيلوغرام من الواردات) أقل توافرًا ، لكنها تختلف قليلاً فقط فيما يتعلق بنسب الواردات من روسيا وأوكرانيا .بالنسبة لتونس ، على الرغم من الواردات المستقرة (خاصة من الذرة) ، هناك اعتماد كبير على أوكرانيا لاستيراد القمح ، بل وحتى على الذرة .ومع ذلك ، فقد تقلبت معدلات الاعتماد هذه بشكل كبير على مر السنين .في المقابل ، تعتمد مصر ، وهي بلد شهد ارتفاعًا ملحوظًا في الطلب والواردات على مدار العشرين عامًا الماضية ، بشكل أكبر على روسيا للقمح ، لكن النسب المئوية للواردات من أوكرانيا لكل من القمح والذرة كانت مستقرة أو تتناقص في السنوات الأخيرة[1].

[1] - Besbes M, Chahed J, Hamdane A. **Water security, food security and the national water dependency**. In: Besbes M, Chahed J, Hamdane A editors. *National Water Security: Case Study of an Arid Country: Tunisia.* (Cham: Springer International Publishing) (2019). p. 219–55.

الشكل(14): واردات تونس ومصر من القمح والذرة من روسيا وأوكرانيا .

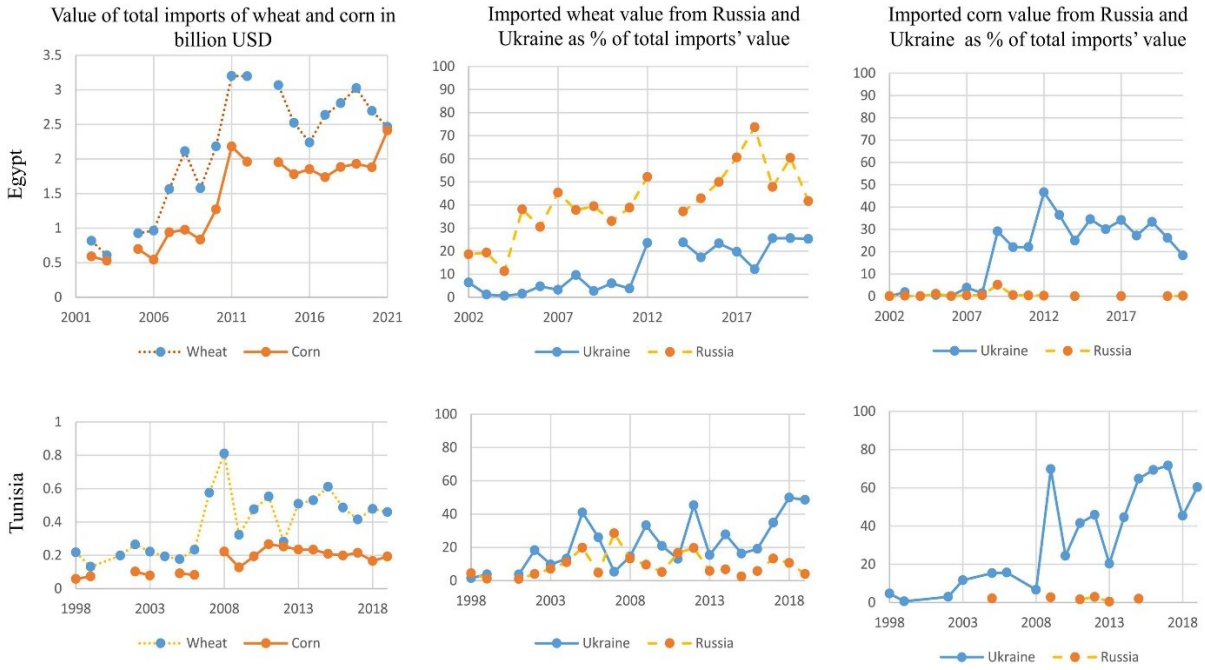

المصدر: بيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد لرموز السلع 1،001 "القمح والميسلين" و 1،005 "الذرة

هناك تأثيرات مهمة وانعكاسات طويلة الأجل على تونس ومصر .بالنسبة لتونس ، هناك تأثيرات مضاعفة لـ COVID-19 والاضطرابات السياسية الأخيرة وحرب أوكرانيا .ستؤثر التكاليف المتزايدة لواردات الغذاء والوقود والأسمدة بشكل كبير على الاقتصاد التونسي .نظرًا لأن دعم المواد الغذائية كبير ، فقد تضيف التكاليف المرتفعة 1.5 مليار دولار أمريكي إلى فاتورة الدعم .يأتي ذلك بعد أن تسبب COVID-19 في تدهور اقتصادي في تونس ، مما دفع الحكومة إلى زيادة التحويلات الاجتماعية ودعم الشركات تمر تونس بأزمة سياسية بعد إقالة الحكومة وتجميد البرلمان في يوليو 2021 ؛ تم حل البرلمان من قبل الرئيس في مارس 2022. وفي الوقت نفسه ، يكافح البرلمان للحد من تضخم المواد الغذائية ، وتمويل فاتورة الدعم المتزايدة ، والتصديق على موردي المواد الغذائية الجدد قبل نفاد سعة التخزين .طورت تونس بعض السعات الاحتياطية للحبوب بهدف الحصول على سعة تخزين وطنية تزيد عن 6 أشهر للقمح في أوائل عام 2022 ، صرحت الحكومة أن احتياطيات الحبوب ستستمر حتى مايو 2022 ، ولكن كانت هناك شكوك حول تأثير هذه الاحتياطيات على توافر الغذاء تلقت تونس بعض الشحنات من BSGI ومع ذلك ، استمر ارتفاع أسعار الغذاء ونقص الوقود خلال عام 2022 ، في حين تفاقمت الأزمة السياسية في البلاد بنهاية العام نفسه[1].

تستكشف مصر إعادة التوجيه طويلة المدى من خلال مصادر جديدة مثل الهند بينما أعلنت الهند وقف صادراتها من القمح في مايو 2022 ، كانت مصر قد أمنت بالفعل بعض الشحنات قبل هذا الإعلان .وبالمثل ، بالنسبة لتونس ، ستشهد مصر زيادة كبيرة في فاتورة الدعم في حين أن لديها بعض احتياطيات الحبوب حتى

[1] - El Safty S. ***Egypt to Sell Discounted Bread to Fight Inflation.*** **London**: Reuters (2023).

نهاية العام ، يمكن للصين أيضًا مساعدة مصر ، أكبر مستورد للقمح في العالم ، من خلال تصدير القمح من مخزونها الضخم من الحبوب كما ركزت مصر أيضًا على دعم إنتاج الحبوب محليًا.الجدول5 يقارن إنتاج القمح والذرة وحجم الواردات في دول الشرق الأوسط التي تم تحليلها ، مما يشير إلى أن كل من مصر وتونس لديها قدرات محلية قوية من القمح والذرة (في حالة مصر)[1].يمكن أن تساعد هذه الإنتاجات المحلية في التخفيف من بعض الآثار طويلة المدى للحرب الأوكرانية ، على الرغم من أن الاكتفاء الذاتي يبدو صعبًا بالنظر إلى المطالب المتزايدة باستمرار ، خاصة في مصر .على الرغم من أن أسواق القمح المحلية تعاني من وباء COVID-19، فقد وسعت مصر إنتاجها من القمح مع مشروع توسخة الذي تم توسيعه مؤخرًا في جنوب الوادي في أسوان من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة إنتاج القمح بشكل ملحوظ .تتوقع مصر الحصول على أربعة ملايين طن من القمح خلال موسم الحصاد المحلي الذي يبدأ في أبريل 2023 فيما يتعلق بفاتورة الدعم المتزايدة ، سعت مصر إلى مساعدة صندوق النقد الدولي للتخفيف من ضغوط التمويل قصيرة الأجل ، بينما خصص شركاؤها في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر) ما مجموعه 23 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في مصر - بعضها يذهب منها إلى البنك المركزي المصري للمساعدة في دعم المواد الغذائية كانت مصر واحدة من البلدان الرئيسية المستفيدة من BSGI استقبلت 683.000 طن من الحبوب حتى أواخر يناير 2023 ومع ذلك ، لم يخف الضغط على أسعار القمح بسبب الصعوبات المالية (بما في ذلك انخفاض قيمة العملة بنحو 50٪ منذ مارس 2021) ، ونقص العملة الأجنبية مما ترك مئات الآلاف من الأطنان من القمح عالقة في الموانئ في أواخر عام 2022[2] .

[1] - Ali R, Gad A. **The impact of COVID-19 pandemic on wheat yield in El Sharkia governorate, egypt.** ***Egypt Remote Sens Space Sci.*** (2022) 25:249–56.

[2] - Karam Z. ***Ukraine war Threatens Food Supplies in Fragile Arab World.*** **New York, NY**: Associated Press (2022).

الجدول 5: إنتاج وواردات القمح والذرة في دول مختارة من الشرق الأوسط.

Country	Wheat production (P)[a] and imports (I)[b] in million tons						Maize (Corn) production (P)[a] and imports (I)[b] in million tons					
	2000 P	2000 I	2010 P	2010 I	2020 P	2020 I	2000 P	2000 I	2010 P	2010 I	2020 P	2020 I
Algeria	0.76	5.37	2.61	5.23	3.11	NA	0	1.48	0	2.78	0	NA
Egypt	6.56	4.9	7.18	9.93	9.00*	9.58	6.47	4.96	7.04	5.2	7.50*	8.51
Iran (Islamic Republic of)	8.09	6.58	12.14	1.41	15.00*	0.00(18)	1.12	1.18	1.66	3.63	1.40*	8.98(18)
Jordan	0.03	0.58	0.02	0.49	0.02 Im	0.76	0.02	0.41	0.03	0.51	0.02 Im	0.74
Lebanon	0.11	0.41	0.08*	0.51	0.14*	0.63	0	0.29	0.01 Im	0.35	0.00*	0.56
Libya	0.13*	NA	0.13 Im	1.06	0.13*	1.44(18)	0.01	NA	0.00*	0.31	0.00 Im	0.75
Mauritania	0.00 Im	0.09	0	0.32	0.01 Im	0.69	0.01	0	0.02	0	0.02*	0.01
Morocco	1.38	3.44	4.88	3.24	2.56	5.52	0.1	0.9	0.28	1.9	0.03	2.87
Oman	0	0.27	0	0.25	0	0.70(18)	0.02 Im	0.04	0.01 Im	0.09	0.03 Im	0.21(18)
Palestine	0.05	NA	0.02	0.07	0.03 Im	0.04	0	NA	0	1.92	0	0.03
Qatar	0	0.04	0	0.14	0	0.06	0	0.01	0	0.02	0	0.1
Saudi Arabia	1.79	0.02	1.35	1.62	0.55	0.77	0.04	1.26	0.08	1.92	0.06	3.07
Sudan	0.21	0.75(01)	0.4	1.35	0.75	5.01(18)	0.05	0.03(01)	0.04	0.04	0.01	0.00(18)
Tunisia	0.84	1.39	0.82	1.91	1.04	1.85(19)	0	0.68	0	0.89	0	1.03(19)
Turkey	21	0.96	19.67	2.55	20.5	10.00(19)	2.3	1.29	4.31	0.45	6.5	4.35(19)
United Arab Emirates	0	1.07	NA	0.85	NA	1.26(19)	0.00 Im	0.05	0.01	0.24	0.02 Im	0.56
Yemen	0.14	NA	0.27	2.65	0.10 Im	2.00(19)	0.05	NA	0.09	0.46	0.04*	0.70(19)

(a) All data of production are retrieved from the FAO stat https://www.fao.org/faostat/en/. Data annotated from FAO as follows: * = unofficial figure; Im = FAO data based on imputation methodology. All other data are official figures.
(b) All data retrieved from the UN Comtrade Database at https://comtrade.un.org/data/. NA = data not available. The following annotation applies if the year of the retrieved data differs from the indicated column year [(18) means year 2018].

1-3-الهشاشة السياسية والأمن الغذائي (لبنان وليبيا والسودان) :

تشترك البلدان الثلاثة في اعتماد كبير نسبيًا على الواردات ، ولكنها تشترك أيضًا في سياق سياسي اقتصادي هش يمكن للمرء أن يجادل بأنه لولا عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية المرتبطة به ، لكان لبنان وليبيا والسودان في وضع أفضل بكثير للتعامل مع أي تداعيات لحرب أوكرانيا .على سبيل المثال ، ليبيا بلد غني بالموارد (احتياطيات نفطية كبيرة) ودولة صغيرة الحجم ، عانت من تداعيات الربيع العربي عام 2011 .على غرار اقتصادات الكربون في دول مجلس التعاون الخليجي ، تتمتع ليبيا بمناخ جاف مع عدم وجود إنتاج محلي كبير (الجدول 5) لقد اعتمدت على قدرتها على توفير الغذاء من خلال واردات الحبوب التي تديرها الدولة ، والتخزين ، والإعانات .بعد حرب أوكرانيا ، شهدت ليبيا ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية لم يعد نظام الدعم ، من خلال صندوق استقرار الأسعار (PSF) الذي تسيطر عليه الحكومة بصفتها مشترًا للحبوب ، موجودًا منذ عام 2011 ، في حين أن المطاحن الخاصة غير قادرة على استيراد القمح دون تعويض كانت هناك أيضًا شكوك حول مزاعم الحكومة بشأن الاحتياطيات الدائمة لمدة عام واحد و لا تزال نتيجة أزمة الغذاء هذه مفتوحة ، في حين يبدو أن الخيار الوحيد لليبيا هو استخدام عائداتها النفطية للحصول

على موردين جدد للحبوب وإعادة نظام الدعم .حتى الآن[1] ، أثبتت BSGI أهميتها في التخفيف من بعض التأثيرات لأنها زودت ليبيا بأكثر من 400 ألف طن من الحبوب من أوكرانيا اعتبارًا من أواخر يناير2023.

لطالما كان لبنان أحد البلدان ذات أعلى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول غير المصدرة للكربون في الشرق الأوسط .عانى لبنان في السنوات الأخيرة من صراعات سياسية أدت إلى أزمة اقتصادية خطيرة بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية ، مما تسبب في انعدام الأمن الغذائي في أعقاب أزمةCOVID-19 ، ازداد انعدام الأمن الغذائي ليؤثر على ما يقدر بنحو 36-39 ٪ من السكان البالغين في عام 2022 (مقارنة بـ 27 ٪ قبل الوباء)على الرغم من أن لبنان لديه قطاع إنتاج قمح محلي مهم ، فإن ارتفاع تكلفة الوقود والأسمدة استجابة لحرب أوكرانيا أدى إلى ارتفاع الأسعار ، مما زاد من مشاكل المزارعين الذين يعانون بالفعل من تغير المناخ ونوبات الجفاف الطويلة مع الزيادات الكبيرة في الأسعار (على سبيل المثال ، 25٪ من الخبز و 83٪ من زيت عباد الشمس في مارس 2021 ، كان الوضع في لبنان سيئًا ، بينما سعت الحكومة إلى استيراد واردات جديدة من الهند والولايات المتحدة وكازاخستان لم تؤثر حرب أوكرانيا على الوصول إلى الغذاء في لبنان فحسب، بل ربما أدت أيضًا إلى زيادة الأنماط الغذائية غير الصحية ومع ذلك ، فإن الاستيراد من مناطق بعيدة أو تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز القطاع الزراعي في لبنان قد لا يقلل من تكاليف الغذاء ، لا سيما بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والعملة في لبنان في الوقت نفسه ، أوقفت بعض البلدان مثل الهند بالفعل مؤقتًا بعض الصادرات (مثل القمح) ، باستثناء بعض البلدان مثل اليمن وبالنسبة لي لبنان ، أثبت شركاء المساعدات ، مثل فرنسا والمملكة العربية السعودية ، أنهم مهمون ، حيث التزموا بالمشاريع المتعلقة بالغذاء ، بما في ذلك لمجتمع اللاجئين السوريين الكبير والضعيف في أوائل عام 2023 ، أعلن الاتحاد الأوروبي عن برنامج دعم بقيمة 25 مليون يورو لمساعدة لبنان على مكافحة انعدام الأمن الغذائي من خلال المساعدة والدعم الفوريين للزراعة المحلية إلى جانب ذلك ، لعبت BSGI دورًا أساسيًا في لبنان في السيطرة على أزمة الغذاء والتخفيف من حدتها في الوقت الحالي[2].

وبالمثل بالنسبة للبنان ، تعتبر المساعدات الدولية استراتيجية بارزة قصيرة المدى للسودان ، الذي يواجه أزمة جوع خطيرة ، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية منذ عام 2021 بسبب التضخم المحلي ، وتفكيك جميع أشكال دعم القمح في أوائل عام 2022 ، و تداعيات حرب أوكرانيا يأتي الوضع المأساوي في السودان على الرغم من امتلاكه لواحدة من أكبر إمكانات الأراضي الصالحة للزراعة في إفريقيا وبعض أكبر وأقدم أنظمة الري في العالم ،في حين أن السودان لديه إنتاج زراعي كبير من الذرة والذرة الرفيعة ومحاصيل أخرى ، إلا أنه يعتمد بشكل كبير على روسيا في إنتاج القمح تفاقمت الأزمة الحالية في السودان بسبب الاضطرابات السياسية التي أعقبت ثورة 2019 وانقلاب 2021 العسكري .منذ ذلك الحين ، كان التضخم مرتفعًا للغاية ، حيث زادت أسعار الخبز عشرة أضعاف بين أكتوبر 2021 ومارس 2022 .كما أدى ارتفاع أسعار الأسمدة

[1] - Bédarride D. *Libya:* ***What are the Consequences of the war in Ukraine on the Grain Supply ?.*** (2022). Available online at: https://www.ecomnewsmed.com/en/2022/04/16/libya-what-are-the-consequences-of-the-war-in-ukraine-on-the-grain-supply/ (accessed May 1, 2023).

[2] - Al-Din S. *EU Launches 25M Euros Initiative to Help Lebanon.* (2022). Available online at: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/eu-launches-25m-euros-initiative-to-help-lebanon/2784390 (accessed may18, 2023).

(التي تستخدم بشكل رئيسي لإنتاج القمح في السودان) إلى انخفاض الإنتاج المحلي من القمح تأتي تكلفة الغذاء المتزايدة في وقت تواجه فيه شرق إفريقيا أسوأ جفاف منذ عقود اعتبارًا من يناير 2023 ، استفاد السودان من بعض شحنات الحبوب بموجب(BSGI)حوالي 65 ألف طن مع وعد بتقديم المزيد في إطار برنامج إنساني غذائي لدول في إفريقيا وآسيا[1] .

المطلب الثالث : واقع الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي العالمي في الجزائر

تفاقمت مشاكل الغذاء في العديد من دول العالم بفعل أزمات متتالية منها الأزمة الصحية العالمية لوباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وتعتبر هذه الأخيرة أشدها تأثيرا على سلاسل الإمداد الغذاء العالمية، وبغية ضمان هذه الإمدادات وتحقيق الاكتفاء الذاتي اتخذت الجزائر عددا من الإجراءات والإستراتيجيات التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي للفرد والمجتمع.

1-أسباب انخفاض صادرات الغذاء من روسيا وأوكرانيا

الجدير بالذكر أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية كان في 24 فيفري 2022 والتي أدت إلى انخفاض حاد في صادرات الدولتين من القمح إلى العالم حيث لا تكاد تغطيه الإمكانيات الإنتاجية غير مستغلة لهذه المادة الحيوية على المستوى العالمي (كندا كمثال واضح على ذلك) في حين تعتبر روسيا ذات إنتاج أقل بالنسبة للذرى بينما تعد أوكرانيا رابع أكبر مصدر للذرى في العالم، حيث تمثل حوالي 15٪ من الإنتاج العالمي إذا ما أخذنا في الحسبان فترات الجفاف التي ضربت كل من البرازيل والأرجنتين والتي كان لها تأثير على إنتاج هذه المادة فيهما، ونلخص أسباب انخفاض صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح في النقاط التالية[2]:

- العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا ما يُبقي حالة عدم اليقين بشأن آفاق صادراتها نحو العالم.
- العقبات الوجيستية التي تقف أمام صادرات أوكرانيا ونقصد هنا الأضرار التي أوقعتها الحرب على البنية التحتية للنقل الداخلي، الموانئ البحرية وتعليق جميع عمليات الشحن التجاري عبرها، فضلاً عن البنية التحتية للتخزين وقد تسبب ذلك في إعاقة المحصول الزراعي الأوكراني من بلوغ الأسواق العالمية عامة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة بفعل إغلاق بحر Azov والبحر الأسود أمام السفن التجارية، والملاحظ أن أوكرانيا تصدر ما نسبته 95 % من محاصيلها الزراعية عن طريق البحر وهذا ما أثار مخاوف كبيرة نظرا لمحدودية وسائل النقل البديلة[3].
- التدمير المتعمد من الجيش الروسي للبنية التحتية والأراضي الزراعية الأوكرانية، بالإضافة إلى تخوف المزارعين الأوكرانيين على حياتهم وعدم العناية بحقولهم أو حصاد منتجاتهم وبيعها.

---

[1] - Yemen O. *Yemen Humanitarian Update - Issue 12/December 2022 [EN/AR].* (2022). Available online at: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-issue-12december-2022 (accessed may18, 2023).

[2] - Hassen, B. T., & El Bilali, H, **Impact of the Russia-Ukraine war on global food security** :tawards more sustainable and resilient food system? Foods.

[3] - Caprile, A., & Pichon, E, **Russia's war on Ukraine :Impact on global food security and EU response, European parliamentary research service**, 2022.,p 03.

- الاستجابات العالمية للعوامل المذكورة أعلاه والتي يمكن أن تضخم من آثار الأزمة عن طريق سياسات متعددة كالحماية، ولنا في الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين أبرز مثال على ذلك فقد قيدتا صادراتهما من القمح بغية تغطية الطلب المحلي.

وفي ظل المؤشرات السابقة فقد شهدت أسعار الإمدادات الغذائية (الحبوب) والمدخلات اللازمة لإنتاج الأغذية الزراعية (الأسمدة والطاقة) ارتفاعا عالميا، وهو ما أكده تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فمن المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال الموسم 2023/2022 بنسبة تتراوح بين 8% إلى 22%[1].

2-واردات الجزائر من الحبوب والمحاصيل الفلاحية الإستراتيجية من الدول

2-1-واردات الجزائر من الحبوب

نذكر أن نهج الجزائر لبلوغ الأمن الغذائي لمواطنيها الذين يعانون من ارتفاع معدلات البطالة التي تساهم بدورها في انخفاض قدرتهم الشرائية يعتمد على الدعم الحكومي (الممول أساسا من عائدات البترول والغاز المصدر) الذي يفترض به حماية المستهلك المحلي من تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأسواق العالمية، إذ تعتبر الجزائر أكبر مستورد للغذاء في إفريقيا، يمكن توضيح قيمة واردات الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: قيمة واردات الجزائر من الحبوب خلال سنة 2021

نوع الحبوب	قيمة الواردات(ألف دولار)	ترتيب الجزائر ضمن قائمة الدول المستوردة	المسافة بين الجزائر والدول الموردة(كلم)
القمح	526 342 2	07	3397
الذرى	494 823	16	8986
الشعير	114 174	13	2100
الأرز	925 62	76	7084
الشوفان	3720	30	698

المصدر: statistics centre, I. t. (n.d.), Trade stastics, from https://intracen.org/resources/trade-

[1] - Food and agriculture organization of the united nations, **GIEWS country brief Algeria**. New York: Food and agriculture organization of the united nations, 2022.

من خلال قراءة أولية للجدول الموضح أعلاه نجد أن الجزائر احتلت مراتب متقدمة في الدول المستوردة للحبوب، ويفسر ذلك بعدة أسباب أهمها[1]:

- ندرة المياه التي قد تعود لأسباب عديدة أهمها: سوء إدارة الموارد المائية الشحيحة في الأساس وهو ما أكده تقرير لمنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة جاء فيه أن الجزائر سحبت ما معدله 3 مليار متر مكعب من المياه الجوفية العذبة في العام 2012، أي ضعف معدل الاستهلاك السنوي، ليقفز هذا الأخير إلى 8,1 مليار متر مكعب في العام 2017.
- البنية التحتية المعيبة التي أدت إلى خسائر في نقل المياه إلى المناطق الحضرية بنحو 30٪ بالإضافة إلى تأثر السدود الجزائرية بشدة بالغمر والتلوث.
- وفقا للإحصائيات فان الجزائر في سنة 2021 كانت بحاجة لأكثر من مليون بقرة للرفع من الإنتاج والتمكن من تلبية الطلب المحلي وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في علف الماشية القائم على الحبوب(الشعير بالأخص) ستضع ضغطاً إضافياً على واردات الحبوب في البلاد الموجهة للاستهلاك غير الغذائي (العلف)، هذا وتشير التقديرات إلى ارتفاع واردات الجزائر من الشعير لتصل إلى مليون طن في سنة 2023 لاستخدامها في نفس الغرض.

وفي محاولة لإسقاط ارتفاع أسعار الغذاء العالمية في الأسواق الدولية على أسعارها في الجزائر نقدم الجدول التالي:

الجدول 7 : تطور أسعار واردات الجزائر من الغذاء خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2021 وأوت 2022

الجزائر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
النسبة المئوية(%)	12,3	13,6	12	11,9	13,1	13,6	15,7	13,4	17,3	14,5	14,5

المصدرThe World Bank, 2022.,p 20

يوضح الجدول اعلاه وجود ارتفاعا في اسعار واردات الجزائر من الحبوب بنسب تتراوح بين 11,9% و17,3% في الفترة الممتدة بين نهاية سنة 2021 وسنة 2022 وبطبيعة الحال يعتبر الغزو الروسي لاوكرانيا

[1]-Tanchum, M, (2021, 11 09), **The Fragile State of Food Security in the Maghreb**: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria, and Morocco, Middle East Institute: https://www.mei.edu/publications/fragile-state-food-security-maghreb-implication-2021-cereal-grains-crisis-tunisia , (accessed may24, 2023).

وأثر ذلك على صادراتهما من الغذاء من بين أهم المسببات لذلك، رغم وجود العديد من الأسباب الأخرى التي أدت لإرتفاع أسعار واردات الجزائر.

2-3-الدول الموردة للمحاصيل الفلاحية الإستراتيجية للجزائر

تنتمي الجزائر إلى الدول الأقل نموا والتي تعتبر أكثر استيرادا للمحاصيل الفلاحية الإستراتيجية (الحبوب) من الدول ذات الدخل المرتفع، نستعرض أهم الدول الموردة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 8: قائمة الدول الموردة للحبوب إلى الجزائر خلال سنة 2021

الدولة	النسبة المئوية (%)
الأرجنتين	20
فرنسا	19
ألمانيا	19
كندا	10
بولندا	8
أوكرانيا	4
روسيا	3
أمريكا	3
المكسيك	3
الهند	2
دانمارك	1
اسبانيا	1
لتيفيا	1
لتوانيا	1
رومانيا	1
بلغاريا	1
البرازيل	1

المصدر: Prepared by the researchers based on (centre)

من خلال استقراءنا للجدول الموضح أعلاه نستخلص ما يلي:

- الجزائر تستورد الحبوب من مصادر متنوعة كفرنسا، كندا، ألمانيا الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا والمكسيك، على الرغم من عدم اعتمادها بشكل مطلق على صادرات روسيا وأكرانيا من الحبوب إلا أنهما توفران معا حوالي 20%من واردات الجزائر من الشعير وحوالي 10% من وارداتها من الذرة.

- قُدرت واردات الجزائر من الذرى سابقا بـ 4300 مليون طن أما خلال موسم 2022- 2023 فمن المتوقع أن تنخفض إلى 4000 مليون طن أي (300-) مليون طن بسبب انخفاض صادرات الأجنتين من هذه المادة[1].

نشير أن مساهمة كل من روسيا وأوكرانيا خلال الموسمين الفلاحيين 2016-2017 و2020-2021 بما نسبته (19٪) من الإنتاج العالمي للشعير، (14٪) من الإنتاج العالمي للقمح الذي يحتل مكانة إستراتيجية في غذاء الإنسان فهو يعتبر الغذاء الأساسي لأكثر من (35٪)من سكان العالم و(04٪) من الإنتاج العالمي للذرى، وبذلك تعتبر الدولتين من بين أكبر ثلاث دول مصدرة للقمح والذرى كمحصولين استراتيجيين هامين[2].

2-4- إستراتيجية تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت قفزة نوعية في إنتاج الحبوب في سنة 2022 حيث حصدت نحو 4,1 مليون طن بزيادة تقدر بـ 17% عن حصاد العام السابق، يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة في الأمطار الغزيرة التي شهدتها شهر مارس وأفريل من سنة، رغم ذلك اتخذت الجزائر إجراءات لتدارك الوضع القائم وحماية الأمن الغذائي لمواطنيها والتي تمثلت في:

حظر تصدير المنتجات الغذائية التي يتم استيراد المواد الخام بهدف تصنيعها ومن أمثلتها نجد الحبوب الجافة ممثلة في الفاصوليا، العدس والحمص بالإضافة إلى السكر، المعجنات، السميد وغيرها بداية من شهر مارس 2022، وتجري صياغة مشروع قانون تجريم لمعاقبة مصدري هذه المنتجات واعتبارها عملا من أعمال التخريب الوطني[3].

وباعتبار القطاع الفلاحي قطاع حيوي ومن أهم ركائز الاقتصاد في تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن القطاع الفلاحي له دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وفيما يلي نعرض أهم الإستراتيجيات في هذا المجال [4]:

أ. **تنمية والحفاظ على الأراضي الفلاحية:** تتعرض الأراضي القابلة للاستغلال بالرغم من محدوديتها إلى عوامل التدهور وانحسار القطاع النباتي الطبيعي فيها وزيادة تعرض التربة للانجراف، بالإضافة إلى الزحف العمراني والاستغلال الجائر مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفق التنوع الحيوي، وعليه وجب الحفاظ وتنمية الأراضي الفلاحية من خلال التوسع الأفقي في البيئة

---

[1] - United states department of agriculture foreign agricultural service, **Grain: World Markets and Trade**. New York: United states department of agriculture, 2022,P 12.

[2] - Hassen, B. T., & El Bilali, H, **Impact of the Russia-Ukraine war on global food security** :tawards more sustainable and resilient food system? Foods, 2022, p 8.

[3] -Cosset, C. (s.d.), Guerre en Ukraine :**l'Afrique s'organise face aux risques de crise alimentaire**, Consulté le 11 11, 2022, sur RFI: https://www.rfi.fr/fr/afrique/20220316-guerre-en-ukraine-l-afrique-s-organise-face-aux-risques-de-crise-alimentaire (accessed may25, 2023).

[4]- توفيق بن الشيخ والدراجي لعفيفي، **المرتكزات الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد (11)، 04-2021؛ الصفحات 30-27.

الفلاحية الملائمة وذلك باستصلاح الأراضي خاصة في المناطق السهبية والصحراوية حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية القابلة للاستغلال الفلاحي، بإضافة إلى المحافظة على البيئة الفلاحية من

ب. خلال الاهتمام بالبحوث العلمية المتعلقة بمكافحة التصحر وتطبيق التشريعات التي تحد من الاستغلال غير الفلاحي للأراضي الفلاحية.

ت. تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها: يعتبر الارتقاء بالكفاءة نحو استخدام الكميات المتاحة من المياه هو السبيل الأنجع لتنمية الموارد المائية في الوقت الراهن، وذلك من خلال ترشيد استخدامات مياه السقي والارتقاء بكفاءة عمليات السقي، وذلك من خلال تطوير إدارة الموارد المائية لرفع كفاءة شبكات التوزيع وتطوير أنظمة السقي السائدة، كما يمكن أن تساعد بعض القيود التنظيمية كتسعيرة المياه على ترشيد استخدامها والتحفيز على استخدام التقنيات الحديثة في السقي والموفرة للمياه كالسقي بالتقطير.

ث. زيادة الاستثمار الفلاحي: الاستثمار الفلاحي يعتبر الأداة الدافعة للتنمية الفلاحية حيث تشكل زيادة الاستثمار الفلاحي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الفلاحي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، حيث تبقى آفاق تنميته وترقيته كبيرة جدا نظرا للمؤهلات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع وزيادة الاهتمام به، وذلك من خلال:

- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمام القطاع الخاص للأنشطة التنموية الفلاحية؛
- إعداد خريطة للاستثمارات الفلاحية الواعدة.
- إعداد وتنفيذ برامج الترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا.
- تأمين مخاطر الاستثمار الفلاحي.

ج. التطوير والتحديث التقني للفلاحة: يعد تحديث التقنيات الفلاحية من العناصر المهمة للتنمية الفلاحية، كون أن الفلاحة في الجزائر تعتمد في جزء كبير منها على الطريقة التقليدية، وهذا ما جعلها تعاني من نقص شديد في الوسائل والمعدات الضرورية الممكنة للقطاع، حيث استمر العمل بها لمدة طويلة، ويمكن تطوير وتحديث التقنيات الفلاحية من خلال :

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الفلاحي بتوفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات الإنتاج والتسويق والخدمات المساعدة لها؛
- دعم قدرات الفالحين والمهنيين لتبني التقنيات الحديثة؛
- دعم وتطوير نظم البحث والإرشاد الفلاحي، حيث أن أي إستراتيجية تستهدف تحسين الفلاحة، لابد وأن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجالات البحوث التطبيقية، الهندسة الوراثية، بيوتكنولوجيا النبات وعلوم التربة والأمراض النباتية، بالإضافة إلى تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية والتقنيات الحديثة لضمان تعميم المعرفة والتكفل بالانشغالات الحقيقية للتنمية الفلاحية.

ح. **تفعيل دور المرأة الريفية في الاستثمار الزراعي:** تؤدي المرأة الريفية دورا أساسيا في دعمها لأسرتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مشاركتها في الزراعة والأعمال الريفية حيث تعمل النساء في قطاع الزراعة مقابل أجر أو كمساعدات في مزارع أسرهن بدون أجر، وأحيانا غير أنها تقدم مساهمات أساسية للزراعة وللأنشطة الاقتصادية الريفية في جميع أنحاء العالم ابتداء من المشاتل وصولا إلى المزارع الكبرى، ولكن هذا الدور تراجع في المجتمع الجزائري بسبب التمدن والنزوح الريفي، وكذلك تفضيل المرأة للعمل في قطاعات أخرى لأنه من المعروف أن المزارعات يعانين التهميش ويتقاضين أجور متدنية، وقد بينت الدراسات أنه في حال توفر المتطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال وأحسن، إذ لابد من الاهتمام بتفعيل دورهن في النشاط الزراعي وتشجيع استثماراتهن سواء الصغيرة التي تريدها ربات البيوت أو التي تمتلكها سيدات الأعمال، من خلال[1]:

- رفع مستويات التعليم وسط النساء الريفيات ومن الواضح أن زيادة المعرفة تعني زيادة الإنتاج وخلق تعاونيات زراعية للمرأة الريفية، حيث تمثل التعاونيات الزراعية وسيلة مثلى لتنمية المرأة في الريف.

- تمكين المرأة من الوصول و الحصول على الموارد مثل الأراضي، المياه، القروض والتقنيات الزراعية، وتعزيز دور التنظيمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني في إدماج المرأة العربية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

- إطلاق برامج إرشادية و تدريبية زراعية خاصة بالمرأة الريفية العربية العاملة في الحقول والمشاتل والحدائق المنزلية والعمل على رفع مستويات خبرتهن الإنتاجية و تطوير قدراتهن من خلال إكسابهن معارف و مهارات زراعية حديثة.

- إظهار دور المرأة الريفية العربية في الإحصائيات و السياسات والبرامج من خلال انتهاج طرق

- التخطيط التشاوري والتشاركي بينها وبين الرجل في إطار متكامل.

- توفير الخدمات الصحية والإرشادية لهن عن طريق الجمعيات والوحدات وتشجيع النساء الريفيات على الاتصال بتلك الجمعيات والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهن، حيث تعيش المرأة الريفية واقعا أليما رغم الجهود التي قامت و تقوم بها معظم الدول العربية في هذا المجال.

- بذل المزيد من المساعي في مجال توعية المرأة الريفية حول الغذاء و الصحة و تنظيم الأسرة وتربية الأولاد و ترشيد الاستهلاك.

- إشراك المرأة في خطط وبرامج التنمية الزراعية الريفية، ومن الواجب أن تغطي التنمية احتياجات النساء وتطلعاتهن الطويلة الأجل، و منحهن سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

[1]-فاتح بركاتي وعبد الحكيم معوج، **معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 06 ، العدد(02)، 11-07-2022؛ص499،ص500.

خلاصة الفصل الثالث :

تبين من خلال الدراسة في هذا الفصل أن هناك تأثيرات سلبية على إنتاج الغذاء والتوزيع والإمدادات العالمية. الحرب تسببت في تدمير البنية التحتية الزراعية والمزارع في المناطق المتأثرة، مما أدى إلى تراجع في إنتاج الغذاء ونقص في الموارد الزراعية المتاحة. كما تأثرت إمدادات الغذاء وتوزيعها بسبب تعطيل البنية التجارية واللوجستية الناجمة عن الحرب.

تم استعراض الأطر التطبيقية فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الدول العالمية و العربية، حيث أنها تتأثر بشكل خاص بالتداعيات الناجمة عن الحرب. قد تشهد هذه الدول نقصًا في إمدادات الغذاء واعتماد متزايد على الاستيراد. قد تتضرر القدرة على توفير الغذاء للسكان وتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

وللتغلب على هذه التحديات، يتطلب الأمر التعاون الدولي لتوفير المساعدة الإنسانية وتعزيز الاستدامة الزراعية في المناطق المتأثرة. يجب أن تتخذ الدول إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي المحلي وتنمية القدرات الزراعية المستدامة للحد من التبعات الطويلة الأجل لهذه الحرب على الأمن الغذائي.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام بحثنا وأما بعد: فهذا ما استطعتنا جمعه وترتيبه وتحريره من عرض جهد وفي الختام توصلنا إلى النتائج والتوصيات رأينا أن لها أهمية في هذا المقام فإجابة للإشكالية المطروحة في البحث حول مدى تأثيرالحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي العالمي والعربي، ونذكر أهمها:

1-نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال دراسة موضوع تدعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والعربي تم التوصل الى النقاط التالية:

بالنسبة للفراضية الرئيسية تم التوصل الى اثبات صحة هذه الفرضية بأن الحرب الروسية كان لها تاثير كبير على الامن الغذائي العالمي وخاصة العربي والتي أدت الى شلل عالمي من خلال نقص الحبوب وزيادة التكاليف مما أدى الى تفاقم أزمة الامن الغذايي.

بالنسبة للفرضية الأولى تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية بأن الأمن الغذائي يشير إلى حالة توفر الطعام بشكل مستدام ومستقر لجميع الأفراد في المجتمع، حيث يحصلون على كميات كافية من الطعام الصحي والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية حيث يتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد مهمة، وتشمل:

توفر الغذاء: يتعلق بكفاية الموارد الغذائية المتاحة لتلبية احتياجات السكان. يجب أن يكون هناك توفر كميات كافية من الطعام المنتج محلياً أو المستورد من خارج البلاد لتلبية الطلب الغذائي.

الوصول إلى الغذاء: يتعلق بقدرة الأفراد على الوصول إلى الطعام الملائم من حيث الكمية والنوعية والتكلفة حيث يجب أن يكون الطعام متاحًا في متناول الجميع، سواء من خلال الإنتاج المحلي، أو الاستيراد، أو البرامج الحكومية لتوفير الغذاء للفئات الضعيفة والمحرومة.

الاستدامة: يتعلق بقدرة تلبية احتياجات الأجيال الحالية من الطعام دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. يتضمن ذلك المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وتعزيز الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي.

الاستقرار الغذائي: يتعلق بتوفر الطعام بشكل مستقر على المدى الزمني، حيث يتم تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد بشكل مستدام ودائم دون تذبذبات كبيرة في الإنتاج والإمدادات.

سلامة الغذاء: يتعلق بضمان سلامة ونوعية الطعام المستهلك، والحد من المخاطر الصحية .

بالنسبة للفرضية الثانية تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية بأن هناك عدة تحديات تواجه الأمن الغذائي العالمي والعربي، ومن بين أبرز هذه التحديات:

التغيرات المناخية: التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على القدرة الزراعية وإنتاجية المحاصيل و زيادة درجات الحرارة، وتقلبات الطقس المفرطة، ونقص المياه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وتدهور الأراضي الزراعية.

نقص المياه: نقص المياه يعد تحديا كبيرا للزراعة والإنتاج الغذائي حيث أن الزراعة تســتهلك كميات هائلة من المياه، ونقص المياه العالمي يعوق القدرة على زيادة الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات السكان.

النمو الســكاني: زيادة الســكان تضــع ضــغوطا على الإمدادات الغذائية و الطلب المتزايد على الغذاء يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البنية التحتية للزراعة والتوزيع.

الفقر وعدم المساواة: الفقر وعدم المساواة يؤثران سلبًا على القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي حيث أن الأفراد ذوو الدخل المنخفض والفئات الضعيفة قد يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

الصـراعات والنزاعات: الصـراعات والنزاعات المسـلحة تعرقل إمكانية الوصـول إلى الموارد الغذائية وتدمر البنية التحتية الزراعية والبنية التحتية للتوزيع و تتسـبب النزاعات في النزوح وتشـريد السـكان، مما يزيد من نسبة الجوع وعدم الاستقرار الغذائي.

من خلال الفرضية الثالثة تم التوصل الي اثبات صحة هذه الفرضية بحيث أن الصراع الروسي الأوكراني له آثار مباشرة وغير مباشرة على الإمدادات الغذائية العالمية والعربية من بينها: ارتفاع أسعار الحبوب ،تعطل سلاسل التوريد، اضطرابات الأمن الغذائي.

بالنسبة للفرضية الرابعة تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية فالحرب الروسية أثرت على السوق العالمي للحبوب بشكل مباشر وغير مباشرة من خلال نقص الامدادات الغذائية لبعض الدول التي تعتمد على استراد الحبوب من أوكرانيا فهذا ما يؤدي الى ارتفاع اسعار الحبوب في الاسواق العالمية وتؤثر كذلك على توفر الحبوب ونقصها في الاسواق العربية مما يؤدي الى ارتفاع مضاعف للأسعار وحدوث ازمة في البلدان التي تمر بأزمات الحروب والصراعات الاقلمية.

2-نتائج الدراسة :

- تعاني بعض الدول العالمية والعربية من انعدام الامن الغذائي خاصة في ظل الحرب الروسية الاكرانية.
- عدم تنوع الموردين للمواد الغذائية تجعل الدول عرضة للتبعية الغذائية كما هوا الحال لدول العالم الثالث التي تركز استيرادها للحبوب من اكرانيا مما اثر سلبا على نوع الغذاء وارتفاع التكاليف.
- عدم الاهتمام بزيادة المخزون الاستراتيجي بسب تخلف تكنولوجيا وحفظ المواد الغذائية .

3-التوصيات

-نقترح بتغيير النظم الغذائية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، وضمان توفير أنظمة غذائية صحية مستدامة وميسورة التكلفة لجميع الأشخاص

- دمج السياسات الإنسانية والإنمائية وسياسات بناء السلام في المناطق المتضررة من الصراعات، وزيادة مكافحة التغير المناخي عبر النظم الغذائية .

-تغيير النظم الغذائية؛و تعزيز قدرة الفئات الأكثر تضرراً على مواجهة الأزمات الاقتصادية، والمشاركة في إدارة سلاسل الإمداد الغذائي لخفض تكاليف المواد الغذائية.

-يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص دعم الزراعة المســتدامة وتوفير التمويل والموارد اللازمة لتحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز التنوع البيولوجي.

- ينبغي تعزيز البحث الزراعي وتطوير التكنولوجيا الزراعية المبتكرة لتحســين الإنتاجية ومكافحة الأمراض النباتية وزيادة مقاومة المحاصيل للتغيرات المناخية.

- يجب على الحكومات العمل على تحســين البنية التحتية الزراعية بما في ذلك الري الزراعي وتوفير البنية التحتية للتخزين والنقل، وتعزيز الوصول إلى التقنيات الزراعية والمعلومات الزراعية.

- يجب على الدول العمل على تعزيز التجارة الزراعية العادلة وتقليل الحواجز التجارية وتشــجيع التبادل التجاري العادل والمستدام للمنتجات الزراعية.

- ينبغي تعزيز التوعية بأهمية التغذية الصــحية وتعزيز التثقيف الغذائي للأفراد وتعزيز الوعي بأفضــل الممارسات للإنتاج الزراعي المستدام.

-يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الاقلمية الدولية.

قائمة المصادر

و المراجع

1-الكتب	
1-1 الكتب باللغة العربية	
1	أمال عبد الله فوزي،" الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء"، دار الحجنادرية،ط2 ، سنة 2017.
2	فوزية غربي. **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ،بيروت حزيران،سنة 2010.
1-2 المقالات والكتب باللغة الأجنبية	
3	- Alexandra knight, ‘’**Global environmentalthreats : can the securitycouncilprotectourearth’’** , New York universitylawreview, 2005.
4	A.Camacho Stress and birth weight: evidence from terrorist attacks Am. Econ. Rev., 2008.
5	Civil war, **crop failure, and child stunting in RwandaEcon**. Dev. Cult. Change, 2011.
6	Clausewitz, Karl von (1976), On War (Princeton University Press) "War is the collision of two living forces" and "Total nonresstance there will be no war at all.1976.
7	D. Maxwell, P. Hailey,**Towards Anticipatory Information Systems and Action: Notes on Early Warning and Early Action in East Africa**, Feinstein International Center and Centre for Humanitarian Change, Boston,Nairobi , 2020.
8	-Faq'state of food in secur itityin the world 2002.
9	Marion Napoli, Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI), Master in Human Development And Food Security, università degli studi di roma. 2011.
10	P. Collier ,**On the economic consequences of civil war**, Oxf. Econ. Pap, 1999.
11	R. Akresh, S. Bhalotra, M. Leone, U.O**. Osili War and stature: growing up during the Nigerian civil war Am**. Econ. Rev., 2012.
12	T. Brück, N. Habibi, C. Martin-Shields, A. Sneyers, W. Stojetz, S. van Weezel,**The Relationship between Food Security and Violent Conflict,**Report to the Food and Agriculture Organization (2016) https://isdc.org/wp-content/uploads/2019/08/Food-Security-and-Conflict-2016-12-22.pdf
13	World Bank. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. (Washington DC. 1986).

14	- Bárcena Ibarra A. ***The Economic and Financial Effects on Latin America and the Caribbean of the Conflict Between the Russian Federation and Ukraine***. (2022). Available online at: https://repositorio.cepal.org/handle/11362/47832
15	A. De Waal,**The end of famine? Prospects for the elimination of mass starvation by political action**, Polit. Geogr, 2018.
16	A. Giustozzi**,The Taliban at War 2001-2018,**Hurst, London ,2019.
17	Aglink-Cosimo is a comprehensive partial equilibrium model for global agriculture. It underlies the baseline projections of the *OECD-FAO Agricultural Outlook 2022-2031* (OECD/FAO, 2022. A detailed documentation on the Aglink-Cosimo model is available at http://www.agri-outlook.org/about/
18	Al-Din S. *EU Launches 25M Euros Initiative to Help Lebanon.* (2022). Available online at: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/eu-launches-25m-euros-initiative-to-help-lebanon/2784390
19	Ali A, Azaroual F, Bourhriba O, Dadush U. ***The Economic Implications of the War in Ukraine for Africa and Morocco***. Rabat: Policy Center for the New South (2022).
20	Ali R, Gad A. **The impact of COVID-19 pandemic on wheat yield in El Sharkia governorate, egypt.** ***Egypt Remote Sens Space Sci***. (2022).
21	AMIS (2022), ***AMIS Market Monitor*** *No.99 June 2022 https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG*
22	Bédarride D. *Libya:* ***What are the Consequences of the war in Ukraine on the Grain Supply.*** (2022). Available online at: https://www.ecomnewsmed.com/en/2022/04/16/libya-what-are-the-consequences-of-the-war-in-ukraine-on-the-grain-supply/
23	Besbes M, Chahed J, Hamdane A. **Water security, food security and the national water dependency**. In: Besbes M, Chahed J, Hamdane A editors. *National Water Security: Case Study of an Arid Country: Tunisia.* (Cham: Springer International Publishing) (2019).
24	C. Hendrix, H. Brinkman,**Food insecurity and conflict dynamics: causal linkages and complex feedbacks,**Stabil. Int. J. Secur. Dev., 2013.
25	Caprile, A., & Pichon, E, **Russia's war on Ukraine :Impact on global food security and EU response, European parliamentary research service, 2022.**
26	D. Akande, E. Gillard,**Conflict-induced Food Insecurity and the War Crime of Starvation of Civilians as a Method of Warfare: the Underlying Rules of International Humanitarian Law**, BSG Working Paper 2019.
27	El Safty S. ***Egypt to Sell Discounted Bread to Fight Inflation.*** **London**: Reuters (2023).
28	F. Ejdus,**Revisiting the local turn in peacebuilding,J. Kustermans, T. Sauer, B. Segaert (Eds.), A Requiem for Peacebuilding?,** Palgrave Macmillan**,** Cham **,2021.**

29	Farrand AG. ***Algeria's Fate is Tied to the Ukraine Crisis. Will a war Extinguish Hope for the Country's Popular Movement?***. Washington, DC: The Atlantic Council (2022).
30	Food and agriculture organization of the united nations, **GIEWS country brief Algeria**. New York: Food and agriculture organization of the united nations, 2022.
31	FSIN, GNAFC**,Global Report on Food Crises. Joint Analysis for Better Decisions,(2021):** https://www.wfp.org/publications/global-report-food-
32	Hassen, B. T., & El Bilali, H, **Impact of the Russia-Ukraine war on global food security** :tawards more sustainable and resilient food system? Foods, 2022.
33	Heigermoser M, **Jaghdani T, Götz L. Chapter 9: Russia's agri-food trade with the Middle East and north Africa. In**: Wegren S, Nilssen F editors. *Russia's Role in the Contemporary International Agri-Food Trade System.* (Cham: Springer International Publishing) (2022).
34	IMF, **War Dims Global Economic Outlook as Inflation Accelerates**. APRIL 19, 2022. https://blogs.imf.org/2022/04/19/war-dims-global-economic-outlook-as-inflation- accelerates/
35	J. Chen, S. Kibriya, D. Bessler, E. Price,**The relationship between conflict events and commodity prices in Sudan,**J. Pol. Model., (2018),
36	J. George, A. Adelaja, **Forced displacement and agriculture: implications for host communities,** Sustainability, 2021.
37	Karam Z. ***Ukraine war Threatens Food Supplies in Fragile Arab World.*** **New York, NY**: Associated Press (2022).
38	Kyiv School of Economics (2022), ***Agricultural War Damages Review***. *Ukraine*, https://kse.ua/agricultural-war-damages-review/
39	Lin F, Li X, Jia N, Feng F, Huang H, Huang J, et al. **The impact of Russia-Ukraine conflict on global food security.** *Glob Food Sec.* (2023)
40	N. Haan, S. Devereux, D. Maxwell,**Global implications of Somalia 2011 for famine prevention, mitigation and response,**Glob. Food Sec., 2012.
41	S&P Global. ***Romania's Wheat Export ban Triggers Supply Chain Concerns in Asia/Middle East, Boosts Prices.*** **New York, NY:** S&P Global (2020).
42	S.Zappalà**,Conflict related hunger,** 'starvation crimes' and UN security Council resolution,2018.
43	Tanchum, M, (2021, 11 09), **The Fragile State of Food Security in the Maghreb**: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria, and

	Morocco, Middle East Institute: https://www.mei.edu/publications/fragile-state-food-security-maghreb-implication-2021-cereal-grains-crisis-tunisia.2021
45	TRADING ECONOMICS, May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil
46	UN Global Crises Response Group on Food, Energy and Finance (2022), ***Global impact of the war in Ukraine****: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation*, https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG_2nd-Brief_Jun8_2022_FINAL.pdf.
47	UNCTAD (2022), *Global impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems*, https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/04/UN-GCRG-Brief-1.pdf
48	UNHCR (2022), ***Ukraine Refugee Situation***, https://data2.unhcr.org/en/situations/ukraine
49	United Nations,**United Nations Warns of 'urgent Imperative' to Avoid Acute Afgan Food Insecurity** (2021): https://news.un.org/en/story/2021/09/1099292
50	Yemen O. *Yemen Humanitarian Update - Issue 12/December 2022 [EN/AR]*. (2022). Available online at: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-issue-12december-2022
	2-المجلات والمقالات العلمية
	2-1 المجلات والمقالات العلمية بالعربية
51	أحمد سلامـــــي،**واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصـــاد الجزائري مقاربة تحليلية اســـتشـــرافية في الفترة(1970-2020)**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2017/12.
52	اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا/البنك الدولي.تقرير محدث عن الوضع الاقتصادي في الإقليم. أكتوبر 2011.
53	البنك الدولي وألمم المتحدة. **التبعات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا** . جانفي 2017.
54	البنك الدولي وألمم المتحدة. **تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية على لبنان**. أفريل 2013.
55	التقرير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي. التعامل مع الزيادة في انعدام الأمن الغذائي في المراحل الانتقالية. ورقة السياسات المشتركة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي، أكتوبر 2013.
56	تقرير منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية عن الدول الهاشة،باريس،2015.
57	توفيق بن الشيخ والدراجي لعفيفي، **المرتكزات الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد (11)، 04-2021.

58	خطة الاستجابة الإنسانية السورية 2013 و2014 .خطة الاستجابة الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية 2015 .
59	خير الدين تواتي ،**الأمن الغذائي العالمي "الاستراتيجية والتهديدات"**،كلية الحقوق والعلوم السياسة،جامعة قالمة ،2019.
60	عباس عبد الحفيظ ،سعيدي مصطفى،شنتوف خيرة،**واقع الامن الغذائي في دول شمال افريقيا و سبل التكامل فيما بينهم مقاربة تحليلية للفترة(2015-2019)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**،المجلد/ 18 العدد 2 ديسمبر 2022.
61	عدالة العجال،أشرارة وليد،**واقع الأمن الغذائي في الجزائر**،جامعة مستغانم،جامعة تلمسان-الجزائر،مقال منشور ،2017.
62	فاتح بركاتي وعبد الحكيم معوج، **معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 06 ، العدد(02)، 11-07-2022؛
63	قبايلي عبدالنور ،د.دغموم هشام،**تقييم الأمن الغذائي فالجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة(2014-2020)** ،جامعة الجزائر3،مجلة أفاق للعلوم ،المجلد 07/ العدد 2022.
64	-قمومية سفيان وبن عدة أمحمد، **"دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**، (مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10)2018.
65	لستر براون، "السكان وكوكب الأرض"، تر. ليلى زيدان (القاهرة: الجمعية العالمية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،)1996.
66	لؤي الأهدلي :**المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي**، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم- وتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 مارس إلى 03 أفريل . 1979 عمادة شؤون مكتبة جامعة الرياض، 1981 .
67	منظمة الأغذية والزراعة العالمية :**الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به**، تقرير لقاء ويوم الأغذية العالمي بروما،يوم روما، 1983.
68	هاجر خلالفة،**الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**،جامعة الحاج لخضر باتنة،مجلة دفاتر المتوسط ،ص16.
3-الرسائل والمذكرات	
3-1 الرسائل والمذكرات بالعربية	
69	رتيبة زيايتة ونوال قارة، **"سياسات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى"**، (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، قسم العلوم السياسية)،2013.
70	محد حسن علوان الشمري،**قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية**،جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2021.
71	مروة مزوز،**الأمن الغذائي في الجزائر(2008-2017)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020.
72	منصور مليكة،**إنتاج الحبوب في الجزائر و تحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامةبعد صدور قانون** 19/87،جامعة الجزائر3 ،أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،2016.

73	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **قائمة المصطلحات المختارة**، الموقع الرسمي www.fao.org/hunger/glossary/ar
4-	**المواقع الالكترونية**
74	موقع أخبار الأمم المتحدة، مجلس **الأمن يبحث العلاقة بين الصراع والجوع**، منشور بتاريخ:2020/03/23 ،اطلع عليها بتاريخ 05/14 /2023 ،متوفر على الرابط الالكتروني: https://news.on.org/ar/story/2018/03
75	موقع وزارة الخارجية الأمريكية **United States Department of State**، تم الاطلاع عليه بتاريخ (07جوان2023) من الرابط : https://stories.state.gov/what-is-food-security-ar
76	مولاي كاهنة،مقراني حسيبة،**إشكالية الامن الغذائي في الجزائر(2000-2019)** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018.